# حقول السيطرة: النفط والـــ(لا)أمن في السودان وجنوب السودان

بقلم لورا م. جيمس

NORWEGIAN MINISTRY OF FOREIGN AFFAIRS
MINISTRY OF FOREIGN AFFAIRS OF DENMARK
DEPARTMENT OF STATE · UNITED STATES OF AMERICA ·

# حقوق التأليف والنشر

نُشر في سويسرا بواسطة مسح الأسلحة الصغيرة

© مسح الأسلحة الصغيرة، المعهد العالي للدراسات الدولية والتنمية في جنيف ٢٠١٥
نُشر لأول مرة في نوفمبر ٢٠١٥
الترجمة بالعربية في ديسمبر ٢٠١٦

كل الحقوق محفوظة: لا يجوز نسخ أي جزء من هذه النشرة أو تخزينها في شكل نظام إلكتروني قابل للاسترجاع أو نقلها في أي شكل أو بأية وسيلة دون موافقة خطية مسبقة من مسح الأسلحة الصغيرة أو على النحو الذي يسمح به القانون صراحة أو بموجب شروط متفق عليها مع منظمة حقوق النسخ والرسم التصويري المناسبة. يجب إرسال الاستفسارات المتعلقة بأي عمليات استنساخ تقع خارج نطاق ما ورد أعلاه إلى مدير النشر في مشروع مسح الأسلحة الصغيرة بالمعهد العالي للدراسات الدولية والتنمية على العنوان المبين أدناه:

مشروع مسح الأسلحة الصغيرة
معهد الدراسات العليا للدراسات الدولية والتنموية
Small Arms Survey
Graduate Institute of International and Development Studies
Maison de la Paix, Chemin Eugène-Rigot 2E, 1202 Geneva, Switzerland

مُحرِّر السلسلة: إميل ليبرن
نَقَّحت النسخةَ تانيا: (tania.inowlocki@smallarmssurvey.org)
دقّقها دونالد ستراكان (stracd@yahoo.com)
تصميم بخط Axt Manal وخط Myriad Pro: واتق زيدان (watheqz@gmail.com)
طبعتها ان بي ميديا (nbmedia) في جنيف، سويسرا

ISBN
978-2-940548-33-0

# الفهرس


قائمة الإطارات والأشكال والخرائط والجداول ..... ٥

قائمة الاختصارات ..... ٦

أولا: المقدمة والاستنتاجات الرئيسية ..... ٧

ثانيا: الخلفية التاريخية ..... ١٠

ثالثا: الجهات الفاعلة الرئيسية ..... ١٧

حكومة جمهورية السودان ١٧

حكومة جمهورية جنوب السودان ١٨

المستثمرون الأجانب ١٩

الجهات الفاعلة الداخلية الأخرى ٢٢

رابعا: الأبعاد السياسية والاقتصادية ..... ٢٥

توقعات الإنتاج ٢٥

المواءمة السياسية والاقتصادية الجديدة ٢٨

خامسا: الارتباط بين النفط والأمن على المستوى القومي في سنة ٢٠١٥ ..... ٣٦

جمهورية السودان ٣٦

جمهورية جنوب السودان ٣٧

سادسا: العلاقة بين جمهورية السودان وجمهورية جنوب السودان ..... ٤٢

النفط والانفصال ٤٢

الحالة الراهنة والآفاق المستقبلية ٤٥

سابعا: على المستوى المحلي: النفط والأمن البشري والبيئة ..... ٤٨

جمهورية السودان ٤٩

جمهورية جنوب السودان ٥٠

ثامنا: الخاتمة ..... ٥٣
الهوامش الختامية ..... ٥٥
قائمة المراجع ..... ٥٩
نبذة عن الكاتبة ..... ٦٥
إصدارات التقييم الأساسي للأمن البشري ..... ٦٦
تقارير موجزة ٦٦
أوراق العمل ٦٨
مصادر من الانترنت ..... ٧٢

# قائمة الإطارات والأشكال والخرائط والجداول


**الإطار ١** نفط جمهورية السودان وجمهورية جنوب السودان النفط: القيود التقنية

**الإطار ٢** الصين والصراع في جنوب السودان

**الإطار ٣** النفط والحدود

**الشكل ١** إنتاج النفط وتوقعات نشأة ائتلافات في جمهورية السودان وجمهورية جنوب السودان

**الخريطة ١** حقول النفط والبنية التحتية في جمهورية السودان

**خريطة ٢** حقول النفط والبنية التحتية في جمهورية جنوب السودان

**خريطة ٣** مناطق الصراع الرئيسية حول حقول النفط ٢٠١٣-٢٠١٥

**الجدول ١** المربعات المنتجة للنفط

**الجدول ٢** المربعات تحت الاستكشاف

# المختصرات والأسماء المختصرة

| | |
|---|---|
| **CNPC** | الشركة الصينية الوطنية للبترول |
| **CPA** | اتفاق السلام الشامل |
| **GNPOC** | شركة النيل الكبرى لعمليات البترول |
| **GoRSS** | حكومة جمهورية جنوب السودان |
| **GoS** | حكومة جمهورية السودان |
| **GPOC** | شركة بايونير الكبرى لعمليات البترول |
| **IGAD** | الهيئة الحكومية للتنمية (ايقاد) |
| **JEM** | حركة العدل والمساواة |
| **NCP** | حزب المؤتمر الوطني |
| **NGO** | منظمة غير حكومية |
| **NISS** | جهاز الأمن والمخابرات الوطني |
| **ONGC** | شركة النفط والغاز الطبيعي |
| **SAF** | القوات المسلحة السودانية |
| **SPC** | شركة السودان للبترول |
| **SPLA** | الجيش الشعبي لتحرير السودان |
| **SPLM** | الحركة الشعبية لتحرير السودان |
| **SPLM-N** | الحركة الشعبية لتحرير السودان–شمال |
| **TFA** | الترتيبات المالية الانتقالية |
| **UNMISS** | بعثة الأمم المتحدة في جمهورية جنوب السودان |

# أولا: المقدمة والاستنتاجات الرئيسية

إن النفط والأمن في جمهوريتي السودان وجنوب السودان يعتبران - على حد تعبير أحد وزراء النفط السابقين - "وجهان لعملة واحدة."[1] من الممكن تتبع الكيفية التي ظلت تسهم بها، بكلتا الطريقتين المباشرة وغير المباشرة، عمليات التنقيب عن النفط واستخراجه واستغلاله في خلق حالة انعدام أمن وذلك على المستويات الدولية والإقليمية والقومية والولائية وعلى مستوى المجتمع المحلي. وفي حالات نادرة أسهمت هذه الأنشطة في تحسن الظروف الأمنية بشكل مؤقت، وكان ذلك في كثير من الأحيان من خلال الترضيات أو الإغراءات. وفي ذات الوقت نجد أن لمستويات الأمان تأثير على إنتاج النفط، إذ أن القتال يسبب توقف عمل المنشآت النفطية أو - على نحو أقل تجلياً - ينفر الاستثمار المستقبلي.

تقوم ورقة العمل هذه بإستعراض العلاقة التاريخية بين النفط والأمن في السودان وجنوب السودان وتقدم لمحة عامة عن الجهات الفاعلة الرئيسية في هذا القطاع. واضعة في الإعتبار التأثير الأمني للأبعاد السياسية والاقتصادية لإنتاج النفط، تبحث هذه الورقة في العلاقة الأكثر مباشرة بين النفط والعنف، مُقيِّمة الوضع الحالي داخل الدولتين وما بينهما وأيضاً على مستوى المجتمع المحلي وذلك حتى منتصف عام ٢٠١٥. ثم تحدد من بعد ذلك أوجه التشابه والاختلاف بين نهجي وزارة النفط في جمهورية السودان ونظيرتها في جمهورية جنوب السودن في التعاطي مع الأمن البشري، كما تحدد أيضاً تأثير الصراع الأهلي الحالي.

الاستنتاجات الرئيسية هي:

- بعتبر الإرتباط الوثيق بين النفط والصراع أمر معترف به على نطاق واسع بإعتباره ظاهرة عالمية، ولكن حدّتها في السودان وجنوب السودان قد اشتدّت بسبب مصادفة تاريخية وجغرافية تتمثل في وجود معظم حقول النفط بمحاذاة الحدود الاستعمارية السابقة الغير مستقرة بين البلدين.
- بموجب اتفاقات السلام الأخيرة، قامت حكومتا جمهورية السودان وجمهورية جنوب السودان إلى حد ما بتسخير صناعة النفط لتعزيز الأمن بين البلدين وذلك إستناداً على المصلحة المشتركة التي فرضتها حيازة جمهورية جنوب السودان على معظم حقول النفط وسيطرة جمهورية السودان على البنية التحتية الخاصة بالتصدير. إلا أنه على صعيد المستويات الأدني من المستوى القومي، فإن النفط والمحسوبية وانعدام الأمن والصراع المدني تبقى مرتبطة ببعضها البعض ارتباطا وثيقا.

- ما لم تحدث اكتشافات جديدة هامة مستقبلاً، فإن إنتاج النفط في جمهورية السودان وجمهورية جنوب السودان قد وصل ذروته. كما أنه يمكن للتكيفات الاقتصادية والسياسية التي فرضتها إنخفاض العائدات – والتي بدأ بعضها بالفعل – أن تفاقم من انعدام الأمن في البلدين.
- كانت حقول النفط بمثابة غنيمة كبيرة في الصراع الأهلي الذي اندلع في جنوب السودان في ديسمبر من عام ٢٠١٣. وعلى الرغم من أن المتمردين لم يستولوا على حقول النفط، إلا أن أنشطتهم قد حَدّتْ بشكل ملحوظ من التدفق النقدي للحكومة. ولقد تفاقم العنف في البداية نتيجة استياء مجتمعي في ولايتي الوحدة وأعالي النيل لأسباب مرتبطة بالنفط . كما ساهم القتال الدائر في زيادة التدهور البيئي وتردي العلاقات المجتمعية في مناطق النفط.
- هناك تذمر مصدره استياء مجتمعي مستمر في السودان، لا سيما في أوساط مجموعات المسيرية، التي ظلت مسؤولة عن استشراء المستوى المتدني لانعدام الأمن الذي ظل يعيق عمليات استخراج النفط. ولقد بذلت الحكومة جهودا جزئية للتصدي لهذا الأمر، ونجحت حتى الآن في الحد من الاضطرابات، وإنما ليس في القضاء على الأسباب التي تقف خلفها.
- منذ أواخر عام ٢٠١٣، ظلت العلاقات بين جمهورية السودان وجمهورية جنوب السودان على غير العادة تسودها روح التعاون بسبب المصلحة المشتركة في الحفاظ على تدفق النفط؛ على أن هذا التقارب يبقى عرضة لمهددات لا تتمثل فقط في ضغوط اقتصادية محتملة ونزاعات جديدة عند انتهاء اتفاق النفط في نهاية عام ٢٠١٦، وإنما أيضا في جوانب متعلقة بصراع أهلي عابر للحدود في كلا البلدين، وذلك في تضافر مع توترات محلية.
- وقد أدى سوء إدارة قطاع النفط في السودان إلى استشراء الفساد والمزيد من أشكال المركزية والتدهور البيئي، مما تسبب في خلق ظلمات في أوساط مجتمعات محلية. ولقد انعكست هذه الديناميكية إلى حد ما على الحياة في الدولة الجديدة في جنوب السودان؛ وفي حين بقيت جهود التحسين في جمهورية السودان صورية إلى حد كبير، فإن جمهورية جنوب السودان قد تمكنت من سن تشريعات قوية متوافقة مع أفضل الممارسات الدولية، ولكن تنفيذها بشكل فعال ظل غائبا، ومهما يكن من أمر فقد انحسرت آفاقها المستقبلية مع اندلاع الصراع الأهلي.

القسم الأعظم من البحث لأغراض ورقة العمل هذه أُجري في الفترة من يناير إلى أبريل من سنة ٢٠١٤، كما أُجري المزيد من العمل في أبريل وأكتوبر من العام ٢٠١٥، ونظرا لغياب الشفافية في أغلب أقسام قطاع النفط في جمهورية السودان وجمهورية جنوب السودان، فإن هذا البحث قد بُنِيَ على الإحالة المرجعية لأكبر مجموعة ممكنة من المصادر بما في ذلك منشورات رسمية وتقارير داخلية غير منشورة،

وأيضا مقابلات مع صناع سياسات ومستشارين ومسؤولين، إلا أن الكاتبة لم تتمكن من زيارة مناطق حقول النفط بسبب سوء الأوضاع الأمنية وعليه لم تنجح في إجراء مقابلات مباشرة مع أفراد المجتمع هناك؛ ولكنها اعتمدت على مصادر ثانوية لضمان أن تثري أصواتُهم التحليلَ.

## ثانيا: الخلفية التاريخية

"إن تاريخ النفط في السودان مرتبط ارتباطا وثيقا بالعنف"؛ ذاك ما قاله عضوٌ في مفوضية العدالة والسلام في الأبرشية الكاثوليكية في مدينة ملكال بجنوب السودان في مؤتمر عُقد في جوبا في عام ٢٠١٢ (كورديد = المنظمة الكاثوليكية للإغاثة والمساعدات التنموية Cordaid = The Catholic Organisation for (Relief and Development Aid) ومنظمة العدالة أفريقيا، ٢٠١٢). في أواخر عام ٢٠١٥، تحوّلت مدينة ملكال وهي عاصمةَ الولاية وكانت قبلاً موطناً لأكثر من ٢٥٠ ألف نسمة، إلى مدينة أشباح من جراء تبادل الأطراف الاستيلاء عليها ١٢ مرة في أقل من عامين إذ سعى المتمردون في جنوب السودان للسيطرة على هذه البوابة المفضية إلى حقول النفط في ولاية أعالي النيل (بي بي سي ٢٠١٥، راديو تمازج، ٢٠١٥ب، سودان تريبيون، ٢٠١٤ ط)[٢]. إن علاقة الارتباط الوثيق بين النفط والصراع شيء معلوم ومعترف به بإعتباره ظاهرة عالمية (روس، ٢٠١٣)؛ فقد ظلت هذه الصلة في جمهوريتي السودان وجنوب السودان تزداد وثوقاً بسبب مصادفات تاريخية وجغرافية.

فقد كان السودان خلال الفترة الاستعمارية يُحكم بواسطة البريطانيين تحت مسمى الحكم الثنائي الإنجليزي المصري، غير أنه لم يُحْكَمْ بإعتباره كياناً واحداً. ففي عام ١٩٣٠ صرح السكرتير الإداري بأن إدارة جنوب البلاد عليها أن تتطور تماشياً مع الإتجاه الإفريقي لا العربي وأن مستقبلها قد يؤول إلى شرق أفريقيا البريطانية بدلاً من مصر والشمال (جونسون، ٢٠٠٧، ص. ١١). هذا الانفصال المتجذر والذي بُني على أسسٍ ما قبل استعمارية صار واقعا سياسيا رئيسيا في فترة ما بعد الاستعمار، وذلك مع تركز السلطة في الشمال وسعي قادة جنوبيين للحصول على درجات متفاوتة من الحكم الذاتي؛ وكما تكشف فيما بعد، فإن نطاق التقسيم بين الكيانين هذا قد طابق بشكل وثيق غالبية الأراضي الواعدة بكشوفات نفطية في البلاد، ونتيجة لذلك، فإن ٥٠ سنة من الحرب الأهلية المتقطعة بين الشمال والجنوب – والتي بدأت حتى قبل استقلال السودان رسميا في ١ يناير عام ١٩٥٦ – قد عرقلت وحفزت في نفس الوقت عملية تطوير صناعة النفط السودانية.

على الرغم من أن عمليات التنقيب عن النفط في البحر الأحمر قد بدأت في وقت مبكر من عام ١٩٥٩، إلا أن أول اكتشاف للنفط بكميات تجارية في السودان لم يحدث إلا في عام ١٩٧٩ وذلك في منطقة أبو جابرا من قبل شيفرون إحدى أكبر شركات البترول الأمريكية (محمد، ٢٠٠٧؛ سيد أحمد، ٢٠١٤ب) تبع ذلك في مستهل الثمانينيات اكتشافات أخرى في حوض المجلد الممتد على جانبي الحدود بين الشمال والجنوب (التهامي، ٢٠٠٧، ص ٦٥٧؛ جيمس، ٢٠١١أ، ص ٥٥). هذا الاستكشاف الباكر صار ممكناً

بفضل اتفاقية أديس أبابا عام ١٩٧٢ التي وضعت حدا للحرب الأهلية الأولى بين الشمال والجنوب وأُنشئت بموجبها حكومة إقليمية في جنوب السودان مقرها في مدينة جوبا. ولقد أسهمت الخلافات بشأن النفط بين هذه الحكومة والحكومة المركزية في الخرطوم في تنامي الشعور بالتهميش في جنوب السودان، مما أدى في نهاية المطاف إلى انهيار الاتفاقية واندلاع الحرب الأهلية الثانية في سنة ١٩٨٣ (لارج و باتي، ٢٠١١، ص ١٧٩). أصرت الحكومة المركزية على نقل موقع مصفاة البترول الصغيرة – التي كانت شيفرون قد وافقت على بنائها– إلى الشمال بدلا من ولاية أعالي النيل الجنوبية بالقرب من حقول النفط الأكبر. كما أنه كان هناك الكثير من التعنت بشأن ضرورة أن يمر خط أنابيب التصدير المقترح شمالا إلى بورتسودان بدلا من جنوبا إلى ميناء ممباسا الكيني (جونسون، ٢٠٠٧، ص. ٤٦). كانت هذه المسائل من بين المظالم التي طرحها المتمردون الجنوبيون الجدد – الحركة/ الجيش الشعبي لتحرير السوداني (SPLM / A) في منفستو سنة ١٩٨٣ (جونسون، ٢٠٠٧، ص. ٦٥–٦٦).

وبسبب هذه النزاعات ومن أجل حرمان حكومة السودان (GoS) من الإيرادات، بمجرد اندلاع الحرب أصبحت المنشآت النفطية محل إستهداف. فقد قوضت التوتراتُ على المستوى القومي الجهود الأولى التي بذلتها شركة شيفرون لإنشاء وتطوير وتعزيز علاقات جيدة مع المجتمعات المحلية في الجنوب، حيث "استجابت الشركة لوجهة نظر شيوخنا" (مورو، ٢٠١١، ص. ٧٢–٧٣)٣. في فبراير ١٩٨٤ أدى هجوم على معسكر رئيسي لشركة شيفرون يقع بالقرب من بانتيو القريبة من حقول نفط ولاية الوحدة، إلى مقتل ثلاثة عمال نفط وتعليق العمليات. قاد الهجوم متمردون جنوبيون ينتمون لجماعة الأنانيا تو التي غلب النوير على تكوينها ، وذلك بينما نفت الحركة / الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLM / A) تورطها في الهجوم، ولكنها في الوقت نفسه حذّرت شركة شيفرون من استئناف العمليات في سياق الصراع (باتي، ٢٠١٤أ، ص. ٣٨). التزمت الحكومة السودانية بحماية حقول النفط، وتحقيقا لهذه الغاية، بدأت بتسليح بعض من المسيرية الرُحل الذين يعيشون في جنوب كردفان. وبدأ إفراغ المنطقة حول بانتيو من ساكنيها من مجتمعات الدينكا والنوير؛ إلا أن شركة شيفرون قد قاومت على ما يبدو الضغوط الرامية لاستئناف العمل وذلك في ظل عدم وجود تسوية مع المتمردين الجنوبيين (باتي، ٢٠١٤أ، ص. ٤٢–٤٣).

أسهم ضياع الأمل في الحصول على عائدات نفطية تسد النقص الكبير في ميزانية الحكومة (الذي زاد بارتفاع الإنفاق العسكري) في خلق عدم استقرار سياسي في المركز في الثمانينيات. فقد عانت البلاد من أزمة اقتصادية عميقة صاحبها تضخم بمعدلات مرتفعة ونُدرة وعبء ثقيل متمثل في الديون الخارجية. تُوجت هذه الحالة بانقلاب عسكري دبرته الجبهة الإسلامية القومية في عام ١٩٨٩ على رأسه الرئيس الحالي عمر البشير. ولقد سعى النظام الجديد لإحداث تحول قومي إسلامي وكان متعطشا للحصول على عائدات نفطية لتمويل هذه المبادرة؛ ولذلك دفع شركة شيفرون للتخلي عن حصتها وسعى خلف شركاء جُدد أقل حساسية إزاء انعدام الأمن (الجاز، ٢٠٠٧، ص. ٦٧١–٧٢).

قامت شركة نفط كندية صغيرة اسمها أراكيس (Arakis) بتدشين عملياتها النفطية في منتصف التسعينيات قبل أن تشتريها لاحقا شركة كندية أكبر اسمها تاليسمان (Talisman) في عام ١٩٩٨. وبحلول ذلك الوقت، كانت قد دخلت في شراكة مع شركتي نفط آسيوتين كبيرتين مملوكتين لدولتهما هما الشركة الصينية الوطنية للبترول (CNPC) و شركة بتروناس الماليزية (Petronas) لتشكيل ما يعرف بشركة النيل الكبرى لعمليات البترول (GNPOC) مع مشاركة قوية من قبل الحكومة السودانية. كثفت شركة النيل الكبرى لعمليات البترول عملياتها في ولاية الوحدة بالقرب من حقول هجليج / بانتاو وبَنَتْ في نهاية المطاف خط أنابيب ميناء بورتسودان الذي بدأ بتصدير النفط عام ١٩٩٩ (جونسون، ٢٠٠٧، ص ١٦٢، باتي، ٢٠١٤أ، ص ٦٢-٦٣).

إرتبطت المساعي الحثيثة لاستكشاف واستغلال النفط بأشكال عديدة من العنف؛ فقد قامت الميليشيات بإجبار سكان مناطق نفطية على هجر مواطنهم بشكل عنيف شمل تدمير قرى وقتل مواطنين٤. كما شكلت الحرب تهديدا أمنيا لعمليات استكشاف واستخراج النفط وذلك في الوقت نفسه الذي كانت فيه العائدات النفطية توفر الأموال والدافع للإستمرار في الصراع (يونغ، ٢٠١٢، ص. ٤١). واشتمل ذلك على الأموال اللازمة الدفع للميليشيات المحلية التي عرف بعضها نفسه بإعتبارها "عربية"، ومن ضمنها بعض مجموعات المسيرية، وأخرى بإعتبارها كتائب "إفريقية" مثل المنتمين أثنياً للنوير المنحدرين من مناطق تطوير حقول النفط في غرب أعالي النيل. وقوات "أمن النفط" هذه أُتهمت بارتكاب العديد من الفظائع التي وردت عنها تقارير وذلك بينما كان القتال الجنوبي-الجنوبي يزداد ضراوة.

استخدمت القوات المسلحة السودانية (SAF) الطرق والمهابط الجوية وغيرها من البِنى التحتية التي بنتها الشركات النفطية لأغراض عملياتها التجارية. وفي المقابل، كانت أعمال قوات "أمن النفط" جزءا لا يتجزأ من الصراع، وظلت حقول النفط أهدافا استراتيجية للمتمردين. وبالتزامن مع إصدار الأمم المتحدة وغيرها من المراقبين لتقارير عن انتهاكات حقوق الإنسان مرتبطة بالنفط، فإن حملة دولية قادتها منظمات كندية غير حكومية حملت شركة تاليسمان الكندية على بيع حصتها في السودان (سي بي سي نيوز، ٢٠١٥). ومع ذلك، واصل قطاع النفط ازدهاره، واشترت شركة النفط والغاز الطبيعي الهندية (ONGC) حصة شركة تاليسمان. (باتي، 2014a، ص. ١٣٨). وبحلول عام ٢٠٠٤، وصل إنتاج النفط إلى ما يقرب من ٣٠٠ ألف برميل في اليوم وكانت هناك منافسة كبيرة لشراء الحصص في ائتلاف جديد تقوده الشركة الصينية الوطنية للبترول وشركة بتروناس الماليزية التي كان من المقرر أن تتولى عملية تطوير حقول واعدة في حوض ملوط في شمال ولاية أعالي النيل (سي بي أو آس (بنك السودان المركزي) ٢٠٠٥؛ باتي، ٢٠١٤أ، ص١٤٨).

وفي الأثناء، أحرز الجيش الشعبي لتحرير السودان والحكومة السودانية - تحت ضغوط دولية مكثفة - تقدما على طاولة المفاوضات. وأحد العوامل الأساسية كان هو السعي نحو التوصل إلى اتفاق بشأن "تقاسم الثروة"، ولا سيما عائدات النفط؛ وفي ٧ يناير ٢٠٠٤ وقّع الطرفان بروتوكول لتقاسم الثروة وهو ما أصبح فيما

بعد جزءا رئيسيا من اتفاق السلام الشامل (CPA) الموقع في سنة ٢٠٠٥ (جونسون، ٢٠١١، ص. ١١٢-١٥).

بتقاسم عائدات النفط المستخرج من جنوب البلاد مناصفة بنسبة ٥٠-٥٠ بين حكومة السودان والحكومة شبه المستقلة المنشئة حديثاً في جنوب السودان – وذلك بعد أن يتم تخصيص ٢ في المائة لحكومات الولايات المنتجة للنفط – فإن الاتفاقية استخدمت النفط لجمع أجزاء السلام العصية معاً. كان هذا أحد الأسباب الهامة التي جعلت حقبة اتفاق السلام الشامل مستقرة نسبيا على الرغم من أن تنفيذ أجزاء أخرى من الاتفاق كان ضعيفا.

إلى حد ما استمر هذا التعزيز الإيجابي بين النفط والأمن على المستوى القومي طوال فترة السنوات الست الانتقالية لاتفاقية السلام الشامل التي سبقت الاستفتاء المتفق عليه على انفصال الجنوب. كانت هناك خلافات مستمرة حول الشفافية فيما يتعلق بتقاسم عائدات النفط ومنح الامتيازات وغيرها من القضايا، ولم يحصل جنوب السودان على أي سيطرة حقيقية على القطاع النفطي على الرغم من مشاركته الإسمية في مفوضية البترول القومية التي تضم طرفي الاتفاق. ومع ذلك، فإن عمليات تحويل الأموال – المنتظمة إلى حد كبير – قد لعبت دورا رئيسيا في منع اندلاع صراع واسع النطاق بين الشمال والجنوب خلال تلك الفترة؛ لكن مع ذلك، فإنه على مستويات الإدارات المحلية وعلى المستوى المجتمعي، واصلت القضايا المتعلقة بالنفط تغذية انعدام الأمن، ليس فقط في الجنوب بل أيضا في دارفور والشرق. ذلك لأن المتمردين الذي استُبعدوا من الاتفاق "الشامل" قد فشلوا في الاستفادة من الثروة النفطية. أما المجتمعات المحلية – التي لم تحصل على التعويض المستحق بموجب الفقرة ٥,٤ من بروتوكول تقاسم الثروة في اتفاق السلام الشامل – فقد بقيت عُرضة للنزاع والاقصاء وتدهور الظروف البيئية (إيكوس ٢٠١٠، ٢٠١١).

عندما صار جلياً أن سكانُ جنوب السودان سيصوتون على الأرجح لصالح الاستقلال في استفتاء يناير ٢٠١١، تركز الاهتمام الدولي والقومي بشكل متزايد على مسألة الكيفية التي سيؤثر بها النفط والأمن، واحدهم على الآخر تعزيزا أو تقويضاً، في العهد الجديد. هذا وفي عام ٢٠٠٦ بدأت حقول نفط جديدة هامة عمليات الإنتاج وكان معظمها في حوض ملوط في أعالي النيل جنوب السودان، ولكن أيضا في ولاية جنوب كردفان الواقعة جنوب جمهورية السودان وإلى الشمال من الحدود المُعرفة نظرياً. هذا الأمر رفع الإنتاج القومي للنفط إلى ما يقارب ال ٥٠٠ ألف برميل يوميا، وهو مستوى الانتاج الذي ظل قائما على مدى السنوات القليلة التي تلت تلك الفترة (MoFNE، ٢٠٠٦–١١; انظر الشكل ١). وعلى الرغم من أن كل نفط ملوط كان في الجنوب، أصرت حكومة جمهورية السودان- التي استمرت تسيطر على نحو يكاد أن يكون حصرياً على العمليات اليومية لصناعة النفط- أصرت على تشييد البنية التحتية لمعالجة النفط شمال الحدود، ربما بنية تحسين موقفها التفاوضي المستقبلي. ونتيجة لذلك، فإن ما يقدر ب ٧٥ ٪ من احتياطيات النفط والإنتاج الحالية تقع جغرافيا في الجنوب، في حين أن البنية التحتية الرئيسية تقع في الشمال (انظر خرائط ١ و ٢). هذه الحقيقة صارت أمراً جوهرياً في العلاقات الأمنية بين الشمال والجنوب عشية الانفصال وبعده.

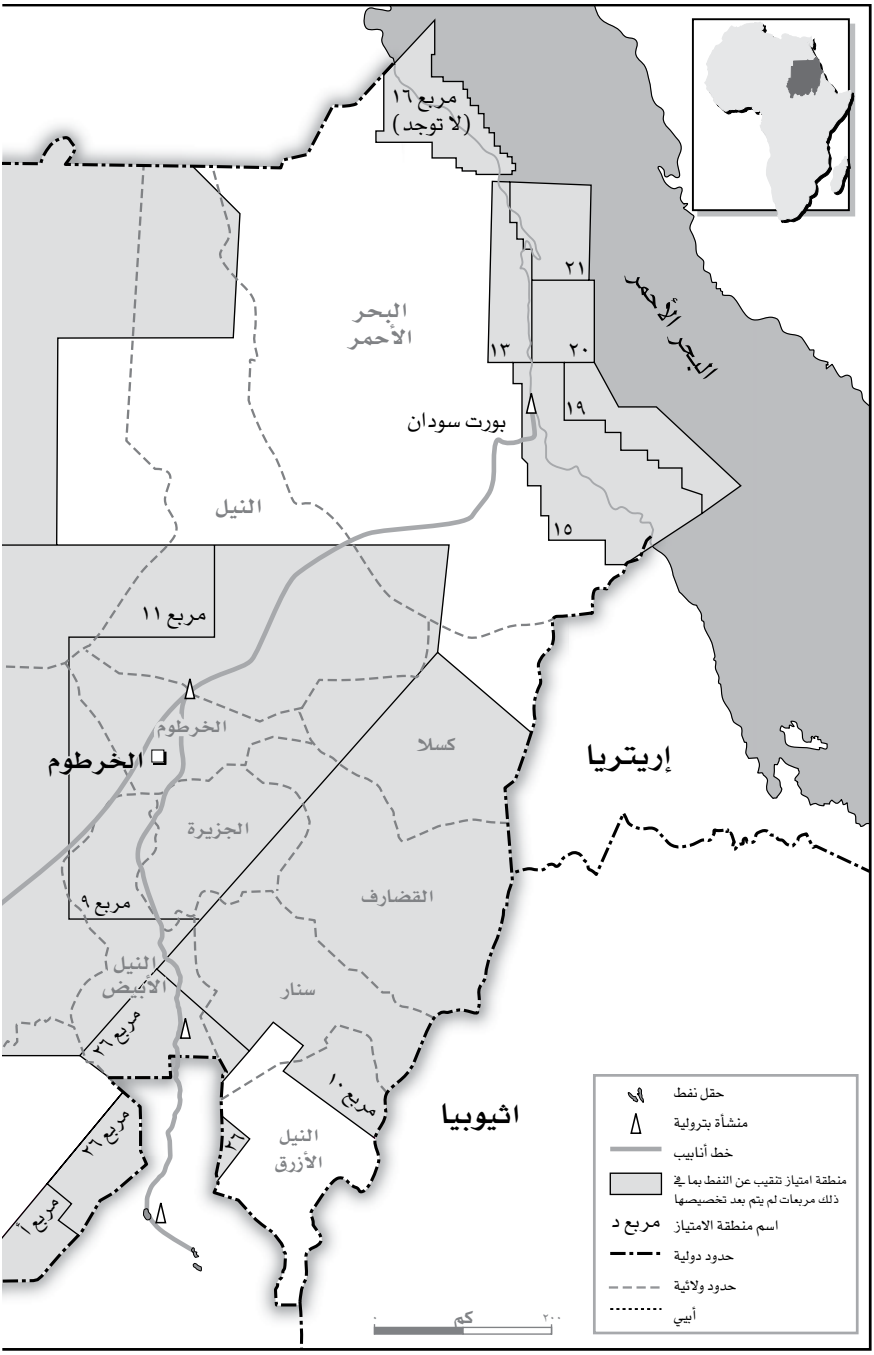
مربع ١٦
(لا توجد)
٢١
البحر الأحمر
البحر الأحمر
١٣
٢٠
١٩
بورت سودان
النيل
١٥
مربع ١١
الخرطوم
الخرطوم
كسلا
إريتريا
الجزيرة
القضارف
مربع ٩
النيل الأبيض
سنار
مربع ٢٦
مربع ١٠
اثيوبيا
مربع ٢٦
٣٦
النيل الأزرق
مربع ١
حقل نفط
منشأة بترولية
خط أنابيب
منطقة امتياز تنقيب عن النفط بما في ذلك مربعات لم يتم بعد تخصيصها
اسم منطقة الامتياز
مربع د
حدود دولية
حدود ولائية
أبيي
٢٠٠
كم

الخريطة١: **حقول النفط والبنية التحتية في جمهورية السودان**

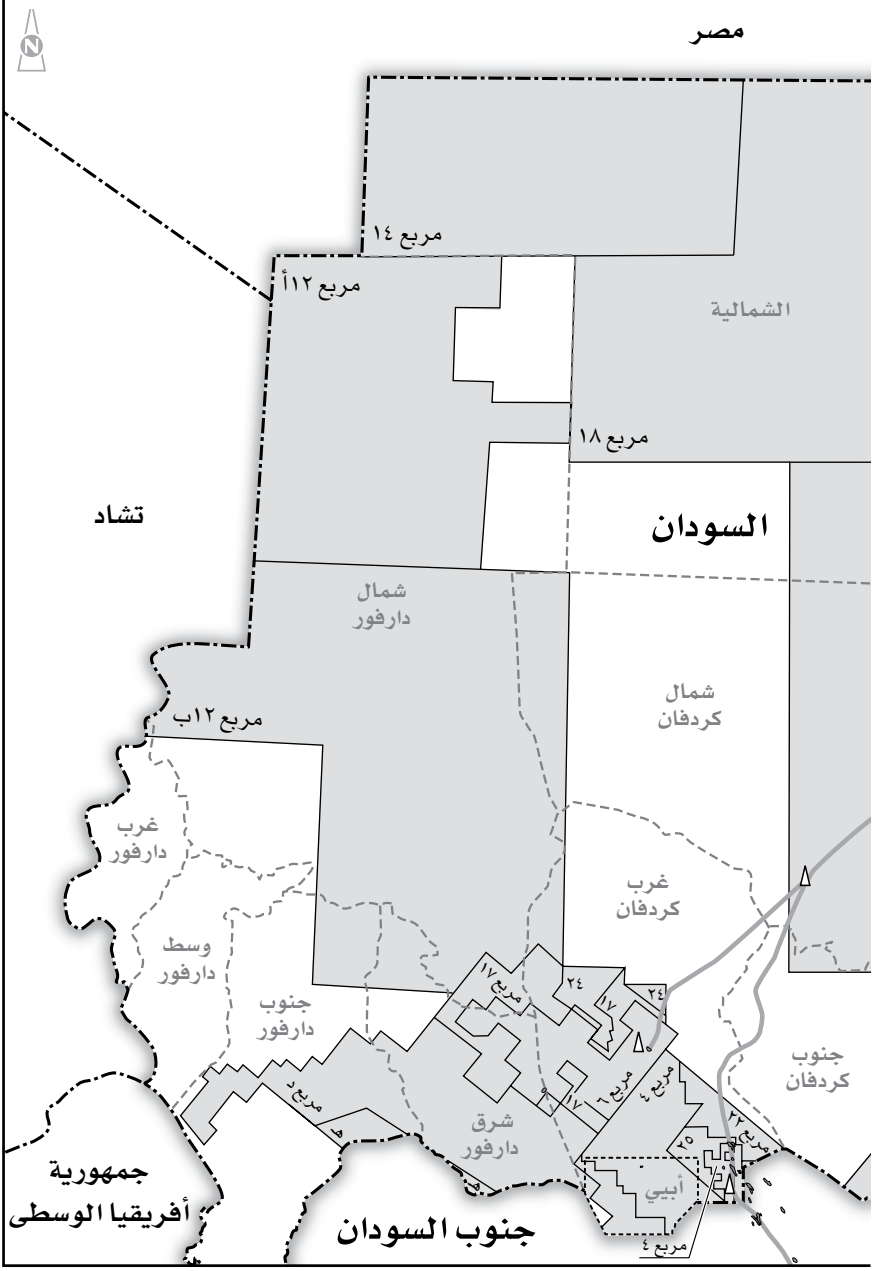

الخريطة٢: **حقول النفط والبنية التحتية في جمهورية جنوب السودان**

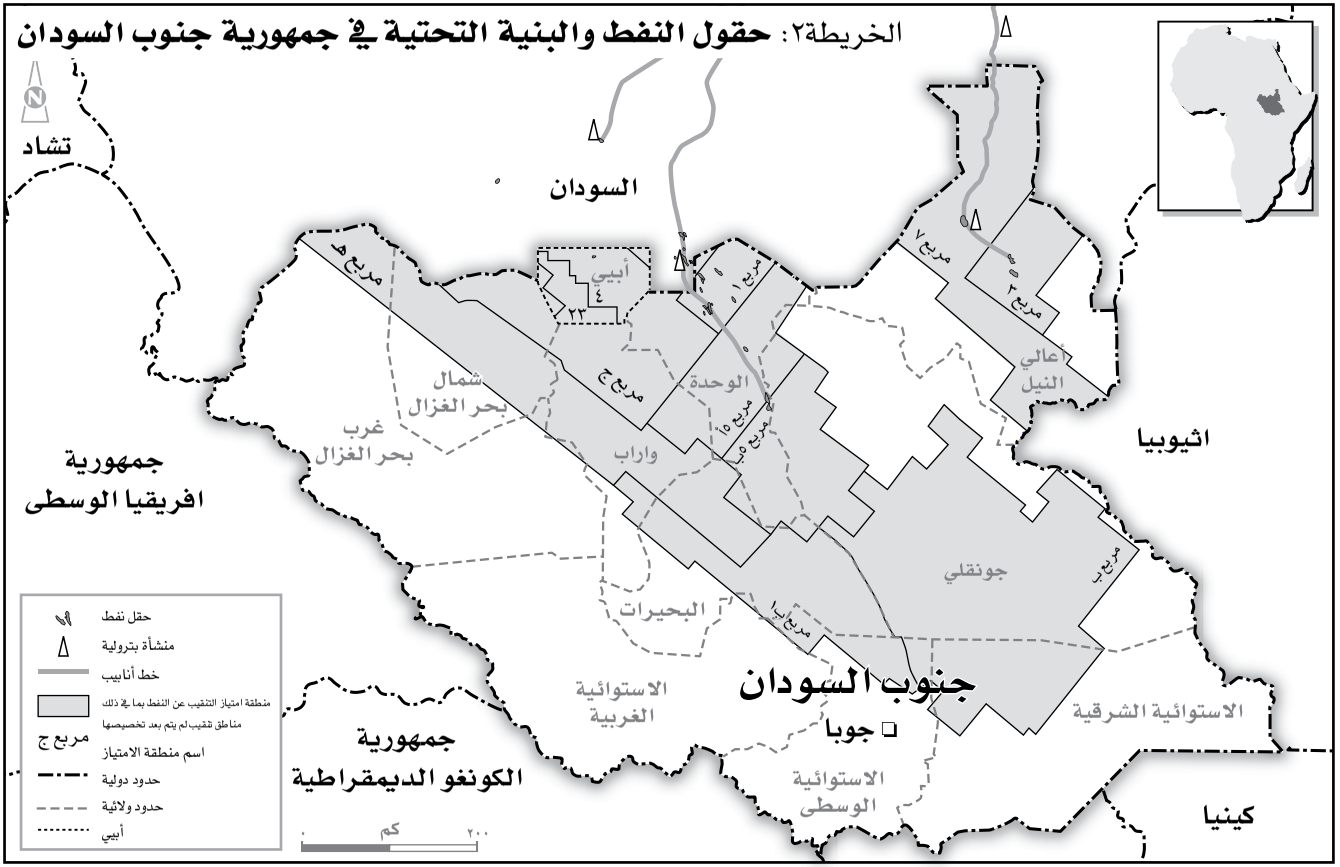

# ثالثا: الجهات الفاعلة الرئيسية

### حكومة جمهورية السودان

تخضع صناعة النفط في السودان لإشراف وزارة النفط كما كان الحال فيما يتعلق بكل عمليات إنتاج النفط في جنوب السودان حتى يوليو ٢٠١١. فيما يتعلق بالإدارة اليومية، فإن المؤسسة السودانية للنفط (SPC) – وهي ذراع مملوك بالكامل للدولة السودانية ويتبع لوزارة البترول السودانية – هي المسؤولة عن الإشراف على التنقيب عن النفط وإنتاجه، كما أنها مسؤولة أيضا عن تنسيق عمليات توزيع المنتجات النفطية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن شركة النفط القومية، سودابت (Sudapet) هي شريك في كل ائتلاف من الائتلافات العاملة في مناطق الامتياز المختلفة. ولقد ظل مراقبون دوليون يعربون عن قلقهم حيال عدم الوضوح في تقسيم الأدوار بين هذه الكيانات الثلاثة. فالمؤسسة السودانية للنفط (SPC) تعتبر جزء من الوزارة وتؤدي العديد من المهام والوظائف التي ترتبط عادة بوزارة من وزارات البترول القومية، ولكنها تخضع لرقابة أقل بكثير من القدر المعتاد، فلا البرلمان ولا وزارة المالية والاقتصاد الوطني يُجيز رسميا ميزانيات المؤسسة السودانية للنفط (SPC) أو سودابت، ومع أن المراجع العام يكتب تقريراً بشأنها، إلا أن نتائجه لا تنشر علناً (صندوق النقد الدولي، ٢٠١٠).

بحلول أكتوبر عام ٢٠١٥، كان السيد محمد زايد عوض قد صار وزيراً للنفط خلال التعديل الوزاري الذي تم في يونيو ٢٠١٥ إذ تم ترفيعه من منصب وزير دولة وكان قبلا مسؤول رفيع في وزارة البترول، ليحل محل مكاوي محمد عوض صاحب الذهنية التي تولي إهتمام أقل للجوانب الفنية ويعتبر من مخلصي الحزب الحاكم وقد كان فيما سبق يضطلع بإدارة سكك حديد السودان. ويبدو أن تعيين أحد التكنوقراط كان جزءا من مساعي تهدف لمعالجة فشل الوزارة في زيادة انتاج النفط الذي أعزى إلى خلل داخلي في الأداء الوظيفي وردت عنه تقارير في عام ٢٠١٤. ووقتذاك كان غالب المسؤولين الأكثر دراية قد تم استبدالهم بشخصيات من الأمن الوطني واستشرى الفساد مع قيام الموظفين بمحاولات أخيرة للانتفاع مما قد اعتبروه الأيام الأخيرة لصناعة ايلة الى الزوال.

وبرغم تعيين وزير ذو صبغة سياسية أقل إلا أن هياكل النفط والأمن الحكومية ظلت وثيقة الترابط كحالها منذ بداية هذه الصناعة. كما أن العديد من المسئوليين البارزين في دولة حزب المؤتمر الوطني ذات الأجندة الأمنية الطاغية يتمتعون بنفوذ كبير في قطاع النفط السوداني، سواء عبر صفتهم الرسمية أو غير الرسمية. على أن أولئك الذين يمارسون نفوذا غير رسمي لهم تأثير أكبر، غير أن تحديد هويتهم على نحو دقيق يعتبر أكثر صعوبة، ويقال أن من ضمن هؤلاء إخوان الرئيس وإخوان وزير المالية السابق

عبد الرحيم حمدي. تحتل شخصيات كهذه موقعاً بارزاً بإعتبارهم مستثمرين في شركات سودانية تفوز بتعاقدات أساسية في قطاع النفط وتلعب دوراً في تحديد الشركات الأجنبية التي تحصل على امتيازات في مجال النفط.[٦] غير أن الروابط لا تظهر بشكل واضح على الجانب الرسمي. والجدير بالذكر أن الصحفي الذي اعتقل مؤخرا من قبل الأجهزة الأمنية وجد نفسه في نهاية المطاف خاضعًا للتحقيق في وزارة النفط. (سودان تريبيون، 2014s).

## حكومة جمهورية جنوب السودان

الهيكل العام لإدارة النفط في جنوب السودان يماثل إلى حد ما ذلك القائم في جمهورية السودان. فقطاع النفط يخضع لإشراف وزارة النفط والتعدين وعلى رأسها الوزير ستيفن ديو داو الذي كان يشغل في السابق منصب وزير التجارة ولكنه ظل راسخاً في منصبه الحالي منذ أواخر عام ٢٠١١ وأيضا لإشراف وزير الدولة اليزابيث جيمس بول التي تعتبر أقل ظهوراً بكثير. ووكيل الوزارة هو السيد مشار أشيك الذي عُيّن في عام ٢٠١١ والذي عمل سابقا في المؤسسة السودانية للنفط بالخرطوم. ولقد أُنشأت شركة البترول المملوكة للدولة تحت أسم نايلبت (Nilepet) خلال الفترة الانتقالية لاتفاق السلام الشامل، وذلك في موازاة متعمدة لشركة سودابت[٧]. وهناك عدد من الشركات تتبع لنايلبت منها SIPET وهي مشروع مشترك مع سيباك (Sipake)الصينية المسؤولة عن هندسة وصيانة مشاريع النفط الأولية وإنتاج و تكرير وتسويق ونقل البترول، ونايل جيوفيزيكل التي تغطي عمليات الحصول على البيانات الزلزالية ومعالجتها وتفسيرها. (نايلبت (Nilepet) – مقال لا يحمل تاريخا).

احتفظ ستيفن ديو بمنصبه الوزاري في الوقت الذي أَعْفى فيه الرئيس سالفا كير العديد من كبار السياسيين الآخرين من مهامّهم في سنة ٢٠١٣، على الرغم من أن كير قد استبعده وغيره من مجلس إدارة نايلبت في شهر أغسطس ٢٠١٥. وبصفته كوزير يبقى ديو شخصية قوية إذ لا تزال معظم حقول النفط في جنوب السودان تسيطر عليها ميليشيات تحت إمرته من مجموعة دينكا بادانق التي ينحدر منها.٨ وبشكل عام أعتبر إبعاده من مجلس إدارة نايلبت (Nilepet) جزءا من محاولة لتعزيز السيطرة الشخصية للرئيس كير (نيلد – Nield 2015)، ومن الجدير بالذكر أن المدير العام للأمن القومي الجنرال أكول كور كوش قد عُيِّن هو الآخر في مجلس الإدارة في ذات الوقت، مما يذكر بأوجه الترابط بين النفط والأمن في السودان كما رأيناه فيما تقدم ذكره.

## المستثمرون الأجانب:

يبقى المستثمرون "الثلاثة الكبار" في قطاع النفط في جمهورية السودان وجمهورية جنوب السودان هم

الشركة الصينية الوطنية للبترول (سي.ان.بي.سي CNPC) وشركة بتروناس (Petronas) الماليزية وشركة النفط والغاز الطبيعي الهندية ONGC- فيديش، وجميعها شركات مملوكة لدولها. تعتبر الشركة الصينية الوطنية للبترول (سي.ان.بي.سي CNPC) واحدة من أكبر شركات النفط في العالم ولها مصالح في ٢٩ بلد، بينما تنفذ شركة بتروناس الماليزية عمليات في ٢٣ بلد. في عام ٢٠١١ كانت

**الجدول ١ المربعات المنتجة للنفط[٩]**

| الدولة | المربع | ائتلافات الشركات | الحقول الرئيسية | المساهمون |
|---|---|---|---|---|
| جمهورية جنوب السودان | ١ | شركة بايونير الكبرى لعمليات البترول (GPOC) | الوحدة<br>توما<br>منقا | • الشركة الصينية الوطنية للبترول (CNPC) انترناشيونال نايل: ٤٠٪<br>• شركة بتروناس الماليزية (Petronas) كاريغالي نايل: ٣٠٪<br>• شركة النفط والغاز الطبيعي (ONGC) كنغارا نايل: ٢٥٪<br>• نايلبت (Nilepet): ٥٪ |
| | ٣ و ٧ | شركة دار بتروليم للعمليات | بالويش<br>أدار-يال<br>غومري<br>موليتا | • الشركة الصينية الوطنية للبترول (CNPC) انترناشيونال (دار): ٤١٪<br>• شركة بتروناس الماليزية (Petronas) كاريغالي نايل: ٤٠٪<br>• نايلبت (Nilepet): ٨٪<br>• سينوبيك انترناشيونال بتروليوم كورب: ٦٪<br>• تراي أوشن اكسبلوريشن & برودكشن: ٥٪ |
| | ٥أ | سد بتروليم أوبريتنغ كومبني | مالا<br>ثارجاث | • شركة بتروناس الماليزية (Petronas) ٦٧,٨٧٥٪<br>• شركة النفط والغاز الطبيعي (ONGC): ٢١,١٢٥٪ |
| جمهورية السودان | ٢ و ٤ * | شركة النيل الكبرى لعمليات البترول (GNPOC) | هجليج / بانتاو<br>بامبو<br>دفرا<br>نيم | • الشركة الصينية الوطنية للبترول (CNPC) انترناشيونال نيل: ٣٠٪<br>• شركة بتروناس الماليزية (Petronas): ٣٠٪<br>• شركة النفط والغاز الطبيعي (ONGC): ٢٥٪<br>• سودابت: ٥ |
| | ٦ | بترو-انرجي | الفولة<br>حديدة<br>سفيان<br>شوكة | • الشركة الصينية الوطنية للبترول (CNPC): ٩٥٪<br>• سودابت: ٥٪ |
| | ١٧ | ستار أويل | بورسايا | • شركة آنسان ويكفس (Ansan Wikfs) اليمنية: ٦٦٪<br>• سودابت: ٣٤٪ |

**ملاحظات:**

في حين بُذلت جهود حثيثة لتجنب الأخطاء والنقص، فإنه تجدر الإشارة إلى أن التغييرات الغير منشورة في الرخص والتقارير المضللة تبقى شائعة نسبيا بخصوص المربعات النفطية في كل من جمهورية السودان وجمهورية جنوب السودان.

* يشتمل مربع ٤ على مناطق مثل أبيي وهجليج / بانتاو التي لا تزال موضع نزاع بين البلدين. ومع ذلك، فإنها تدار حاليا بإعتبارها جزء من جمهورية السودان التي تحتفظ بكامل عائداتها النفطية.

**المصدر:** جيمس (٢٠١٥)

شركة النفط والغاز الطبيعي الهندية (ONGC) تحتل المركز ٢١ في قائمة شركات النفط الأكبر في العالم ولها مصالح في ١٥ بلد، ولكن استثماراتها في السودان كانت ذات أهمية خاصة حيث تبلغ قيمتها ٢,٣ مليار دولار أمريكي (شانكلمان Shankleman، ٢٠١١، ص ٦)[١٠]. على النحو المفصّل أعلاه، كانت هذه الشركات الآسيوية محل ترحيب من حكومة السودان في بداية سنوات التسعينيات عندما كان السودان وجهة لا تقصدها شركات النفط الغربية الكبرى الموطدة. لهذه الشركات وغيرها من المستثمرين الأصغر – مثل شركة تراي أوشن الكويتية (Kuwait's Tri-Ocean) وشركة آنسان ويكفس (Ansan Wikfs) اليمنية – حصص في ائتلافات الشركات المنتجة للنفط المدرجة في الجدول رقم ١، مع حصص أقلية مخصصة لشركة سودابت ونايلبت.

في جمهورية السودان، يقال أن الثلاث شركات الآسيوية الكبرى المستثمرة في قطاع النفط باتت تشعر بالإحباط على نحو متزايد جراء السياسة النفطية الحكومية، وكذلك بشأن آفاق النفط المستقبلية، وتعتبر أكثر تردداً من أي وقت مضى إزاء التوسع في استثماراتها. ولقد نقل عن مسؤول كبير باحدى الشركات قوله بأن وزير النفط كان يستغلهم وأن الشركة لم تعد راغبة في السودان[١١]. هذا ولقد ظلت الحكومة فيما مضى تأخذ أكثر من حصتها مما جعلها تراكم ديوناً مستحقة للشركات، وبالتالي حدّت من الحافز على مواصلة عمليات استكشاف النفط[١٢]. أما في جمهورية جنوب السودان، فإن المستثمرون قد أحبطت هممهم جراء إيقاف التشغيل في سنة ٢٠١٢ وباتوا الآن يكافحون في ظروف انخفاض الانتاج بسبب الصراع الدائر في منطقة أعالي النيل الكبرى. هذه التطورات – التي تفاقمت بسبب انخفاض أسعار النفط العالمية وارتفاع رسوم تصديره عبر جمهورية السودان – قد حدّت إلى حد كبير من جاذبية جمهورية جنوب السودان بإعتبارها منطقة استثمار واعدة.

وبالإضافة إلى ذلك، وكما يبين الجدول ٢، فقد قام عدد من ائتلافات الشركات بتوقيع اتفاقات تقاسم انتاج مع الحكومتين ولكنها لم تبدأ بعد في إنتاج النفط. لشركة توتال الفرنسية الآفاق الأكبر والأكثر وعدا – والتي ظلت طوال فترة الحرب الأهلية الثانية متشبثة بحصتها في مربع (ب) الشاسع في ولاية جونقلي بجمهورية جنوب السودان. وعلى الرغم من عملية الشراء الأخيرة من قبل شركة اكسون موبيل الأمريكية (والتي ألغيت في أبريل ٢٠١٤)، فإن ائتلاف الشركات لم يقم بأي نشاط وذلك بحجة انعدام الأمن، كما أنه لم يوقع أي اتفاق مع جوبا للمضي قدما، ويرجع ذلك جزئيا إلى الوضع السياسي والتنظيمي الذي يسوده عدم اليقين (بلومبرغ ، ٢٠١٤ج،تودیسکو = Todisco، ٢٠١٥، ص ١٣؛ توتال، ٢٠١٤)[١٣].

وبنفس القدر من التعقيد والإشكالية، يقال أن العديد من الشركات (ومعظمها صغيرة جدا) التي عقدت آمالاً بالسودان في جولة المناقصات الأحدث في يوليو ٢٠١٢ ، يقال أنها باتت تعاني من مشاكل مالية ، ولقد أعزتها للعقوبات الأمريكية التي تمنعها من المضي قدما في عمليات استكشاف النفط. تشكل

**الجدول ٢ مربعات تحت الاستكشاف**

| الدولة | المربع | الكونسورتيوم / الوضع | المساهمون |
|---|---|---|---|
| جمهورية جنوب السودان | ٥ ب | اسكوم سد أوبريتنغ كومبني | اسكوم (مولدوفا): ٩٠٪<br>نايلبت (Nilepet): ١٠٪ |
| | أ (الجزء الجنوبي) | لا تزال في انتظار الترخيص | نايلبت (Nilepet): ١٠٠٪ |
| | ب١ و ب٢ | توتال | توتال (فرنسا): ٣٢,٥٪<br>اكسون موبيل (الولايات المتحدة الأمريكية): ٣٢,٥٪ (انسحبت في ٢٠١٤)<br>كوربك (الكويت): ٢٥٪<br>نايلبت: ١٠٪ |
| | ب٣ و هـ (E*) | ستار بتروليم | ستار بتروليم (لوكسمبورغ): ٧٥٪<br>نايلبت (Nilepet): ٢٠٪<br>هيملا (Hemla) النرويجية: ٥٪ (فقط (هـ) E) |
| | ج (C) الجزء الجنوبي | لا تزال بانتظار الترخيص | نايلبت (Nilepet): ١٠٠٪ |
| جمهورية السودان | ٣ و ٧ (الجزء الشمالي) | بترودار أوبريتنغ كومبني | • الشركة الصينية الوطنية للبترول (CNPC): ٤١٪<br>• شركة بتروناس الماليزية (Petronas): ٤٠٪<br>• نايلبت (Nilepet): ٨٪<br>• سينوبيك انترناشيونال بتروليوم كورب: ٦٪<br>• تراي أوشن اكسبلوريشن & برودكشن: ٥٪ |
| | ٨** | فوريفر (Forever) | فوريفر انفستمنت (الصين): ٩٠٪<br>سودابت: ١٠٪ |
| | ٩ و ١١ | سودان انرجيا | اس تي آر بروجكتس / بترا انرجيا (البرازيل): ٧٥٪<br>نايل فالي بتروليم (مصر): ٥٪<br>سودابت: ٢٠٪ |
| | ١٠ | انترناشيونال بتروليم | انترناشيونال بتروليم (المملكة المتحدة): ٨٠٪<br>سودابت: ٢٠٪ |
| | ١٢ أ | الصحراء الكبرى | القحطاني (المملكة العربية السعودية): ٣٣٪<br>آنسان ويكفس (اليمن): ٢٠٪<br>سودابت: ٢٠٪<br>الدندر (السودان / الأردن): ١٥٪<br>هاي تك غروب (السودان): ٧٪<br>أول أفريكا انفستمنت (ليبيا / البنين): ٥٪ |
| | ١٢ ب | لا تزال بانتظار الترخيص | سودابت: ١٠٠٪ |
| | ١٣ (أوفشور) | أوبريتنغ كومبني | • الشركة الصينية الوطنية للبترول (CNPC): ٤٠٪<br>• شركة بيرتامينا (اندونيسيا): ١٥٪<br>• سودابت: ١٥٪<br>• اكسبرس بتروليم (نيجيريا): ١٠٪<br>• أفريكا انرجي: ١٠٪<br>• الدندر: ١٠٪ |

| الدولة | المربع | الكونسورتيوم / الوضع | المساهمون |
|---|---|---|---|
| السودان | ١٤ | ستيتسمان (Statesman) | ستيتسمان رسورسز (كندا): ٣٧,٦٪<br>سيروكو انرجي (أستراليا): ٣٧,٤٪<br>اكسبرس بتروليم: ١٥٪<br>سودابت: ١٠٪ |
| | ١٥<br>(أفشور)** | شركة البحر الأحمر لعمليات البترول المحدودة<br>(Red Sea Petroleum Operating Company Limited (Sudan) | فوريفر انفستمنت: ٧٥٪<br>اكسبرس بتروليم: ١٥٪<br>سودابت: ١٠٪ |
| | ١٦<br>(أفشور) | انترناشيونال بتروليم سودان | انترناشيونال بتروليم سودان: ١٠٠٪ |
| | 17 | ستار أويل | آنسان ويكفس: ٦٦٪<br>سودابت: ٣٤٪ |
| | 18 | سودان انرجيا | اس تي آر بروجكتس / بترا انرجيا (البرازيل): ٩٠٪<br>سودابت: ١٠٪ |
| | 19 | نيال (Niel) | نيال ناتشورال رسورسز (لوكسمبورغ): ٩٠٪<br>سودابت: ١٠٪ |
| | ٢٣ (كانت في السابق جزءا من المنطقة ٤ ) | سومات (Somat) | سوما غروب (تركيا): النسبة غير معروفة<br>سودابت: النسبة غير معروفة |
| | ٢٥ | الروات | سودابت: ٧٠٪<br>اكسبرس بتروليم: ١٥٪<br>ميسانا (نيجيريا): ١٥٪ |
| | ٢٦ | الروات | سودابت: ٧٠٪<br>اكسبرس بتروليم: ١٥٪<br>ميسانا (نيجيريا): ١٥٪ |
| | سي (الجزء الشمالي) | سودان انرجيا | اس تي آر بروجكتس / بترا انرجيا (البرازيل): ٨٢٪<br>سودابت: ١٠٪<br>غلوبال: ٦٪<br>خرطوم ستيت: ٢٪ |

**ملاحظات:**

في حين بُذلت جهود حثيثة لتجنب الأخطاء والثغرات والنقص، فإنه تجدر الإشارة إلى أن التغييرات الغير معلنة في الرخص والإبلاغ المضلل تبقى شائعة نسبيا بخصوص المربعات النفطية في كل من جمهورية السودان وجمهورية جنوب السودان. والمربعان النفطيان البحريان ٢١ و ٢٢ يعتبران بالمقارنة جديدين: وقعت مجموعة الفاصل السعودية مذكرة تفاهم في ٢٠١٣ بخصوص استثمار المربع البحري ٢٢ (عوض الله ٢٠١٣). ولا تتوفر تفاصيل أوفر.

* في سبتمبر من عام ٢٠١٤ أعلنت جمهورية جنوب السودان أن شروط مربع هـ (E) قيد التفاوض مع امكانية تقسيم الامتياز النفطي إلى نصفين و / أو زيادة نصيب نايلبت (Nilepet) ليبلغ ٣٠٪ (بلومبرغ ٢٠١٤ د). انظر أيضا غلوبل وتنس (٢٠١٤ ب). إضافة إلى ذلك فإن سودابت تدعي ملكية حصة في جزء من مربع ه (E) الذي يقع في الحدود بين الشمال والجنوب.

** يقال أن شركة فوريفر انفستمنت قد أنهت اتفاقها بشأن مربعي ٨ و ١٥ ولكن ليس هناك تأكيد لوجود مستثمر آخر ، برغم المباحثات مع شركة النفط والغاز الطبيعي الهندية ONGC-فيديش (أفشور تكنولوجي ٢٠١٤)[١٤].

† أعلنت هذا الاتفاق في أبريل ٢٠١٣ إلا أن تفاصيل توزيع الملكية لم تعلن. (عوض الله ٢٠١٣).

**المصدر:** جيمس (٢٠١٥).

العقوبات مشكلة كبيرة في صناعة النفط السودانية لأنها تؤثر على جودة المعدات المستوردة وعلى تكاليف معاملات التمويل الدولية، غير أنها في الوقت نفسه تقوم أيضا بتقليل المنافسة على المناقصات.[١٥] ومهما يكن من أمر فإن العقوبات غالبا ما يعزى لها- في مجافاة للصواب- تأثير على مشاكل أكثر جوهرية مثل آفاق الاستكشاف الضعيفة.

## الجهات الفاعلة الداخلية الأخرى

بالإضافة إلى الجهات الحكومية الفاعلة والمستثمرين الأجانب الرئيسيين، فإن قطاع النفط في جمهوريتي السودان وجنوب السودان قد أنتج العديد من مجموعات المصلحة الداخلية. على الصعيد الفني، فإن هناك شركات نفط وخدمات نفط صغيرة شتى، وللعديد منها صلات ذات مغزى بالنخبة الحاكمة. ومثال على ذلك تأتي مجموعة هاي تك في جمهورية السودان والتي يقال أنها مملوكة جزئيا من قبل وزير النفط السابق وأعضاء من عائلة الرئيس. كما أن هذه المجموعة قد أدرجت على قائمة الشركات المشمولة بالعقوبات الامريكية في عام ٢٠٠٧ (أفريقيا انتلجنس، ٢٠٠٧). هذه الشركات التي لها صِلات عائلية أو صلات عمل بأشخاص من داخل النظام السوداني، بما في ذلك بحسب ما يقال عملاء سابقين لبنك البركة المرتبط بحزب المؤتمر الوطني، ظلت في غالب الأحيان تمتلك حصصا في ائتلافات الاستكشاف.[١٦] هذه الظاهرة أقل ظهورا في جمهورية جنوب السودان، حيث القطاع الخاص أقل تطورا.

على الصعيد الأمني، فإن المشاركة في صناعة النفط هي أيضا قوية.[١٧] الجانب الأمني للعمليات يُدار في غالب الأمر ضمن الائتلافات المنتجة من قبل شريكيهم شركتي النفط الحكوميين وهما سودابت (Sudapet) و ونايلبيت (Nilepet). في جمهورية السودان يقع قدر كبير من مسؤولية حراسة محيط النطاقات على عاتق "شرطة النفط"؛ ومع أن هذه الشرطة تعتبر رسميا جزءا من القوات المسلحة السودانية، إلا أنهم على ما يبدو في غالب الأحيان يتلقون أوامرهم من جهاز الأمن والمخابرات الوطني (USDoS AF / SPG,2007). وائتلاف الشركات نفسه يقوم بتوظيف قوى أمن داخلي، إلا أنه يقال أنها تشمل بعض القوات التي يرشحها جهاز الأمن والمخابرات الوطني. لازال وجود القوات المسلحة لحماية النفط مثار جدل في المناطق المتنازع عليها والمفترض أنها منزوعة السلاح؛ ففي أبيي، على سبيل المثال، ظلت شرطة النفط في حقل دفرا منذ فترة طويلة تمثل مصدرا للتوتر بين الشمال والجنوب وللجدل للدولي (كريز، ٢٠١٣، ص. ٧٢).

على الرغم من أن قانون البترول لسنة ٢٠١٢ نصّ صراحةً على أن يتولى جهاز شرطة جمهورية جنوب السودان وجهاز الأمن الوطني عملية توفير الأمن لقطاع النفط في جمهورية جنوب السودان، إلا أن الدور الأكبر على ما يبدو تلعبه شركات الأمن الخاصة التي توظف الكثير منها جنودا مسرّحين من الخدمة في جيش التحرير الشعبي السوداني. هؤلاء الحراس – الذين هم نسبيّا على درجة متدنية

من التدريب ويتقاضون أجورا منخفضة – يعكسون التوترات القائمة داخل البلد، فقد كانوا متورطين، على سبيل المثال، في العنف السياسي والعرقي الذي أودى بحياة عمال نفط في بانتيو وثارجاث في النزاع الداخلي الذي اندلع في جنوب السودان في ديسمبر من عام ٢٠١٣.[١٨]

ومنذ ذلك الحين بات الصراع الأهلي الدائر يميل إلى تعتيم التمييز بين الأمن الخاص والميليشيات الموالية والمناهضة للحكومة والقوات المسلحة النظامية، فقد أصبحت ميليشيات الدينكا المُعينَّة محليًّا والمُنظَّمة من قبل جهاز الأمن الوطني تبرز على نحو متزايد في مجال أمن النفط بينما خُفِّضَ دورُ الجيش الشعبي لتحرير السودان. من الأمثلة على ذلك ميليشيا دينكا بارانو في مقاطعة باريانق وكما ذكرنا أعلاه ميليشيا دينكا بادانق حول حقول بالويش النفطية في أعالي النيل والتي تخضع لسلطة وزير النفط ستيفن ديو. يقال أن هذه الميليشيات تُمَوَّلُ من قبل شركات النفط ويُدفع لأعضائها ما يقارب ضعف الراتب الي يتلقاه جنود الجيش الشعبي لتحرير السودان.[١٩]

وأخيرا، هناك العديد من الجهات الفاعلة المحلية ذات الصلة في مناطق النفط نفسها. والأهم من ذلك، فإن هذه الجهات تشمل المجتمعات المحلية وزعمائها فضلاً عن تجار ومزودي خدمات. وفي المستوى الأعلى ، فإن ثمة مسؤولون حكوميون من الولايات المنتجة للنفط يسعون لممارسة بعض الرقابة، لا سيما في جمهورية جنوب السودان، حيث يعتبر حكام الولايات بالمقارنة أصحاب نفوذ؛ وبالإضافة إلى ذلك، فإن ثمة قوات معارضة ومتمردة مرتبطة بإقليم بعينه في كلا البلدين لها مصلحة قوية في استهداف مناطق النفط والسيطرة عليها وذلك استنادا إلى حقيقة أن عرقلة إنتاج النفط تخفض بشكل مباشر الأموال التي تخصصها الحكومة المركزية للإنفاق العسكري.

# رابعا: الأبعاد السياسية والاقتصادية

ظل النفط عامل انقسام في السودان وجنوب السودان، وعلى الرغم من أنه يقوم بتوفيرطفرة نقدية في زمن وجيز، فإنه ساهم أيضا في ترسيخ المشاكل الهيكلية الاقتصادية الأعمق (لارج و باتاي، ٢٠١١، ص ١٧٩). وبحلول أواخر سنة ٢٠١٥ ، حتى تلك الطفرة كانت تفشل، وكانت القطاعات النفطية المضطربة في البلدين متورطة في حزمة من المعضلات السياسية والاقتصادية الداخلية . ففي السودان ظل التدهور الاقتصادي والسخط السياسي منذ انفصال الجنوب في يوليو ٢٠١١ مشتعلاً على نار هادئة. أما في جنوب السودان، فقد نشأت أزمات وانتعاشات دراماتيكية إبتداً من التوقف المفاجئ لعمليات إنتاج النفط في يناير ٢٠١٢ وحتى الأزمة السياسية في عام ٢٠١٣ وما أعقبها من نزاع مسلح، الأمر الذي زاد مديونية الحكومة وبخر الآمال بأن تسهم عائدات النفط في انتعاش اقتصادي. وبغض النظر عما يحدث في السياقات السياسية والاقتصادية المباشرة، يواجه البلدان احتمال راجح بانخفاض مستمر في إنتاج النفط من شأنه أن يفرض إعادة ترتيب السياسات السياسية والاقتصادية الأساسية (انظر الشكل ١).

## توقعات الإنتاج

ما لم تحدث اكتشافات جديدة كبيرة في المستقبل، فإن إنتاج النفط في السودان وجنوب السودان ربما ينضب بالفعل. وعلى الرغم من أن إنتاج النفط قد يتعافى بعض الشيء إذا صمد اتفاق السلام الأخير المبرم بوساطة من الهيئة الحكومية للتنمية (ايقاد)، فإن التراجع قد يعاود الظهور. يتوقع محللون دوليون أن يهبط إنتاج السودان إلى ما دون ١٠٠ ألف برميل في اليوم في غضون عشر سنوات، فيما ينخفض إنتاج النفط في جنوب السودان إلى نفس هذا المستوى قبل سنة ٢٠٣٠. وبينما نجد أن وزارتي النفط القوميتين أكثر تفاؤلا[٢٠]، فإن ثمة مسؤولون ميالون إلى المبالغة في تقدير احتمال حدوث اكتشافات جديدة هامة، كما أنهم يقومون مرارا وتكرارا بالتقليل من شأن تأثير المخاطر السياسية على الصعيدين القومي والدولي، وهي التي ظلت تثبط الاستثمار في البلدين.[٢١] ولقد تقلص الطلب على النفط السوداني أيضا بسبب التفاوت الكبير وعدم الانتظام في جودته (انظر الإطار ١).

**الشكل ١ إنتاج النفط وتوقعات نشأة اتحادات مالية في جمهورية السودان وجمهورية جنوب السودان (بالألف برميل يوميا، ١٩٩٧-٢٠٤٣)**

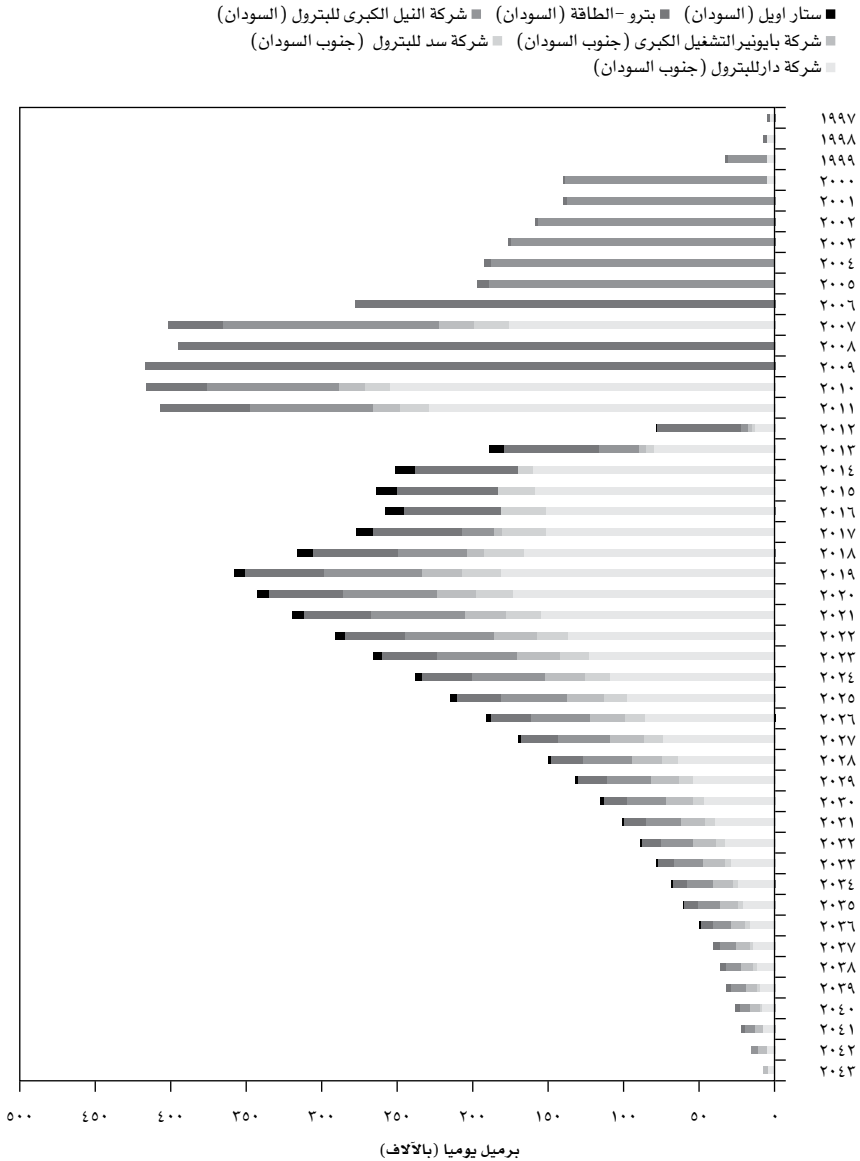


**ملاحظة:** البيانات الخاصة بجمهورية جنوب السودان هي البيانات القائمة حتى ٢٢ أبريل ٢٠١٥؛ أما بالنسبة لجمهورية السودان فحتى ١٦ فبراير ٢٠١٤

**المصدر:** بيانات غير منشورة من وود مكنزي كُشف عنها للكاتب في أبريل ٢٠١٥.

**الإطار ١ نفط جمهورية السودان وجمهورية جنوب السودان النفط: القيود التقنية**

السودان وجنوب السودان ينتجان معاً مزيج النيل من مربعات الامتياز النفطي ١ و ٢ و ٤ (٣٤ API، ٠,٠٦٪ كبريت)[٣٢]، وهو خام خفيف جيد المواصفات متداول بخصم ضئيل على المؤشر الاندونيسي ميناس. ومع هذا التيار يتم مزج النفط المنتج في مربع ٥أ (5A) والذي يعتبر أقل جودة، ما يعني أنه يجب أن يبقى في حدود لا تزيد عن ١٠-١٥٪ من الإجمالي. يعالج كل هذا النفط في منشأة المعالجة المركزية بهجليج / بانتاو ثم يُضخ في خط الأنابيب البالغ طوله ١٦١٠ كيلومتر باتجاه ميناء بشاير للتصدير ببورتسودان.على أن جزءا من النفط المتدفق عبر الأنبوب يُحول ليكرر في السودان في مصفاة تكرير النفط الرئيسية بالجيلي بالقرب من الخرطوم ومصفاة تكرير أصغر بالقرب من مدينة الأبيض لإنتاج منتجات نفطية للاستخدام الداخلي.

من مربعي ٣ و ٧ ينتج جنوب السودان "مزيج دار" الأثقل(٢٦ API، ٠,١٪ كبريت) الذي يعتبر اشكالي من حيث الجودة. وفي بداية الأمر كان يتم بيعه بتخفيض كبير إستناداً إلى مؤشر خام برنت المؤرخ، وعلى الرغم من أن تلك الفجوة قد ضاقت بشكل كبير في السنوات الأخيرة إلا أنه لا يزال عند نقطة تصلبّ قدرها ٣٩ درجة مئوية، وهذا يعني أن خط الأنابيب يجب أن يسخن وأن النفط عليه أن يواصل تدفقه باستمرار حتى لا يتصلب داخل الأنابيب. ونسبة لذلك فقد كان إغلاق الإنتاج في يناير ٢٠١٢ على وجه التحديد محفوفا بالمخاطر، ولولا أن العملية قد نفذت بشكل صحيح لأمكن للنفط المتصلب أن يدمر خط أنابيب التصدير. ويعالج مزيج دار في منشأة المعالجة المركزية بالجبلين في السودان ويصدر عبر خط أنابيب منفصل طوله ١٥٠٥ كيلومتر إلى ميناء التصدير البحري في بورتسودان.

ومن المربعات ٦ و ١٧ ينتج السودان مزيج فولة وهو أثقل بكثير وذا حمضية عالية (٢٠ API، ٠,١٪ كبريت) ولا يتم تصديره بل يعالج في قسم مخصص في مصفاة تكرير الجيلي . ولقد تم مؤخراً اكتشاف نفط أخف في هذين المربعين اللذين صارا في الوقت الراهن موصلين عن طريق خط أنابيب ربط بخط الأنابيب الحامل لمزيج النيل وقد أسهما بإنتاج حوالي ٣٥ ألف برميل في اليوم في سنة ٢٠١٣.

**المصادر:** عفاف، بادية، وحسن (٢٠٠٨)؛ وزارة النفط والتعدين في جنوب السودان (2012A)؛ اتصالات اجرتها الكاتبة بخبراء في هذا المجال، يناير ٢٠١٢ ويونيو ٢٠١٣

بلغ متوسط إنتاج النفط في السودان حوالي ١٢٠ ألف برميل يوميا في عام ٢٠١٤، وهي كمية ليست أعلى بكثير من الكمية المطلوبة للوفاء بمتطلبات الاستهلاك المحلي. ولا يصدر من هذه الكمية سوى أقل من الثلث أي ٤٠ ألف برميل يوميا – جميعها بواسطة شركات النفط إذ أن حصة الحكومة تذهب إلى مصافي البترول المحلية. بات هذا الوضع يشكل بالفعل مشكلة كبيرة للبلاد لأن الحكومة تسعى جاهدة لملء مصفاة الخرطوم التي تبلغ سعتها مائة ألف برميل يوميا (لأن هذه المصفاة لا تعمل بكفاءة عندما تكون كميات النفط التي تغذيها أدنى بكثير من طاقة استيعابها) بينما تسعى شركات النفط إلى تصدير كامل حصتها من النفط. أصبح السودان بمجمل المحصلة مستوردا للنفط في عام ٢٠١٤ ومما لا شك فيه ستكون لهذه الوضعية انعكاسات مالية ولوجيستية كبيرة على المدى الطويل (بنك السودان المركزي، ٢٠١٤، Platts, 2015a)؛ ولأن المصفاة تقع في العمق الداخلي البعيد ولأنها مصممة لمعالجة الخام المحلي، قد يكون من المجدي أكثر استيراد المنتجات المكررة إذا تعذر التوصل إلى اتفاق مع جنوب السودان يتيح الحصول على إمدادات لبضع سنوات مقبلة.[٣٣]

كانت هناك خطط لزيادة إنتاج النفط إلى ١٤٠ ألف برميل يوميا في عام ٢٠١٥ على خلفية كميات الإنتاج الجديد في حقل سفيان في مربع ٦؛ إلا أن هذا التوقع - مثل سائر التوقعات السابقة – أثبت أنه مفرط في التفاؤل إذ ظل الإنتاج يتراوح عند مستويات سنة ٢٠١٤. (ا ف ب ، عام ٢٠١٥؛ سودان تريبيون، ٢٠١٥ط). وعلى الرغم من أن التقنية المتطورة لاستخراج النفط كان يمكن أن يكون لها تأثير كبير على الإنتاج في الحقول السودانية، إلا أن المستثمرين ليس لديهم سوى حافز ضئيل لزيادة الإنتاج وذلك في ظل البيئة القائمة التي يسودها الفساد وعدم الاستقرار السياسي والاقتصادي والنظرة قصيرة المدى (المتمثلة ، على سبيل المثال ، في العادة التي دأبت عليها الحكومة والمتمثلة في استحواذها على أكثر من حصتها من النفط متى تعرضت لضغوط اقتصادية). وهناك برنامج دعم فني نرويجي نُفِّذَ مؤخرا ولكنه لم يحرز سوى القليل من التقدم، وذلك على ما يبدو بسبب عدم وجود متابعة من قبل وزارة النفط السودانية.[٢٤] وتجدر الإشارة إلى أن هناك كميات من الغاز في منطقة الامتياز النفطية في البحر الأحمر إلا أن استغلالها ربما يكون باهظ الكلفة.

أما في جنوب السودان، فإن أكثر الإحتمالات المبشرة قد تكون مربع (ب) في ولاية جونقلي الذي كانت شركات النفط لفترة طويلة تنظر إليه على أنه متعذر الوصول بسبب تفشي حالة انعدام الأمن. هذه المنطقة مسلم بها على نطاق واسع بحسبانها واعدة باستكشافات محتملة، غير أن هناك مختصين في الصناعات النفطية قد قدروا احتمال وجود اكتشافات هامة ورئيسية بحوالي ١٠ ٪-٢٠ ٪؛ وعلاوة على ذلك، فإن صاحب الامتياز الرئيس – شركة توتال الفرنسية - لم تُبْدِ رغبة في المضي قدما في عمليات التنقيب في ظل بيئة غير مستقرة، وفضلت ارجاء التعاطي مع الاحتياطيات المحتملة، مما خيب آمال جوبا. في الوقت نفسه، تراجع الإنتاج الحالي للنفط في جمهورية جنوب السودان بسبب القتال الدائر في البلاد وبقي في حدود ١٦٠ ألف برميل يومياً في سنة ٢٠١٤ واستمر هكذا خلال ٢٠١٥ مقارنة بالانتاج السابق البالغ ٢٤٥ ألف برميل يوميا، لأن الإنتاج في مربعات ٢ و ٤ و ٥ أ قد توقف كليا، بينما في منطقة الأمتياز ٣ و ٧ هناك ما يقدر ب ٨٠ بئر قد تم تعطيله من جملة ٤٠٠ بئر.[٢٦] وبرغم أن جنوب السودان قد أعد خططا مع الشركة الصينية الوطنية للبترول تهدف إلى تعزيز عمليات استخراج النفط، إلا أن أي زيادة هامة في الإنتاج تبدو غير مرجحة في ظل عدم وجود تحسن في الأوضاع الأمنية في المناطق النفطية. (بلاتس، ٢٠١٥ب، سودان تريبيون، ٢٠١٥ب).

### المواءمة السياسية والاقتصادية الجديدة

يرتبط هذا السياق العام لانخفاض إنتاج النفط ارتباطا وثيقا بحالة عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي في عدد من المستويات المختلفة. على المستوى الدولي، فإن تحولات في موازين القوى قد ظلت تحدث منذ الانفصال، ليس فقط بين السودان وجنوب السودان بل أيضا بين هذين البلدين

ومستثمريهم النفطيين الرئيسيين، وخاصة الصين. فجنوب السودان والصين أقاما بسرعة علاقة إيجابية، الأمر الذي صاحبه نسيان أو غفران ظاهر لتُهم قديمة بالتواطؤ مع السودان في الحرب الأهلية (Dziadosz, 2012; Large, 2011)[٢٧] تبقى العلاقات بين الصين والسودان وثيقة على مستوى الخطاب المنمق ولكن نقل التمثيل الأرفع للشركة الصينية الوطنية للبترول إلى جوبا أشار إلى انخفاض الالتزام مقارنة بالسنوات السابقة. كما أن الهند قد استجابت هي الأخرى بحذر لعروض استثمارية جديدة مقدمة من السودان الذي فشل سلفاً في دفع أقساط مستحقة لشركة النفط والغاز الطبيعي (ONGC) (سودان تريبيون، ٢٠١٣ج).

بصفة عامة، فإن شركات النفط الآسيوية الحكومية لا تزال تبدي حذرا صحيا إزاء الحكومتين اللتين أبدتا استعدادا لاتخاذ قرارات تضر بشدة بمصالح شركائهما، وذلك برغم تباين الثقل الجيوسياسي. ومن أمثلة ذلك قيام جوبا بوقف النفط في يناير من عام ٢٠١٢ (والذي تبعه بسرعة طرد المسؤول التنفيذي للشركة الصينية الوطنية للبترول (CNPC) ومطالبة الخرطوم بملكية أنابيب التصدير و ومطالبتها لشركات عاملة في السودان بدفع رسوم باهظة (قدرها ١٩,٨٠ دولار أمريكي للبرميل) مقابل استخدام خط الأنابيب الذي شيدته هذه الشركات نفسها (سودان تريبيون، 2014p ,2014l).[٢٨] لا يفكر المستثمرون في الانسحاب من أي من الدولتين ولكن الصين على وجه الخصوص باتت تلعب دورا أكثر نشاطا – وإن كان غامضا – في الجهود الرامية لحل النزاعات المحلية منذ عام ٢٠١٢ (Jorgic, 2014، انظر الإطار٢).

نلاحظ من الناحية الفلسفية أنه "بوجود النفط في أماكن عصية" فإن شركات النفط الأجنبية على استعداد أن تنأى بنفسها عن الإختلال القائم.[٢٩]

في المقابل، لا تزال شركات النفط الغربية الكبرى مستبعَدة فعليا من قطاع النفط في السودان. ويعتبر غيابها رهين بنظام العقوبات الذي يعكس الحالة المزرية المستمرة للعلاقات الأمريكية السودانية. هذا وقد بلغ الأمر في عام ٢٠٠٢ أن الولايات المتحدة قد هددت بقصف البنية التحتية النفطية في السودان (باتاي، ٢٠١٤أ، ص ١١٠).

في جمهورية جنوب السودان، أظهرت شركات النفط الغربية الكبرى بعض الاهتمام مما تسبب في قلق ليس للصين فحسب ولكن أيضا لدى سودانيين من أصحاب نظرية المؤامرة ممن نظروا إلى اتفاق السلام الشامل بإعتباره مخطط غربي للسيطرة على نفط جنوب السودان ليس إلا (لي، ٢٠١١، ص١٠)[٣٠]. ومهما يكن من أمر فإن الحرب الأهلية وانخفاض أسعار النفط قد منعا أي استثمار غربي جديد.

إقليميا، نرى أن الديناميكات مدفوعة جزئيا بالتكهنات حول التضافر المحتمل بين الاكتشافات النفطية في جنوب السودان وأوغندا وكينيا. هذا ومنذ العام ٢٠٠٥ تجدد اهتمام مستثمرين بمنطقة

### الإطار ٢ الصين والصراع في جنوب السودان

للصين تاريخ طويل من التدخل في السودان وجنوب السودان كمستثمر نفطي وشريك تجاري رئيسي. بالنسبة للصين فإن السودان في بداية الأمر كان بمثابة بوابة مفضية إلى أفريقيا، مما ضاعف من أهمية بقاءها بمنأى عن السياسة قدر الإمكان وتجنب كل ما ينظر إليه بإعتباره تورط في الأزمات الأمنية المتتالية. كانت بكين حريصة على تصوير نفسها في جميع أنحاء القارة الإفريقية كحليف اقتصادي لا يُملي أي شروط سياسية؛ إلا أن التطورات الأخيرة – وخصوصا اندلاع النزاع في جنوب السودان – قد مارست ضغطا على هذا التوازن وفرضت تغييرا في المواقف.

ظلت واردات الصين النفطية من السودان وجنوب السودان غير ذات أهمية، حيث بلغت في المتوسط حوالي ٥ في المائة من إجمالي واردات نفط هذا العملاق الاقتصادي؛ وبالإضافة إلى ذلك، فإن الصين قد استثمرت بحجم كبير في حقول النفط وكذلك في قروض كبيرة للغاية مرتبطة بالنفط لم تُسدَّدْ بعدُ. وفي سنة ٢٠١٢ كان هناك أكثر من ١٠٠ شركة صينية عاملة في الدولتين لهم أكثر من ١٠٠٠٠ مواطن صيني. ولذا مثلت عودة السلام إلى المنطقة واستئناف انتاج النفط أولوية هامة (IEA, 2014, pp.30-31). على الصعيد الدبلوماسي، أصبحت الصين مشاركة بصورة أكبر في دعم مفاوضات السلام التي تتم بوساطة من ايقاد في أديس أبابا، وكان ذلك يتم جزئيا من خلال المحافظة على وجود دائم لها في تلك المفاوضات بينما يشارك المبعوث الصيني الخاص إلى افريقيا بقوة مع شركاء آخرين (Jorgic,2014).

كما أن الصين أرسلت – لأول مرة – عددا كبيرا من قوات المشاة الجاهزة للقتال في عملية حفظ السلام التابعة لبعثة الامم المتحدة في جمهورية جنوب السودان (UNMISS). ولأسباب ترجع جزئيا إلى الضغط الصيني، فإن التفويض الممنوح إلى بعثة الامم المتحدة لحفظ السلام في جمهورية جنوب السودان (UNMISS) شمل غرض "صد العنف ضد المدنيين، بما في ذلك الرعايا الأجانب" [...] في المناطق الأكثر عرضة لخطر الصراعات، بما في ذلك – متى اقتضى الأمر – المدارس ودور العبادة والمستشفيات والمنشآت النفطية" (Patey, 2014b; UNMISS) ، (مقال لا يحمل تاريخا). في يناير من سنة ٢٠١٥، انتشر ٥٧٠ عنصر من قوات حفظ السلام الصينية تلاها ١٢٠ عنصر آخر في أبريل على الرغم من أن هناك تلميحات بأن قرارات داخلية صادرة عن بعثة الامم المتحدة لحفظ السلام في جمهورية جنوب السودان (UNMISS) قد منعتها من الانتشار مباشرة في بالويش (VOA, 2015).

كان هذا النهج الجديد مخالفا للدور الصيني المتجذر كمورد كبير للأسلحة في المنطقة.

يتناول الإصدار الموجز رقم ٧ للتقييم الأساسي لأمن البشري (مشروع التقييم الأساسي للأمن البشري) الارتباط التاريخي بين النفط الصيني والأسلحة في السودان، مشيرا إلى كيف أنه "بالإضافة إلى المساعدة في تمويل العمليات التي تحصل عبرها الخرطوم على الأسلحة من سوق السلاح الدولية من خلال عائدات النفط، فإن الصين عملت أيضا كبائع أسلحة كبير للسودان وساعدته في تطوير إنتاج الأسلحة المحلية عبر نقل التكنولوجيا والمساعدة التقنية "(مسح الأسلحة الصغيرة، ٢٠٠٧، ص. ٤–٥). تواصل دور الصين كمورد أسلحة إلى حكومة السودان حيث مثل نحو ٥٨ في المائة من مجموع واردات الخرطوم بحسب ما صرحت به الخرطوم نفسها خلال الفترة ٢٠٠١–٢٠١٢، وقد أثارت حكومة السودان غضب بكين باستمرارها في تحويل بعض الأسلحة والذخيرة الصينية المستوردة إلى أطراف فاعلة متحالفة معها في دارفور– وذلك في انتهاك لحظر السلاح الأممي المفروض على دارفور– وإلى متمردين في جنوب السودان (لف ولو برين ٢٠١٤، ص. ٢٤، ١٠٥).

ومما يزيد الأمور تعقيداً ، ظلت حكومة جمهورية جنوب السودان (GoRSS) – منذ الاستقلال – تبرم عقودا تحصل بموجبها على شحنات كبيرة من الأسلحة الصينية؛ وبالتالي فإن الصين باتت تمد كافة الأطراف في أرجاء نطاق الصراع في السودان بالأسلحة. عقب صدور تقارير إخبارية تفيد بأن جهة تصنيع أسلحة مملوكة للدولة الصينية – نورينكو – قد شحنت أسلحة خفيفة تبلغ قيمتها ٣٨ مليون دولار إلى الحكومة في جوبا في يونيو ٢٠١٤، وذلك في أثناء ما كانت رحى الحرب الأهلية في جنوب السودان دائرة، أعلنت الصين وقف مبيعات الأسلحة إلى الجمهورية الجديدة (منظمة العفو الدولية، ٢٠١٤، بلومبرغ، ٢٠١٤هـ). يشهد دور حفظ السلام هو الآخر توترا محتملا بضلوع الصين وغيرها من الشركاء الحاصلين على امتيازات نفطية في تمويل ميليشيات محلية لحماية حقول النفط في جنوب السودان – مرة أخرى ، وتماشياً مع أنماط تأسست سابقاً في السودان حيث قيل أن ائتلافات النفط كانت تدفع بشكل روتيني أموالا "لشرطة النفط".

الوادي المتصدع (أندرسون وبراون، ٢٠١١)[٣١]. أثارت هذه المسألة احتمال نظر جمهورية جنوب السودان في إمكانية استخدام خط أنابيب عبر يوغندا- أو عبر منطقة بحيرة توركانا -وصولاً إلى ميناء لامو في كينيا (وهو خط الأنابيب الجاري تطويره في إطار مشروع ميناء لامبو للنقل بين جنوب السودان وإثيوبيا (LAPSSET)[٣٢] أو عبر إثيوبيا إلى جيبوتي، وذلك بدلا من التمسك بالارتباط القائم مع السودان. لم يُحَرَزْ أيّ تقدم في هذا الصدد، مما يعكس ليس فقط عدم جود مبررات اقتصادية لبناء خط أنابيب جديد وإنما أيضا الحساسية الإقليمية الشديدة للغاية إزاء التوصل لقرار بشأن تلك الخيارات، فإثيوبيا وأوغندا على وجه الخصوص هما جارتان مؤثرتان ولهما تواجد عسكري في جنوب السودان، وهناك أيضا توترات سائدة منذ فترة طويلة بين حكومتي السودان ويوغندا.

ويمكن لهذا التوتر الإقليمي أن يتفاقم أكثر لو أن جنوب السودان قد واصل اهتماماً جاداً بمشروع خط الأنابيب. ومهما يكن من أمر، فإن مشروع منفصل لميناء لامو للنقل بين جنوب السودان وإثيوبيا (LAPSSET) لن يكون على الأرجح مجدي من الناحية الإقتصادية في حال لم تحدث اكتشافات نفطية جديدة؛ إذ أن هذا الخط سوف يكون باهظ الكلفة (٤ مليار دولار أمريكي) ولن تكون كمية النفط كافية. قد تؤدي الاكتشافات الأخيرة للنفط من قبل شركة تولو للنفط في يوغندا وشمال كينيا إلى بناء خط أنابيب لامو، على الرغم من أن قرار ذلك الاستثمار لن يُتَّخذ حتى سنة ٢٠١٧. وحتى إذا تم بناؤه، فإن شركة تولو لن تكون مستعدة لمزج نفطها مع مزيج دار في جنوب السودان الذي يُعرف عنه أنه صعب النقل وأقل قيمة[٣٣]. وبما أن للبلدين المجاورين - كينيا وأوغندا- اهتمام أكثر إلحاحًا باستغلال النفط في جنوب السودان، فقد كانت أموال النفط ولازالت مصدرا رئيسيا لعائدات التصدير والتحويلات لكلا البلدين منذ عام ٢٠٠٥، وخاصة في سنوات الازدهار حتى سنة ٢٠١٢، ذلك لأن سكان وبضائع البلدين قد تدفقت عبر حدودهما (سلامة، ٢٠١٤).[٣٤]

على الصعيد القومي، ظلت حكومة السودان تسيطر تاريخيا على عائدات النفط بطريقة رسخت الأنماط الحالية للمركزية العالية، فضلا عن تهميش المناطق الجانبية.[٣٥] في سنة ٢٠١٥ ظل النظام منشغلا بما يعانيه من مشاكل مالية وفي ميزان المدفوعات نجمت من جراء الخسارة المفاجئة لعائدات النفط بعد انفصال الجنوب ومن سوء إدارة التكيف؛ فقد كان السودان يقترض النفط (ليس بالضرورة بعد حصوله على إذن) من شركاءه الأجانب وخاصة من الشركة الصينية الوطنية للبترول، ويدفع في شكل وعود هيدروكربونية مستقبلية (سودان تريبيون، ٢٠١٥أ) [٣٦]. كانت هناك تقارير في أبريل من سنة ٢٠١٥ تفيد بأن النفط المملوك لجمهورية جنوب السودان ولشركات النفط كان يجري تحويله إلى محطة توليد الكهرباء الجديدة في مدينة كوستي، غير أنه من غير الواضح إلى أي مدى كان هذا الأمر يتم نتيجة لاتفاق تراضي (البشير، بدون تاريخ)[٣٧].

أجبرت الضغوط الاقتصادية في أواخر عام ٢٠١٣ حكومة السودان على تنفيذ خفض كبير في دعم المحروقات، مما أدى إلى إظهار مستويات غير عادية من الغضب الشعبي ضد النظام.[٣٨] استمر النقص في إمداد المحروقات على الرغم من الدفعة الصغيرة التي أعطاها انخفاض أسعار النفط، وكما ذكرنا أعلاه، فإن البلاد أصبحت بالمحصلة الإجمالية مستوردا للنفط. فقد هبطت إيرادات تصدير النفط في العام ٢٠١٤ بنسبة ٦٩٪ عما كانت عليه في العام الذي سبقه لتصل إلى ١,٢٥ مليار دولار أمريكي، في حين أن تكلفة واردات المنتجات النفطية بلغت ١,٥٢ مليار دولار أمريكي (بنك السودان المركزي، ٢٠١٤، سودان تريبيون، ٢٠١٥د). تفاقم الوضع بسبب انخفاض انتاج النفط والأزمة الاقتصادية في جنوب السودان التي لا تزال تحد من قيمة رسوم العبور إلى الخرطوم؛ ومع استمرار القتال في دارفور والمنطقتين، بدأت الحكومة تأخذ بعين الاعتبار فكرة إجراء حوار وطني لتوسيع قاعدتها، ولكن رفضها لهذا المسار قبل الانتخابات الرئاسية التي قوطعت على نطاق واسع في نيسان عام ٢٠١٥ وما أعقب ذلك من عملية هيمنت عليها الحكومة، أكدا عدم رغبتها في التنازل أو مشاركة الآخرين في السلطة الحقيقية.

كما أن هناك قلق مستمر بشأن تفشّي الفساد الذي يبدو واضحا بشكل خاص في قطاع النفط في السودان وله بُعد أمني كبير؛ فقد شهدت فترة اتفاق السلام الشامل شكاوى وتظلمات متكررة من قبل الحكومة الإقليمية في جنوب السودان والمنظمات غير الحكومية مفادها أن جنوب السودان كان يتعرض لعمليات غش تحرمه من الحصول على حصته العادلة من عائدات النفط (جلوبال ويتنس، ٢٠٠٩؛ ٢٠١١)[٣٩]. ولقد كانت هناك وُعود وخطط متعلقة بإجراء مراجعة شاملة لقطاع النفط ولكن بسبب ازدياد التوترات الثنائية التي سبقت الانفصال لم تتحقق مطلقاً عمليات التدقيق. في استطلاع الأفروباروميتر (الذي يقيس الضغط السياسي في افريقيا) الذي أجري مؤخرا، حصل السودان على مرتبة متدنية حتى بين الدول النفطية الأفريقية في مجالات مثل الإفلات الرسمي من العقاب والرقابة الإعلامية؛ وعلاوة على ذلك، فقد احتلت البلاد المرتبة ١٧٣ من أصل ١٧٥ في أحدث مؤشر لمدركات الفساد العالمي صادر من منظمة الشفافية الدولية (جيما - بودي وآخرون، ٢٠١٣؛. الشفافية الدولية، ٢٠١٤). تغذى هذه الموضوعات النزاعات حول تقاسم عائدات النفط على المستوى الداخلي ضمن الدولة نفسها، وذلك مع الغياب شبه التام للرقابة على ما إذا كانت حكومات الولايات والمجتمعات المحلية تتلقى مخصصاتها- أو على أوجه صرفها عندما تُحَوَّلُ فعليا. يشير الخبراء إلى أن المخصصات استخدمت كوسيلة لتعضيد المناصرين لمسؤولي حزب المؤتمر الوطني بدلا من تعزيز عمليات التنمية (باتي، ٢٠١٤أ، ص. ١٩٣)[٤٠] ولقد زاد تفاقم مشكلة المحسوبية في عام ٢٠١٥ وهو العام الذي شهد فيه السودان انتخابات.

على المستوى القومي في جنوب السودان، من دواعي القلق أنه في بعض النواحي بدت الدولة الجديدة كصورة مرآة للسودان، ويرجع ذلك جزئيا إلى سيطرة الحكومة على عائدات النفط. إذ يتضح جلياً

أمام الناظر أنماط تركيز السلطة، وتهميش الأطراف، وضعف السيطرة على الإنفاق، والمحسوبية بدلا من التنمية، وعسكرة جهاز الدولة، وتأجيج النفط للصراع الداخلي، وتهم الفساد.[٤١] على الصعيد الاقتصادي، لجأت حكومة جوبا إلى الحصول على ديون ثقيلة خلال فترة توقف إنتاج النفط وبدأت عدة فروع مختلفة من الحكومة (بما في ذلك الجيش) عمليات تفاوض بخصوص هذه الصفقات، إلا أن أحدا لم يكن له نظرة عامة عن حجمها على الرغم من أن وزير المالية المهمَّش قدّر حجم هذه الديون بحوالي ٤,٥ مليار دولار أمريكي (راديو تمازج، 2015e، سندراي Sandrai, 2013؛ سودان تريبيون،٢٠١٣هـ)[٤٢]. ويقال أن الشركة الصينية الوطنية للبترول وشركة بتروناس الماليزية توسطتا لدى كل من الحكومة الصينية والحكومة الماليزية من أجل أن يحصل جنوب السودان على بعض من هذه القروض، مما يضع عبئا مستمرا على الموارد المالية الحكومية؛ ففي عام ٢٠١٤ وحده سدّدت جمهورية جنوب السودان ٧٨١ مليون دولار أمريكي مباشرة من عائدات النفط (٢٠١٥ج، سودان تريبيون وزارة النفط والتعدين في جنوب السودان ٢٠١٤،)[٤٣]. ونتيجة لذلك فإن جنوب السودان يشهد أزمة اقتصادية تتمثل في تدني عائداته النفطية بسبب انخفاض الانتاج وانكماش أسعار النفط في الأسواق العالمية بينما ارتفع الإنفاق العسكري بحدة بسبب الصراع الأهلي.[٤٤] يقال أن جنوب السودان أنفق منذ اندلاع الاقتتال الأهلي ما لا يقل عن مليار دولار على الأسلحة (بلومبرغ، ٢٠١٤ ب).

قدر البنك الدولي أنه في ظل الظروف الحالية لانخفاض أسعار النفط العالمية واقتران ذلك بالرسوم المدفوعة إلى جمهورية السودان والديون، فإن حكومة جمهورية جنوب السودان (GoRSS) لا تحصل سوى على حوالي ١٠ دولار مقابل كل برميل من نفطها (راديو تمازج، ٢٠١٥ د)[٤٥]. كما أن العجز الهائل الحالي – والذي يقدر بحوالي ١٠٠ مليون دولار شهريا – جعل من الصعب على البلاد سنة ٢٠١٥ دفع مرتبات الخدمة المدنية بل والعسكرية حتى، كما أن نقصا في الدولارات الأمريكية متصلا بهذا الوضع قد ساهم في خلق قصور في امداد المحروقات. بلغ العجز في الميزانية ٤,١ مليار دولار (SSP) (٦٨٠ مليون دولار في الثلاثة أرباع الأولى من السنة المالية ٢٠١٤/٢٠١٥ (وزارة المالية والتخطيط الاقتصادي، ٢٠١٥). كما أنه خلال تعطل انتاج النفط في سنة ٢٠١٢، سعت وزارات ومؤسسات مختلفة للحصول على قروض جديدة غير شفافة، دون تخطيط مركزي (دنغ، ٢٠١٥؛ جلوبال ويتنس، ٢٠١٤أ، سودان تريبيون، ٢٠١٥و). ولقد رفضت شركات النفط طلبات للحصول على قروض جديدة، لأن جمهورية جنوب السودان قد فشلت في الوفاء بخدمة تلك التي حصل عليها سلفاً (باريو Bariyo, 2014). في شهر مارس من عام ٢٠١٥ وافق البرلمان على خطط للحصول على قرض جديد بقيمة ٥٠٠ مليون دولار من بنك قطر الوطني يُسَدَّد في شكل نفط على الرغم من المخاطر التي أبداها مراقبون (فيكرز، ٢٠١٥). ولكن مع قصور التمويل الخارجي أخذ البنك المركزي يطبع نقود لتغطية التعثر المالي الضخم، وهي الخطوة التي من المرجح أن تسبب مزيدا

من انخفاض قيمة العملة المحلية وتضخم متصاعد بمعدلات عالية(وزارة المالية والتخطيط الاقتصادي ٢٠١٥ وأسوشييتد برس ٢٠١٥) قدرت إحدى الدراسات الكلفة الإجمالية للصراع في جنوب السودان بما بين ٢٢ و ٢٨ مليار دولار على مدى خمس سنوات (فرونتيير إيكونوميكس Frontier Economics, 2015).

وعلى الرغم من الأزمة الاقتصادية - ربما – تكون قد عرقلت الجهود الرسمية لمكافحة الفساد في القطاع النفطي، فإن عملية تنفيذ الإصلاحات المخطط لها كانت متلكئة بالفعل. شهد عام ٢٠١٢ سنّ قانون نفطي حَظِيَ بإعجابٍ كبير بسبب تلبيته للمعايير الدولية العالية. يؤكد هذا القانون على أن النفط يجب أن يدار بطريقة أخلاقية وفعالة وشفافة وخاضعة للمساءلة على أساس المبادئ البيئية والاجتماعية والاقتصادية المستدامة. أقر البرلمان في أغسطس ٢٠١٣ مشروع قانون إدارة عائدات النفط أكثر تحديدا يشتمل على أحكام مكرسة ومخصصة للشفافية ولكن ما زال ينتظر توقيع الرئيس، مما خلق حالة من الريبة وعدم اليقين بشأن ما إذا كان القرار ساري المفعول أو يمكن تطبيقه [٤٦]، وعلى أية حال، فإن هذه القوانين هي عموما قوانين غير منفذة، فقد حدد المراقبون على المستوى الدولي والقومي "فجوة" بين الشروط الشكلية والممارسة الفعلية. لم تُنشأ إلى الآن صناديق لتحقيق الاستقرار في عائدات النفط وتحقيق الفائدة للأجيال القادمة، حيث أن هناك مشاكل في التوفيق بين مبيعات النفط الخام والمقبوضات النقدية (لاسو، ٢٠١٤).

ثمة دعوات لتعليق مؤقت لعقود النفط إلى أن ينتهي الصراع بيد أنها ذهبت أدراج الرياح.[٤٧] وبالفعل هناك درجة من الاستياء بشأن مطالب منظمات رقابة الدولية مثل جلوبال ويتنس، التي يُنظر إليها على أنها "تصعب الأمور".[٤٨] ذكر موظفو شركة النفط أيضا أنهم تلقوا مطالب متعلقة بسيارات ومنافع شخصية أخرى من الموظفين الأعلى مرتبة في الوزارة[٤٩]، وفي هذا السياق نذكر أن جمهورية جنوب السودان تحتل المركز ١٧١ من جملة ١٧٥ في مؤشر مدركات الفساد العالمي لمنظمة الشفافية الدولية لسنة ٢٠١٤ وهي ليست أفضل بكثير من جمهورية السودان.

الخلافات السياسية والاقتصادية على عائدات النفط على المستوى المحلي تبدو أكثر وضوحا في جنوب السودان مما هي عليه في السودان. يقتضي مشروع قانون إدارة عائدات النفط – الذي تلى الدستوري الانتقالي في جنوب السودان – أن تذهب ٢ ٪ في المائة من عائدات النفط الى حكومات الولايات المنتجة للنفط وتذهب ٣ ٪ للمجتمعات المحلية. وهذه الترتيبات تأتي متعارضة مع مطالب سابقة لحكام ولايات، مثل تعبان دينق في ولاية الوحدة (والذي بات الآن متمردا وكبير مفاوضي رياك مشار)، بألاّ تقل النسبة المخصصة عن ١٥٪ (باتي، ٢٠١٤أ، ص. ٢٣٤)، ومهما يكن من أمر، حتى المستوى الأدنى لم يتم تنفيذه- وبالنسبة للأموال التي حُوِّلت يقال أن الولايات قد فشلت في إنفاق المال على التنمية، في حين أن النظام المقترح لتخصيص الأموال للمجتمعات المحلية يعتبر معقد للغاية وتصعب مراجعته (ويرجع ذلك

جزئيا إلى أن معظم ما يسمى بالبايام (payams) – وهي تسمية لثاني أدنى التقسيمات الإدارية دون مستوى الولاية – لا تمتلك حسابات مصرفية؛ وبالتالي فإنها معرضة لانتهاك أو نزاعات لاحقة (اكيك وشنكل، ٢٠١٣؛ لاسو، ٢٠١٤) ٥٠. لهذا الحكم الدستوري أيضا آثار مهمة في سياق التصريح المثير للجدل الذي أدلى به سالفا كير في أكتوبر ٢٠١٥ حيث قال أن جنوب السودان ربما سيقسم إلى ٢٨ ولاية بدلاً من ١٠ ولايات (سودان تريبيون، ٢٠١٥ي) .

وبالإضافة إلى ذلك، فإن هناك خلافات حول إنغماس حكومات الولايات في إدارة قطاع النفط نفسه؛ ففي فبراير ٢٠١٤ استخدم الرئيس كير سلطات الطوارئ لإقالة وزير النفط في ولاية أعالي النيل، وكان ذلك على ما يبدو بسبب كونه قد أمر بإيقاف إنتاج النفط في الحقول العاملة الوحيدة المتبقية في جنوب السودان عندما بلغ القتال ذروته في ملكال- على الرغم من أن متحدثا باسم الرئاسة أكد في وقت لاحق أن التفويض الذي كان يعمل بموجبه هذا الوزير لم يكن دستورياً لأن النفط مسؤولية قومية (راديو تمازج، 2014a، سودان تريبيون، ٢٠١٤ز). وفي حين أنها بالتأكيد لم تكن العامل الحاسم، فإن هذه التوترات السياسية بشأن النفط ساهمت في تفاقم السخط الذي مكن من اندلاع الصراع العنيف في أعالي النيل الكبرى في الأيام التي تلت مقتل نوير في جوبا في ديسمبر ٢٠١٣.

# خامسا: الارتباط بين النفط والأمن على المستوى القومي في سنة ٢٠١٥

بات من الواضح إذًا أن القضايا المحيطة بالنفط في السودان وجنوب السودان قد عززت وفاقمت الظروف السياسية والاقتصادية التي أدّت إلى تقويض الأمن، كما أن الآثار الاقتصادية والسياسية لانعدام الأمن قد عقدت عمليات استخراج وتصدير النفط؛ ولكن هناك أيضا علاقة أكثر مباشرة بين النفط والصراع إذ أن حقول النفط نفسها تشكل محور هجوم للمتمردين أو تمثل مبررات للقمع الحكومي. هذا التاريخ الفوضوي للارتباط بين النفط والأمن في السودان وجنوب السودان أُورد باستفاضة من قبل مراقبين شتى.[٥١] ويتناول ما تبقى من ورقة العمل هذه بدراسة الأوضاع حتى منتصف عام ٢٠١٥ وذلك من حيث الديناميكيات داخل الدولة والعلاقات الثنائية بين البلدين والتوترات المجتمعية المحلية.

## جمهورية السودان

في السودان، قد تكون للحكومة سيطرة على كل حقول النفط، ولكن ثمة مجموعات متمردة ومجتمعات محلية ساخطة لا تزال تشكل تهديدا ذي مغزى في بعض المناطق. في فبراير ٢٠١٤، قام الرئيس بتوجيه مكاوي محمد عوض الذي كان وقتها يشغل منصب وزير البترول بأن "يضاعف الجهود لحماية حقول النفط بالتنسيق مع الولايات المنتجة للنفط" (سودان تريبيون، ٢٠١٤د). وجاء ذلك بعد زيارة لمربع الأمتياز النفطي رقم ٦ في جنوب كردفان القريب جدا من دارفور. كانت هذه المناطق قد شهدت أعمال عنف متقطعة دبرها متمردون من دارفور، مثل الهجوم على أبو جابرا في نوفمبر من عام ٢٠٠٦ (سودان تريبيون، ٢٠٠٦). إلا أنه على مدى السنوات القليلة الماضية، قد تغيرت طبيعة الصراع في دارفور، حيث بات معظم القتال يحركه صراع في أوساط قبائل عربية (كثير منها كان متحالفاً مع الحكومة في السابق) على أراض تصلح للرعي خلفها مزارعون تم تهجيرهم في بداية اندلاع القتال.[٥٢] وزاد هذا الصراع إشتعالاً اكتشاف كميات كبيرة من الذهب في دارفور.[٥٣]

كما أن التحول إلى شن هجمات على حقول النفط نتج عن استياء في أوساط ميليشيات- كانت فيما مضى موالية للحكومة- بسبب ما نظرت إليه بإعتباره تخلي عنها من قبل نظام الخرطوم. فاقم هذا البُعد السياسي المستويات الطبيعية للسخط المجتمعي في أوساط مجموعات مثل المسيرية التي ترفض شركات النفط توظيفها.[٥٤] ولربما يكون تعيين أحد الذين تعود أصولهم إلى المسيرية في منصب وزير الدولة للبترول سنة ٢٠١٣ قد جاء كمحاولة لمعالجة هذه المشاكل.[٥٥]

ازدادت المخاوف الأمنية أيضا في مربع ٤، وخاصة في أجزاءه الجنوبية والغربية.٥٦ وهذا الوضع لم ينجم فقط عن حالة السخط السائدة في أوساط قبائل عربية ولكن أيضا بسبب أنشطة الجبهة الثورية السودانية وهي تحالف بين المجموعة المتمردة الرئيسية في دارفور يضم حركة العدل والمساواة (JEM) وفصيلي جيش تحرير السودان والحركة الشعبية لتحرير السودان–شمال (SPLM-N) في جنوب كردفان والنيل الأزرق. خلُص استعراض أُجري مؤخرا إلى أن الهجمات على منشآت النفط لا تعتبر في الوقت الراهن "أولوية تكتيكية" للحركة الشعبية لتحرير السودان–شمال وعندما تحدث فإنها تركز على إحداث إضطراب إقتصادي أكثر منه على الاستيلاء (Spittaels و Weyns, 2014، ص. ٢٤). ومع ذلك، فإن إدارة النفط على ما يبدو قد كانت في مرحلة باكرة محرّكا مهما للنزاع في جنوب كردفان والنيل الأزرق. ولقد كانت قضية رئيسية في الفترة التي سبقت الانتخابات هناك، كما يتضح من إلقاء القبض على عمال نفط صينيين في عام ٢٠٠٩ (يونغ، ٢٠١٢، ص. ٢٤٨–٤٩).

والنتيجة أو الخلاصة النهائية هي أنه عندما يقع هجومٌ على حقول نفط سودانية فإن مُنفذه يمكن أن يكون أي طرف من الأطراف الفاعلة المحتملة العديدة على إختلاف أهدافُها. في فبراير ٢٠١٢ احتجزت الحركة الشعبية لتحرير السودان–شمال لفترة وجيزة ٢٦ عامل بناء صيني في جنوب كردفان، وفي يونيو ٢٠١٣ نُفّذَ هجومٌ بقنبلةٍ على خط الأنابيب في أبيي الذي يربط حقل دفرا بمنشأة المعالجة المركزية في هجليج / بانتاو. وفي أبريل ٢٠١٤ خُطِف عمال نفط أجانب في جنوب كردفان ومعهم مهندس صيني ، وفي نهاية المطاف تم تحريرهم من قبل أجهزة الأمن في أكتوبر (سودان تريبيون، 2014r). على الرغم من أن الحكومة ألقت باللوم على حركة العدل والمساواة في الحالتين الاخيرتين، لم تدع أي من الجماعات المتمردة المسؤولية، مما ترك عددا كبيرا من المرشحين المحتملين وأكد مرة أخرى على هشاشة عملية استغلال النفط وتعرضها للمخاطر في المناطق الحدودية السودانية الغير آمنة (راديو دبنقا، ٢٠١٤ب، سودان تريبيون، 2013a).

## جمهورية جنوب السودان

في جمهورية جنوب السودان، ظل النفط يشكل محورا مهمًّا في الصراع السياسي والعسكري بين الرئيس سلفا كير (الذي يعتمد على عائدات النفط ليُبقي الجيش والحكومة قائمين) ونائبه السابق (الذي يمكن أن يعزز موقفه العسكري والسياسي من خلال تهديد حقول النفط).٥٧ تقع القاعدة التي تستند عليها قوة رياك مشار وغالبية قوامها من النوير، تقع بالقرب من حقل ثارجاث في ولاية الوحدة وهو الموقع الذي شهد بعض عمليات القتال الأولى عندما تمردت الفرقة الرابعة للجيش الشعبي لتحرير السودان بقيادة اللواء جيمس كوانغ في ديسمبر ٢٠١٣ (انظر الخريطة ٣). فقد كان هناك عنف فتاك في أوساط

عمال النفط المحليين وموظفي الأمن في كل من حقل ثارجاث ومقاطعة فاريانق في شمال الولاية (سودان تريبيون، ٢٠١٣و)٥٨ بين ١٩ و ٢٢ ديسمبر، أجبرت شركة بايونير الكبرى لعمليات البترول – وهي مشغل حقول نفط الوحدة – على وقف التشغيل (الذي لم يستأنف إلا في أوائل عام ٢٠١٣ بعد الانقطاع الأخير)، كما أُجبرت على إخلاء المنطقة. كما أن شركة سد لعمليات البترول (Sudd Petroleum Operating Company) وموقع نشاطها مربع ٥أ كان عليها هي الأخرى أن توقف التشغيل بالكلية وتبقى في منطقة يسيطر عليها المتمردون. وفي حين استعادت الحكومة حقول الوحدة وتوما الجنوبي في مارس ٢٠١٤، فإن المسائل المتعلقة بالأمن والوصول – فضلا عن الضرر الكبير الذي لحق بخط أنابيب التصدير نتيجة لاغلاق الطوارئ – قد منعت استئناف الإنتاج (التقييم الأساسي للأمن البشري .مشروع التقييم الأساسي للأمن البشري– مقال لا يحمل تاريخا). أصدرت الحكومة مرارا وتكرارا تصريحات بشأن خطط لإعادة الإنتاج – خاصة في الوقت الي تجددت فيه هجماتها في بانتيو في أبريل ٢٠١٥ – ولكن لم يتم بعد إحراز أي تقدم ملموس (سودان تريبيون، ٢٠١٥ز). في مارس ٢٠١٥، يقال أن شركة بايونير الكبرى لعمليات البترول (GPOC) سرحت معظم موظفيها، مما يشير إلى ضئالة التفاؤل على المدى القريب.٥٩

ومع أن حقول نفط جنوب السودان الأكثر إنتاجاً والتي تقع في أعالي النيل ظلت تعمل بشكل جزئي، ولا سيما حقول بالويش، إلا أن إنتاجها بقي أقل بكثير من سعتها الإنتاجية. كما أن بدء تشغيل المصافي الصغيرة الجديدة المخطط لها في جنوب السودان وبخاصة المرفق الذي تبلغ سعته خمسين ألف برميل في اليوم في تيانقريال في أعالي النيل – والتي كان من المقرر أن تبدأ العمل في مطلع عام ٢٠١٤ – قد تأجل إلى أجل غير مسمى (راديو تمازج،٢٠١٤ ب)٦٠. وقد تعرضت مناطق النفط إلى تهديدات متكررة؛ ففي فبراير ٢٠١٤ اندلع قتال عنيف في ملكال عاصمة الولاية مما أجبر المشغل على سحب موظفيه غير الأساسيين من حقول عداريل وقمري بالتعاون مع سلطات الولاية وهو القرار الذي أدانته وأبطلته الحكومة المركزية في وقت لاحق. (مانسون وبلاس، ٢٠١٤، أوديرا، ٢٠١٤، سودان تريبيون، ٢٠١٤و). على الرغم من أن ملكال تقع على بعد ١٤٠ كم من المنشآت النفطية الرئيسية، إلا أنها تعتبر بمثابة البوابة المفضية لها، وقد تأثرت مجددا بالقتال الذي نشب في أبريل ٢٠١٥ نتيجة لنزاع نشب بين الجيش الشعبي لتحرير السودان وميليشيا موالية للحكومة. ولقد حُددت حقول عداريل بإعتبارها هدفا عسكريا رئيسيا (التقييم الأساسي للأمن البشري مشروع التقييم الأساسي للأمن البشري، بدون تاريخ.).

وهكذا يبقى النفط قضية هامة في الصراع الدائر – وكما استنتج أحد المراقبين – فإن رياك مشار يريد تعطيل إنتاج النفط إذا لم يتمكن من الاستيلاء عليه.٦١ تماما مثلما فعلت الحكومة، في البداية أكد رياك مشار بصفته الشخصية للشركات النفطية أن النفط سوف يكون محميا وادعى مفاوضوه أنهم اتخذوا قرارا متعمدا بتجنب تعطيل إنتاج يصب في مصلحة أطراف ثالثة (سودان تريبيونن ٢٠١٤ه )٦٢.

الخريطة٣: **مناطق الصراع الرئيسية حول حقول النفط ٢٠١٣-٢٠١٥**

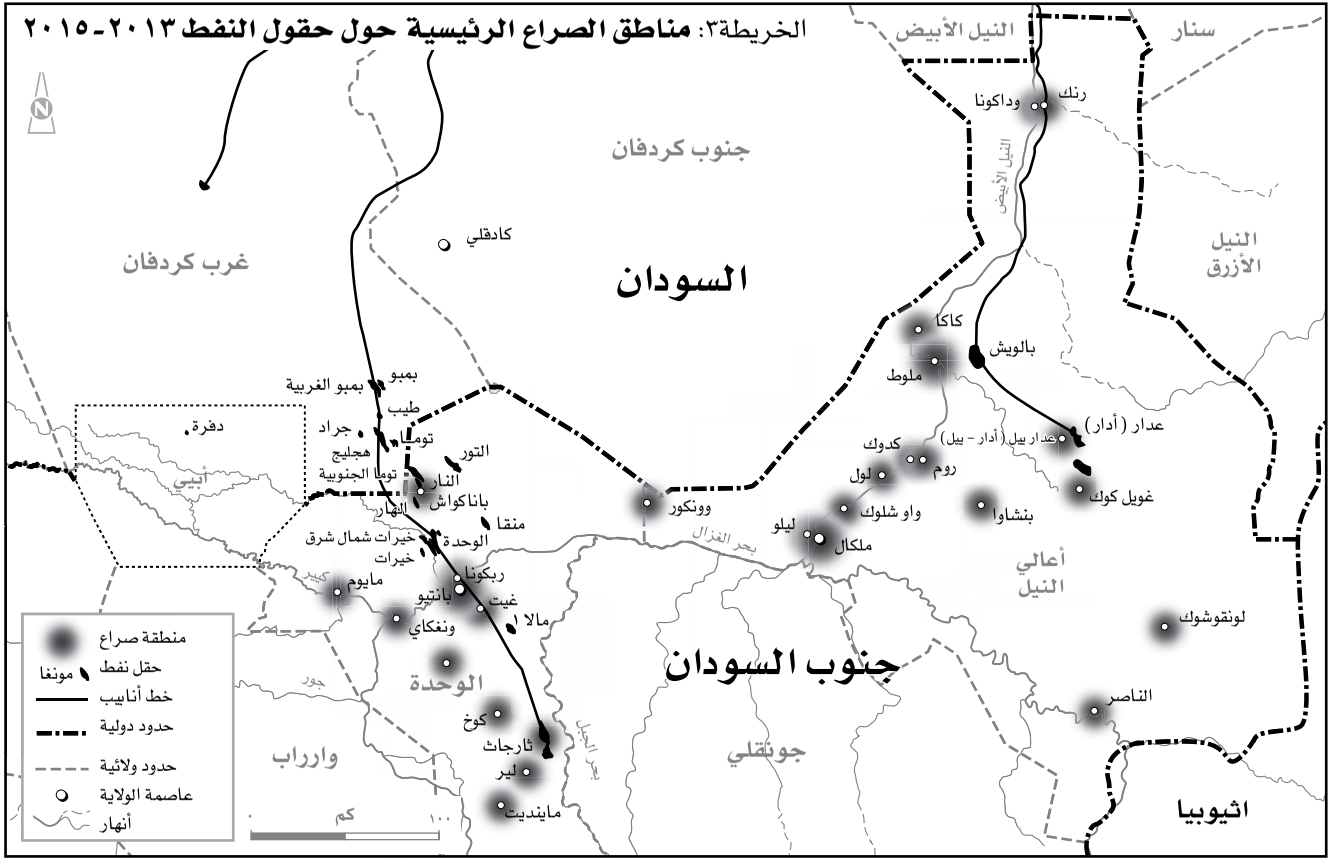

في ديسمبر ٢٠١٣ اقترح رياك مشار خطة فتح حساب ضمان تُجمع فيه إيرادات حقول النفط التي يسيطر عليها المتمردون، إلا أن هذا التصريح لم يحظ سوى بترحيب وزخم قليلين (سودان تريبيون، ٢٠١٣ز).

ولذلك يبدو جليا أن الأولوية العسكرية للمتمردين هي منع استفادة الحكومة من العائدات النفطية في دفع رواتب الجيش طالما كانوا لا يستطيعون استغلالها بأنفسهم.٦٣ فهم على أقل تقدير يأملون في منع استئناف الإنتاج في أي من الآبار المغلقة في الوقت الحالي.

على الرغم من دور النفط والعائدات النفطية الثابت في الصراع، لم يتم تناول العائدات النفطية إلا في عدد محدود من بنود اتفاق السلام الذي توسطت فيه منظمة ايقاد في ١٧ أغسطس ٢٠١٥ (ايقاد، ٢٠١٥). أسندت للحكومة الانتقالية مهمة ضمان "إدارة الثروات والموارد القومية على نحو حصيف وشفاف وخاضع للمساءلة" (ايقاد، ٢٠١٥، الفصل الأول، البند. ٢,١,٧). أما الفصل الرابع من الاتفاقية فهو متعلق بـ"ترتيبات إدارة الموارد والإدارة الاقتصادية والمالية" ولكن العديد من الأحكام كانت غامضة نسبيا؛ وعلى وجه الخصوص، فإن تقاسم السلطة لم ترِد به أي تفاصيل مكتملة حول تقاسم عائدات النفط. تنص الاتفاقية على أن "إطار تقاسم أو تقسيم الثروات المتأتية من عمليات استخراج الموارد الطبيعية يجب أن يحقق التوازن بين احتياجات تقديم الخدمات وإعادة بناء الولايات المنتجة لتلك الموارد" (الفصل الرابع – المادة ٨,١,٤) وهذا الأمر يمكن أن يُفهم بأي عدد من الطرق؛ ف"المجتمعات المحلية" – وهي ليست على الدوام مفهوما غير إشكالي – يجب أن تُعطى الأولوية في التوظيف والمشاركة في صنع القرار (المادة ٦,١,٤) ولكن فقط من خلال الولايات الخاصة بها (المادة ١١,١,٤) وهو الشرط الذي يمكن في الواقع أن يكون مسبباً لإضعافها.

تعتبر الأحكام المتعلقة بالشفافية والمساءلة متماشية مع الممارسات الرشيدة، ولكنها على الأرجح لن تنفذ. هناك التزام بتنفيذ قانون إدارة الإيرادات النفطية الذي سُنَّ في سنة ٢٠١٢ في غضون ثلاثة أشهر (ايقاد، ٢٠١٥، الفصل الرابع، المادة ٤,١,١ ) ولكن هذا الإطار الزمني يحتمل أن يُقوَّضَ من خلال الإدراج في اللحظة الأخيرة لذلك البند ضمن الأحد عشر بندا التي يتوجب على الحكومة الانتقالية أن تراجعها (المادة ١٠,١,٣). يتعين إجراء مراجعة لقطاع النفط وإغلاق الحسابات الغير رسمية الخاصة بعائدات النفط وأن تُحَدَّدَ جميع القروض المضمونة بالنفط وتُسَجَّلَ، وأن تُراجع عملية التوظيف في القطاع النفطي ويُعاد النظر فيها على أساس الجدارة؛ كما يجب إنهاء عقود شركات خدمات النفط التي لا تنجز مهاماً، وأن يجري تسويق المبيعات على نحو يجعلها قادرة على التنافس. ولكن ليس هناك ما يشير إلى كيفية تحقيق كل هذه الأهداف الطموحة بالتزامن- في بلد خارج من صراع مع غياب جذري للقدرة التقنية وبعدد محدود من المؤسسات الراسخة. يبدو أن الاتفاق يعتمد بشكل كبير جدا على "اللجنة

الوطنية للنفط والغاز" التي ستُفوَّض قريبا وتُمنَح الصلاحيات اللازمة، ولكن اللغة الغامضة مثل "أن تلعب دورا رئيسيا في" التعاقد (المادة ٨,١,٤) أو أن الحكومة الانتقالية يجب أن "تراجعه وتحوله" (المادة ١٤,١٣,١,٤) لن تكون مفيدة على الأرجح. الالتزام بحساب واحد يفتح في البنك المركزي وتودع فيه الإيرادات النفطية يمثل خطوة إيجابية، ولكن لن يُكتب لذلك النجاح إلا إذا نُفِّذت الأحكام الخاصة بزياد شفافية الإنفاق والتي تعتبر طموحة بذات القدر. (المادة ٦).

# سادسا: العلاقة بين جمهورية السودان وجمهورية جنوب السودان

تاريخيا ظل الصراع بين الشمال والجنوب في أغلب الأحيان هو العدسة الأساسية الذي يتسنى من خلالها رؤية قضايا النفط والأمن في السودان وجنوب السودان. ومن السمات البارزة للوضع الجديد إبتداءً من العام ٢٠١٣ أن العلاقات الثنائية بين البلدين صارت – على الأقل بصورة مؤقتة- واحدة من الجوانب المتسمة بكونها اشكالية بدرجة أقل. فالنفط المنتج في جمهورية جنوب السودان كان يتم تصديره عبر جمهورية السودان وتقوم جوبا بتسديد الدفعيات المالية المتفق عليها للخرطوم وكان هناك تعاون كبير على الصعيدين السياسي والتقني جميعاً. وفي أكتوبر عام ٢٠١٣، بحثت وزارتا نفط البلدين برنامج عمل مشترك، وفي يناير من سنة ٢٠١٤ نُظِر إلى عرض جمهورية السودان بتزويد جنوب السودان بقوات أمن لتأمين سلامة حقول النفط في جمهورية جنوب السودان بإعتباره حديث منمق يأتي كإشارة تنم عن حسن نية عوضاً عن التهديد المبطن الذي ظل يُطلَق قبلها ببضعة أشهر (جمال، ٢٠١٣؛ سودان تريبيون، ٢٠١٤ ج)[٦٤]. وبرغم أن التطورات التي حدثت سنة ٢٠١٥ – والتي إشتملت على مطالبة جنوب السودان برسوم عبور أقل بسبب هبوط أسعار النفط، وتأخير دفعيات، واحتياجات السودان للنفط لمحطة كهرباء كوستي، والمزيد من المزاعم المتبادلة القائلة بدعم الآخر لمتمردين داخل بلده – قد وضعت الوضع الراهن تحت الضغط، إلا أنه لا يزال قائما، مما يربط البلدين معاً من أجل تحقيق منفعة مالية متبادلة.

### النفط والانفصال

غيّر الانفصال بشكل كبير وبسرعة المشهد النفطي، فعندما أصبح واضحا في مستهل عام ٢٠١١ أن جنوب السودان سينفصل لا محالة، بدأت المفاوضات بشأن كيفية تقسيم أو التشارك في إدارة قطاع النفط بين الحكومتين بوساطة هيئة الاتحاد الأفريقي التنفيذية رفيعة المستوى حول السودان وجنوب السودان بدعم من فريق فني نرويجي.[٦٥] كانت المواقف الأولية للطرفين متباعدة جدا، فالسودان الذي كان يواجه احتمال هبوط في دخل الحكومة بنسبة ٢٥ في المائة وتراجعا في عائدات التصدير بنسبة ٧٥ في المائة، ولِعلمه أن جوبا تعتمد على عائدات النفط بشكل أكبر وليس لديها خط تصدير فاعل بديل على المدى القريب وأن قدرتها التقنية محدودة، جادل بأن يستمر الوضع إلى حد بعيد على ما كان عليه إبان حقبة اتفاق السلام الشامل. بما في ذلك، كأقصي طموح، إدارة مشتركة لمناطق الامتياز النفطي العابرة للحدود والإستمرار في عملية تقاسم ال ٥٠٪ من عائدات النفط (مع تناقص يقل بالتدريج على مدى

فترة زمنية طويلة). أما جنوب السودان والذي لم يثق أبداً في أنموذج اتفاق السلام الشامل لتقاسم العائدات النفطية فقد أراد أنفصالاً كاملا وفوريا، بما في ذلك الملكية الكاملة لجميع الموارد النفطية في الجنوب وتقسيم امتياز شركة النيل الكبرى لعمليات البترول (GNPOC) في مربعات ١ و ٢ و ٤ (مع تصور بخصوص الحدود يختلف كثيرا عن التصور السوداني) ورسوم خطوط الأنابيب تدفع للسودان وفقا "للمعدلات الدولية" – حيث أن المثال الدولي الأكثر ذكرا كان ٠,٤١ دولار أمريكي للبرميل لخط أنابيب تشاد –الكاميرون.

ومع استمرار المفاوضات في اثيوبيا في النصف الأول من عام ٢٠١١، وافق السودان على فصل تام على أساس التقسيم الإقليمي للأصول وعلى تسويق منفصل، لكنه استمر في السعي للحصول على اتفاق بشأن جملة من الرسوم تكون قيمته على الأقل ٨ مليار دولار على مدى خمس سنوات وذلك من أجل معالجة فجوته المالية وتلك الخاصة بميزان مدفوعاته. بلغت هذه الرسوم ما بين ٣٢ و ٣٦ دولار للبرميل الواحد، إلا أن جنوب السودان تمسك بأن تكون الرسوم مطابقة للمستوى الدولي للرسوم لكنه كان مستعدا لتقديم بعض "المساعدة المالية الانتقالية" المشروطة وهو بند رأه السودان مهينا، لا سيما على ضوء دلالته التي توميء بمعنى مساعدات تنموية. عُدِّلَ هذا في وقت لاحق إلى "ترتيبات مالية انتقالية" (TFA) لضمان الجدوى الاقتصادية والسياسية المتبادلة وأصبح الربط بقطاع النفط أقل مباشرة. ومع ذلك بقيت الفجوة بين الطرفين واسعة إلى حد كبير، إذ بلغت عدة مليارات من الدولارات الأمريكية حين أضيفت لها مطالبات بدفع ديون مزعومة، وكثير منها مرتبط بالنفط. ونتيجة لذلك، وعلى الرغم من عدة محاولات أخيرة، جاءت لحظة الانفصال في ٩ يوليو ٢٠١١ دون إبرام اتفاق بشأن النفط.

ومع ذلك، لم يرغب أي من البلدين أن يكون مسؤولاً عن تعطيل الوضع الراهن، وعليه اتفق الرئيسان البشير وكير على أن يستمر إنتاج وتصدير النفط كالمعتاد، مع دفع جنوب السودان لرسوم العبور بأثر رجعي حالما يتوصل البلدان إلى اتفاق. بدأت المفاوضات حول ترتيب مرحلي يحظى بقدر أكبر من الرضا ولكن لم يتم التوصل إلى شيء، ذلك لأن الطرفان خشيا أن يؤسس لسابقة تستند عليها رسوم العبور المستقبلية. وبحلول نهاية العام بدأ اقتصاد السودان – الذي كان يرسل باستمرار فواتير على أساس ٣٦ دولار للبرميل – يشعر بفقدان عائدات النفط، وتحولت الحكومة إلى الحصول على الدفعات بشكل عيني إذ بدأت تحمل ناقلات النفط الخاصة بها بالنفط الجنوبي في ميناء بورتسودان.

وردا على ذلك، اتخذت حكومة جمهورية جنوب السودان في يناير ٢٠١٢ قرارا جذريا بإغلاق خط أنابيب النفط، مؤكدة على سيادتها وإنما على حساب مواردها المالية التي أعتمدت على عائدات النفط بنسبة ٩٨٪ ومخاطر منح السودان" سلاحاً لم يكن مطلقاً قد خطر له ".[٦٦] فشلت مفاوضات الطوارئ في تفادي الاغلاق، وتدهورت العلاقات بشكل حاد لتصل إلى الحضيض في أبريل ٢٠١٢ عندما أدت التوترات

المتزايدة العابرة للحدود إلى هجوم شنه الجيش الشعبي لتحرير السودان على حقل هجليج النفطي الذي تدعي جمهورية جنوب السودان ملكيته وتطلق عليه بانتاو ولكنه يقع ضمن حدود السودان الإدارية القائمة (انظر الإطار ٣).

كما شارك أيضاً مقاتلون من حركة العدل والمساواة من دارفور، ولقد رد السودان بقصف حقول النفط في ولاية الوحدة (سبيتلز = Spittaels و وينز = Weyns, 2014، ص. ٢٢). وبحلول وقت انسحاب

**الإطار ٣ النفط والحدود**

يعتبر حادث هجليج / بانتاو في أبريل ٢٠١٢ مجرد مثال واحد على الحساسية المفرطة للعلاقة بين النفط والأمن في سياق العلاقات العابرة للحدود بين جمهورية السودان وجمهورية جنوب السودان. وجود حقول النفط بالقرب من الحدود يجعل الخلافات حول الخط الفاصل عصية أكثر مما لو أن الأمر لم يكن كذلك. كما أن الأنشطة النفطية قد خلفت إرثا من النزوح الذي يعقد النزاع الحدودي بين السودان وجنوب السودان التي تتسم بإدعاءات متعددة ومعقدة بملكية أراضي. يشكل الوصول إلى الأراضي والمياه الدافع الأساسي والأكثر إثارة للمشاعر في النزاعات الحدودية على المستوى المحلي، ولكن التوترات يمكن أن تصبح مستعصية على الحل عندما تتفاقم وتغذيها رغبة على المستوى القومي في الحصول على عائدات نفطية.

يعتبر النفط عامل محرك لمجموعة القضايا المعقدة المتعلقة بمنطقة أبيي على سبيل المثال، وهي المنطقة التي عُرفت في وقت من الأوقات بأنها تحتوي على احتياطيات نفطية كبيرة، بما في ذلك حقل هجليج / بانتاو. وبحلول الوقت الذي رسّمت فيه محكمة التحكيم الدائمة في لاهاي حدود أبيي ووضعت معظم حقول النفط خارجها (باستثناء حقل صغير في دفرا) في عام ٢٠٠٩، كانت العلاقات بين مجموعات المسيرية الشمالية ودينكا نقوك الجنوبية – وكلاهما يدعي حقا تاريخيا في المنطقة – قد تدهورت بشكل كبير. كما أن أبيي تبقى هامة بإعتبارها محطة مرحلية لكميات أكبر من النفط تأتي من حقل نيم في جنوب كردفان. هناك ديناميكيات مماثلة – باتت الآن على المحك – بين مجموعات المسيرية ودينكا روينق في منطقة هجليج / بانتاو.[٦٧] جنبا إلى جنب مع بقية النزاعات الحدودية والمطالبات وادعاء الحق، تبقى مسألة منطقة هجليج / بانتاو قضية كبرى لم تُحل بعد بين السودان و جنوب السودان وهي رهن عملية المفاوضات المتوقفة، ومن المرجح أن يجعل النفط التوصل إلى حلٍ بشأنها أمرا صعبا. أجّل الصراع الداخلي في جنوب السودان هذه المسألة، وذلك فيما يظل السودان قادراً على مواصلة استخراج النفط من المناطق المتنازع عليها دون مواجهة تحديات. لكن على المدى الطويل، هناك إمكانية لمزيد من انعدام الأمن على أرض الواقع، ذلك لأن أعدادا كبيرة من القوات التابعة للقوات المسلحة السودانية والجيش الشعبي لتحرير السودان تتمركز بالقرب من المنطقة فيما بدأ صبر المجتمعات المحلية ينفد (كريز، ٢٠١٤، ص. ٣٩).

وبالإضافة إلى ذلك، فإن الالتزامات بنزع السلاح في المناطق الحدودية تصطدم بمطالبات صناعة النفط بالحماية. هذا وقد ظلت شرطة النفط التي تخضع لجهاز الأمن السوداني في حقل دفرا في أبيي على سبيل المثال لفترة طويلة مثارا للجدل، ومن أسباب ذلك أن عملهم يعتبر انتهاكها لقرارات مجلس الأمن الدولي (كريز، ٢٠١٤، ص. ٤٣). لم تنفذ القرارات التي اتخذت في عهد اتفاق السلام الشامل بشأن ضم ممثلين من أجهزة جنوب السودان الأمنية والوحدات المشتركة المدمجة على الرغم من الضغوط الخارجية المكثفة. وحتى بعد أن تولت القوة الأمنية المؤقتة التابعة للأمم المتحدة مسئولية حفظ الأمن في أبيي لا يزال السودان يحتفظ بوجود عسكري في انتهاك لاتفاق عام ٢٠١١ القاضي بنزع السلاح في منطقة (مركز أنباء الأمم المتحدة، ٢٠١٤).

قوات جنوب السودان تحت ضغوط دولية شديدة ، كانت المرافق قد لحقت بها أضرار كبيرة وتوقفت عن الإنتاج لأكثر من شهر، مما أدى إلى تفاقم الأزمة الاقتصادية في السودان، وذلك بينما بدأت جمهورية جنوب السودان تشعر بالمأزق.

بعد الاستيلاء على حقل هجليج / بانتاو، فضلاً عن التدهور الاقتصادي المستمر في كلا البلدين، فإن الإهتمام الدولي زاد الضغوط على كل من السودان وجنوب السودان. فكان أن أتفقا في النهاية على المبادئ الرئيسية لصفقة نفط في ٣ أغسطس ٢٠١٢، مما مكنهما من التوقيع على حزمة اتفاقيات في سبتمبر. حددت هذه الصفقة رسوم عبور منخفضة نسبيا إذ بلغت دولارا واحدا للبرميل فيما حددت رسوم معالجة وتعرفة نقل (التي كانت قبلاً تدفع مباشرة للشركات) قريبة من المعدلات التجارية. وذلك علاوة على مبلغ ٣,٠٢٨ مليار دولار عبارة عن ترتيبات مالية انتقالية مستحق السداد للسودان من جنوب لسودان على مدى ثلاث سنوات ونصف يحول بمعدل ١٥ دولار لكل برميل نفط يتم شحنه من ميناء بورتسودان.

لكن اتفاقات سبتمبر من عام ٢٠١٢ لم تُنفذ على الفور، وذلك بسبب الجدل حول التسلسل. أراد السودان أن يرى تحسنا ملموسا في الوضع الأمني على الحدود قبل استعداده للسماح بإستئناف تدفق النفط. في نهاية المطاف، تمت معالجة هذه المعضلة بالتوصل لإتفاق يقضي بتفيذ متزامن لمصفوفة تفصيلية. وكنتجة لذلك صار بالإمكان الشروع من جديد في انتاج النفط في جنوب السودان في أبريل ٢٠١٣، ووصل النفط إلى السودان في مايو، وإنطلقت أول شحنة نفط من ميناء بورتسودان في مستهل يوليو. وحتى ذاك الوقت، لم تكن العملية خالية من المشاكل. ففي يونيو أطلق البشير تهديدا بأنه سيغلق "شريان حياة" جوبا إذا لم توقف دعمها لمتمردي الحركة الشعبية لتحرير السودان- شمال في السودان(كوبنال، ٢٠١٤، ص ١٠٧). وبقي هذا التهديد قائماً حتى سبتمبر ٢٠١٣، حين زار سلفا الخرطوم لعقد قمة تهدف لإحداث اختراق وهي ما أدت إلى تحسن كبير في العلاقات. [٦٨]

## الحالة الراهنة والآفاق المستقبلية

منذ ذلك الوقت، بات التعاون في مجال القطاع النفطي بين جمهورية السودان وجمهورية جنوب السودان أكثر فاعلية، على الرغم من أن الإغلاق الرسمي المستمر للحدود كان يُعيقه في بعض الأوقات. ولقد قام جنوب السودان لشهور عديدة بدفع رسوم العبور على النحو المتفق عليه، مُنشئًا بذلك مصالح اقتصادية مشتركة بين البلدين (وزارة النفط والتعدين في جنوب السودان، ٢٠١٤)[٦٩] ونتيجة لهذا وبسبب اندلاع التمردات الداخلية، فإن مصادر القلق الأمنية الرئيسية لكلا الحكومتين صارت داخلية أكثر من كونها من إحدى الحكومتين إزاء الأخرى. ومهما يكن من أمر فأن هذا التعاون يقوم على أرضية هشة.

ولكن، على الجانب الاقتصادي، صُمِّم اتفاق النفط بين السودان وجنوب السودان لبيئة تختلف بشكل ملحوظ عن البيئة الحالية. ونتيجة للصراع، بات إنتاج النفط في جنوب السودان أقل بكثير مما كان متوقعا، كما أن أسعاره العالمية قد انخفضت. وهذا يعني أن دفع الرسوم المتفق عليها للسودان يضع عبئاً كبيرا على الحكومة المتأزمة، وبالفعل حدث عجز في الإيفاء بالدفعات.[٧٠] وفي مارس من عام ٢٠١٥، طلبت جمهورية جنوب السودان تخفيض الرسوم، ولكن هذا الطلب لا يبدو أنه قد حظي بموافقة السودان الذي يعاني هو الآخر من الناحية الاقتصادية (راديو تمازج، 2015a). بدلا من ذلك، تم التوقيع على اتفاق يقضي بأن تقوم جمهورية جنوب السودان بتزويد محطة كهرباء كوستي في جمهورية السودان بالنفط الخام في مقابل واردات من الكهرباء (راديو تمازج، ٢٠١٥ج). ارتفعت الكمية من ١٢ ألف برميل يوميا إلى ألف برميل يومياً ١٥٠٠٠ في مايو٢٠١٥ وبدأ السودان في شهر يوليو من العام نفسه في تحويل مسار ١٠ آلاف برميل يوميا إلى مصفاة الخرطوم (نيالد = Nield, 2015). هناك إقتراحات تفيد بأن السودان قد اتخذ هذه القرارات من جانب واحد في عملية تحصيل عينية للنفط عوضاً عن الرسوم غير المسددة، ولكن لأن كلتا الحكومتين لم تدل بتصريحات في هذا الشأن يبقى من غير الواضح إلى أي مدى كانت هذه الخطوة توافقية.[٧١]

وعلاوة على ذلك، فإنه حتى لو هدأت هذه التوترات سوف تكون هناك مشاكل أخرى عند انتهاء اتفاق النفط في نهاية عام ٢٠١٦. أولا، تدني مستويات الإنتاج يعني أن جنوب السودان قد يكون مدين للسودان بمبلغ يصل إلى مليار دولار أمريكي من الترتيبات المالية الانتقالية، وهو ما يتوجب –وفقا لبنوده– دفعه دفعة واحدة قبل نهاية العام، لكن من غير المرجح أن تكون الحكومة في جوبا قادرة على الحصول على هكذا مبلغ. ثانيا: لن تكون جمهورية جنوب السودان قد وجدت بعد طريقا بديلا لتصدير النفط، مما يعني أنه يتعين على البلدين إعادة التفاوض على الإتفاق.[٧٢] تفترض جوبا ألاّ تُعاد الترتيبات المالية الانتقالية ولكن إذا استمرت متاعب اقتصاد السودان، فإنه من غير المرجح أن يكون قادرا على مقاومة الإغراء المتعلق بطلب أكثر من دولار واحد كرسوم عبور عن كل برميل نفط جنوبي.[٧٣] سوف يكون جنوب السودان في موقف ضعيف لأن سياسة حافة الهاوية يمكن أن تطغى على المصالح الاقتصادية المشتركة للبلدين المتمثلة في استمرار تدفق النفط وأيضا الحركة التجارية العابرة للحدود ذات الربحية العالية للطرفين.

القضية الرئيسية الثانية تنطوي على مخاوف سياسية وعسكرية جميعاً: تجدد الاتهامات التي صرح بها كلا الجانبين في عام ٢٠١٥ بتدخل عابر للحدود من قبل الآخر ودعمه لمتمردين في دولته.[٧٤] هذه مسألة قائمة لفترة طويلة نتيجة لموروث فترة الحرب من العداوات الشخصية– وبذات القدر من الاشكالية– من العلاقات الشخصية العابرة للحدود. أدت هذه المشاكل فيما مضى إلى تحركات وأفعال تأجيجية– لا

تعكس بالضرورة السياسة الرسمية للحكومة- قد تتواصل خصوصا في ضوء استخدام الجيش الشعبي لتحرير السوداني لقوات الجبهة الثورية السودانية ضد الحركة الشعبية لتحرير السودان المعارضة (سودان تريبيون، ٢٠١٤أ)؛ ومع تفاقم العديد من النزاعات الحدودية على النفط واستمرار مظالم المجتمعات دون حل، فإن هناك إمكانية لأن يندلع قتال محلي ويستدعي جهات فاعلة على المستوى القومي.

وفي هذا الصدد، تظل أبيي وهجليج / بانتاو منطقتين راجحتين لحدوث اضطراب، حيث أن كلاهما محل ادعاء قوي من قبل مجتمعات مؤثرة على جانبي الحدود، وذلك على أساس أنماط الرعي التاريخية. على الرغم من أن الخلافين قابلين للحل من الناحية النظرية على المستوى المحلي من خلال ترتيبات الوصول المشترك، فإن السياسيين على المستوى القومي الذين سعوا للسيطرة على موارد النفط قد ساهموا في تدهور الوضع. جَمَّدَ القتالُ في جنوب السودان إلى حدٍّ ما النزاعات الحدودية الجارية التي كانت تحدث هنا وهناك ولكن في مرحلة ما سيتعين حلها، لكن حتى ذلك الحين سوف تبقى الهجرات السنوية في موسم الجفاف تشكل خطرا من حيث إمكانية حدوث اشتباكات.

# سابعا: على المستوى المحلي: النفط والأمن البشري والبيئة

بالنظر إلى هذا السياق السياسي والاقتصادي والعسكري المُعضِل والمتعدّد المستويات، يبقى السؤال: ماذا يعني النفط في السودان وجنوب السودان للأمن البشري للمجتمعات التي تعيش في مناطق النفط؟ هذا والتاريخُ الكئيب لانعدام الأمن والمعاناة الإنسانية على المستوى المحلي المرتبطين بالنفط في حوضي "المجلد" و "ملوط" قد تم توثيقه بإستفاضة. فإبان الحرب الأهلية الثانية في السودان وحتى خلال الفترة التي أعقبتها، تعرضت المجتمعات المحلية في أحيان كثيرة للإهمال والتهجير والقتل والحرمان من التوظيف ومن الوصول للموارد الطبيعية، وكانت عرضة للاعتداء من قبل مجموعات مسلحة تسعى لمهاجمة أو حماية آبار نفط وأيضاً عرضة لآثار التدهور البيئي المرتبط بعمليات استخراج النفط.[٧٥] استهلت ورقة تنويرية غير منشورة صادرة عن بعثة الأمم المتحدة في السودان في نوفمبر ٢٠٠٦ بالقول:

"بعد ما يقرب من عامين على توقيع اتفاق السلام الشامل، لا يزالُ ثمة جنوب سودانيين يُطرَدون من ديارهم وأراضيهم بسبب عمليات تطوير حقول نفط. فالطائرات المروحية المقاتلة وقاذفات القنابل من طراز أنتونوف والفرسان على ظهور الخيل ما عادوا يمثلون أدوات النزوح. وعوضاً عن ذلك، باتت الآن تُستخدم مجموعة مختلفة من التكتيكات لضمان تهجير المجتمعات التي يُنظر إليها على أنها تقف في طريق "التنمية" (بعثة الأمم المتحدة، ٢٠٠٦).

في ذلك التقرير وفي سجالات لاحقة، انصب التركيز بشكل متزايد على الأخطار البيئية التي تهدد الأمن البشري والتي أكدت مصادر متعددة بأنها باتت سمة إهمال سائدة. ولقد ألقي اللوم على شركات نفط بأنها تقوم بتشييد طرق تعمل كسدود مما يتسبب في فيضانات، وبإجراء عمليات مسح زلزالي تؤثر على المحاصيل الزراعية والثروة السمكية، وبتلويث إمدادات المياه المحلية مما يتسبب في هلاك للناس وللماشية (بعثة الأمم المتحدة، ٢٠٠٦). ذكر تقييم صادر في سنة ٢٠٠٧ عن برنامج الأمم المتحدة للبيئة أن هناك "استياء واسع النطاق وكثيف على الصعيد المحلي من الأداء البيئي للقطاع النفطي". كما يشير إلى غياب الاعتبارات البيئية في عمليات تطوير وإدارة المشاريع وعدم وجود رقابة والإفراط في إنتاج المياه (التي تزعم مجتمعات محلية بأنه يتم التخلص منها دون أن تكون قد أجريت لها تنقية) وحرق الغاز. كما سجل أيضاً أخبار عن إضرار بمراعي ومساكن من جراء بناء الطرقات إلى جانب التخلص من نفايات كيميائية من حقول النفط في العراء (برنامج الأمم المتحدة للبيئة، ٢٠٠٧، ص. ٧٩، ١٤٤). وفي ورشة عمل عُقدت في الخرطوم في أكتوبر ٢٠١٠، قدّم فريق نرويجي عروضًا سلّط فيها الضوء على

المخاطر المستمرة في هذه المناطق (Mehli, 2010). كما أن التعويض عن الآثار البيئية لاستخراج النفط كان قضية رئيسية مثيرة للقلق في مفاوضات الانفصال بين جنوب السودان والسودان في عام ٢٠١١.

مثل هذه المشاكل البيئية لا تشكل فقط تهديدا مباشرا للأمن البشري، وإنما أيضا خطرا أمنيا أكثر "تقليدية"، نظرا لتأثير ذلك على العلاقات المجتمعية. وهذا الجانب ظل مرتبطاً على نحو لا فكاك منه بالسياق الأوسع للصراع. وفي إقرار بالتحدي، منذ الانفصال ظلت حكومتي السودان وجنوب السودان كل على حدة تبذل جهودا تهدف إلى معالجة الآثار السلبية للنفط على البيئة وعلى أمن المجتمع المحلي- الأمر الذي جاء مصحوباً بدرجات متفاوتة من النجاح.

## السودان

هناك القليل من الشواهد في السودان على حدوث أي تغيير في الممارسات السابقة في هذا المجال، فقد حدَّد بحثٌ أكاديميّ أُجري في سنة ٢٠١٣ أن عدم وجود إطار قانوني بيئي مناسب إلى جانب ضعف التنسيق والرقابة من جانب الحكومة و"المشاركة المحدودة من جانب المجتمع المحلي في عملية صنع القرار" تشكل مخاوف مستمر ومثيرة للقلق في قطاع النفط في السودان (عبد الله، ستي-نبيهة، و شهاب الدين، ٢٠١٣). ووفقا لمستشار بيئي سابق في وزارة النفط السودانية، كان هناك مشاريع ممولة من النرويج تهدف لمعالجة القضايا البيئية، غير أنها لم تحرز تقدما لأن الحكومة ظنّت أن النرويجيين جواسيس ولأنه على المستويات العليا للدولة ليس ثمة من يعير القضايا البيئية انتباهاً إذ ينصب الإهتمام الأكبر على الإنتاج.[٧٦] هذا وقد اعترفت وزارة النفط السودانية في يونيو ٢٠١٤ بتعرض عمال نفط في غرب كردفان للإشعاع أثناء حادث (سودان تريبيون، 2014n).

ولقد بلغ الأمر أن شركات النفط نفسها كانت قلقة بشأن انعدام الرقابة، إذ أشارت إلى أن المعايير لا تنفَّذ إلا بموافقة الحكومة على دفع وتمويل العملية، وهو ما قيل أنه لم يحدث.[٧٧] ولقد أفاد مراقبون بأن هناك قادة مجتمع محلي لا يزالون مستبعدين تماما عن عملية صنع القرار وليس لديهم سبيل لبلوغ الوزارة[٧٨]، وعلى الرغم من أن هناك ولا ريب جهود مبذولة من قبل الشركات لتوفير مياه وطرق وعيادات طبية في مناطق محلية، فإن تأثيرها يبقى محدوداً برغبة الحكومة في أن تكون المتحكّمة في مثل هذه المبادرات وفي إبقاء الأموال في المركز.[٧٩]

الكثير من حقول النفط المتبقية في السودان عقب انفصال الجنوب تقع في مناطق تؤكد قبيلة المسيرية الساخطة على نحو متزايد بأن لها حقوق تاريخية فيها. وفي حقبة باكرة تعود لعامي ٢٠٠٨-٢٠٠٩ كشف بحث عن وجود شعور عميق وعام بعدم الرضا في دار الميسرية إزاء تأثير هذه الصناعة على الاقتصاد المحلي والفوائد الهامشية التي يتلقونها من استخراج النفط، وذلك من حيث فرص العمل ومدخلات

التنمية "(بانتوليانو وآخرون، ٢٠٠٩، ص. ١٩). ولقد ورد أن عمليات استخراج النفط أدّت إلى اندلاع صراع محلي على أراض وإزالة واسعة النطاق لغابات في المنطقة، فضلا عن تلوث المياه وما يرتبط به من نفوق ماشية. كما أن نقص التدريب المؤدي لزيادة فرص عمل الشباب في القطاع النفطي قد سُلط عليه الضوء بإعتباره تظلم أساسي (بانتوليانو، ٢٠١٠، p.١٤)[٨٠] هذه المخاوف كانت هي السبب الأساسي في قيام مسيرية بإختطاف عمال نفط صينيين في سنة ٢٠٠٨ مما أدى إلى موت أربعة.[٨١] وعلى الرغم من أن مجتمعات المسيرية يحق لها رسميا الحصول على ٢ ٪ من عائدات نفط أبيي، إلا أنها تشتكي من كونها لم تحصل بعد على شيئ من ذلك (سبيتلز = Spittaels و وينز = Weyns, 2014، ص ٤٧).

ونتيجة لذلك، استمرت مستويات انعدام الأمن في تدنٍّ مستمر كما يتضح من خلال ما جرى في الفترة الأخيرة من تأجيل في إكمال بناء خط الأنابيب في مربع ٦ والذي استغرق سبعة أشهر بدلا من المدة المتوقعة للإنجاز والتي قُدرت بثلاثة أشهر فقط.[٨٢] وفي مارس ٢٠١٤ حدثت احتجاجات في حقل نفط بليلة في غرب كردفان مدفوعة بشكاوى السكان المحليين من قلة فرص العمل ، مما أدى إلى وفاة أربعة أشخاص. وفي الشهر الذي أعقبه، تم اختطاف عمال نفط في حقل كنار في جنوب كردفان (رويترز، ٢٠١٤، سودان تريبيون، ٢٠١٤ح)، ولقد بذلت الحكومة بعض الجهود لمعالجة هذه المشكلة. في عام ٢٠١٣ اختير عبيد الله محمد عبيد الله وهو شخصية بارزة من المسيرية ليتولى منصب وزير الدولة للبترول. وفي الآونة الأخيرة، دُرِّبت قوات شرطة نفطية إضافية بغرض نشرها لتقوم بحماية المنشآت النفطية في أنحاء البلاد (سودان فيجن، ٢٠١٥)[٨٣] ولكن من المرجح أن يظل الوضع غير مستقر.

## جنوب السودان

أما في جنوب السودان فإن الاضطراب المجتمعي الناجم عن التنقيب عن النفط كان أعمق بكثير وذلك بسبب تفشي التهجير. وحتى في عهد اتفاق السلام الشامل فإن وزارة النفط في الخرطوم قد احتفظت بالمسؤولية الكلية عن هذا القطاع، وورت أنباء تفيد بوقوع انتهاكات، بما في ذلك صعوبات واجهت عائدين (مورو، ٢٠١١). وكان الانفصال الذي جاء في آخر الأمر يعني تبشيرا بتحوّل عميق في إدارة صناعة النفط فيما يتعلق بالرقابة البيئية والعلاقات المجتمعية، فقد كانت التشريعات الجديدة المتعلقة بالنفط في جنوب السودان قوية ومتوافقة مع أفضل الممارسات الدولية في هذه المجالات وذلك وفقا لمستشارين قانونيين ونشطاء منظمات غير الحكومية (جلوبال ويتنس، ٢٠١٢؛ سافاج، ٢٠١٣)[٨٤]. غير أنها إلى حد كبير ذات ملامح عامة غير تفصيلية. كما كان هناك مساعي تهدف إلى توسيع هذه التشريعات عبر لوائح مناسبة، ولكن – في هذا الصدد – لم تقم الحكومة" بالشروع على الفور في الأمر بهمة" .[٨٥] المساعي المبذولة لجعل الشركات تتبنى أنظمة إدارة محدّثة وشاملة لم تنجز سوى تقدّما طفيفا. (وزارة النفط والتعدين لجنوب السودان ، ٣٢٠١)[٨٦]

في أوائل عام ٢٠١٤، ظلّ كل من مستشاري الحكومة وممثلي شركة النفط إيجابيين على نطاق واسع، مشيرين إلى حدوث تحسن بالمقارنة مع الموقف السابق لحكومة السودان؛ وكما أشار أحد المستشارين الدوليين قائلا: "في الأشهر العشرة الماضية قامت الوزارة بالفعل بالتأكيد والتشديد على تحمل المسؤولية في مجال الصحة والسلامة والبيئة."[٨٧] بدا أن المسؤولين قد سعوا فعلا إلى الإشراف السليم على المستثمرين، وذلك على الرغم من نقص القدرات- "أنهم لا يفهمون التفاصيل".[٨٨] وشعرت شركات النفط أن هناك اتصالات أفضل على المستوى المحلي مما كان عليه الحال حين كانوا تحت سيطرة حكومة الخرطوم، غير أنه كان من الممكن عمل المزيد. حتى أنها كانت تستخدم مشاريع المسؤولية الاجتماعية للشركات المملوكة محليا لتحاشي أي طلبات غير مناسبة من الحكومة المركزية[٨٩] ومع ذلك، فإنها كانت تميل للنظر إلى القضايا المتعلقة بأمن المجتمع وحساسية الصراع بإعتبارها حكرا على الحكومة المركزية، وعليه كانت تتجنب التورط فيها (ايفيس وبوخنر، ٢٠١١؛ وزارة النفط والتعدين في جنوب السودان ، ٢٠١٢ب، ص ٢٣).

ومع ذلك، فإن إرث طريقة الخرطوم في عمل الأشياء لم يختف بالكلية، ويعود ذلك جزئيا إلى نقص قدرة الحكومة. فهناك مشاكل محلية واسعة الإنتشار متعلقة بالنفط لا تزال موجودة وتَرِد تقارير بشأنها، ولا سيما تلك التي تخص تلوث المياه.[٩٠] يحق قانونياً للمجتمعات المحلية التي تعيش في نواحي المناطق النفطية الحصول على ٣ ٪ من صافي عائدات النفط الحكومية، لكنها لم تحصل بعد على أي شي من هذا وذلك نسبة للقيود المالية القومية المفروضة؛ كما أن الإجراءات التي يتم بموجبها التخصيص هي الأخرى غامضة بشكل مثير للقلق (سافاج، ٢٠١٣)[٩١] وهناك نظرة للأوضاع على أرض الواقع تراها مستمرة على ما كانت عليه ، إذ تشعر المجتمعات المحلية بقلق عميق بشأن التعويضات وحقوق العمال وأنماط استخدام الأراضي والمسائل البيئية.[٩٢] كما أن مظالمهم قد تضاعفت بسبب الاخفاقات المتكررة في حلها- خلال الحرب الأهلية، وبموجب اتفاق السلام الشامل، وفي ظل فضائح فساد وأزمات جمهورية جنوب السودان المستقلة حديثا. أوضح مسؤول من ولاية أعالي النيل في مؤتمر عُقد في أواخر عام ٢٠١٢ قائلا:

"جاء النفط إلى المنطقة، فقاموا بتهجير أصحاب الأرض. في تلك الأيام كان الجميع يتفهم أن القوانين غائبة، كان علينا أن نبتلع كبريائنا ونتعايش مع العواقب. وظننا بأن هناك حكومة ستساعدنا وأن الأمور ستتغير، لكن للأسف أشياء كثيرة لم تتغير بعد بسبب غياب الإرادة السياسية [. . .]. يشعر مجتمعي بأننا مضطهدون، تركنا أراضينا ولا أحد يهتم. وإذا حاولت أن ترفع صوتك، فإن جوبا سوف تناديك: ستصلك مكالمة هاتفية من سمكة كبير. ستهددك بأن عليك أن تتنحى (كورديد = المنظمة الكاثوليكية للإغاثة والمساعدات التنموية Cordaid = The Catholic Organisation for Relief and) (Development Aid والعدالة أفريقيا، ٢٠١٢، ص ١٩)[٩٣].

هناك أخبار محكية قوية مفادها أن الشعور بالإقصاء في مناطق النفط قد كان له ضلع في الحرب الأهلية في جنوب السودان؛ فعلى سبيل المثال، في أوائل ديسمبر ٢٠١٣ وجد فريق تفتيش من وزارة البترول والتعدين أفراداً من المجتمع المحلي في ثارجاث وملكال غاضبين لحد أنهم كانوا "يتحدثون عن أعمال شغب".[٩٤] ويبدو أن عودة نازحين داخليا من الشمال قد أدّت إلى إعادة تأسيس مستوطنات في أرض الأجداد وهي ما صارت الآن تقع داخل محيط السلامة الخاص بحقول النفط، ومساعي ترحيلهم لم يتم إدارتها بشكل جيد[٩٥] ، ونتيجة لذلك باتت هذه المنطقة الحساسة موطنا لجمهور غفير من الأفراد غير الراضين والذين يبدو أن بعضهم قد دعم المتمردين.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن الصراع نفسه قد حطم كل الآمال في تحقيق أي تقدم في مجال الممارسة البيئية الجيدة والعلاقات المجتمعية، فالحكومة لا تمتلك لا الاهتمام ولا الميزانية لوضع هذه القضايا على قائمة أولوياتها. ولقد أظهرت دراسة أُجريت في عام ٢٠١٥ بأن الأحكام البيئية المنصوص عليها في قانون النفط لم تطبّق، مما يسلط الضوء على بعض المشاكل بما في ذلك غياب الشفافية حول التلوث (تيتمامر = Tiitmamer, 2015). وعلاوة على ذلك، فإن القتال قد جعل الأمور أكثر سوءا. ففي عام ٢٠١٤ قامت الحكومة، بحسب ما قيل، بإجبار شركة بايونير الكبرى لعمليات البترول (GPOC) على إنهاء عقود موظفين من النوير على أساس انتمائهم العرقي (سودان تريبيون، ٢٠١٤ف). كما أن التسرب من الآبار النفطية المتضررة في ثارجاث قد لوث المياه الجوفية، الأمر الذي في مقدوره أن يؤثر على ما يصل إلى نصف مليون شخص. ولقد قام باحثون بربط المشاكل بممارسات سيئة باكرة لشركة النفط، فضلا عن تأثير القتال (الجزيرة، ٢٠١٥).

# ثامنا : الخاتمة

على الرغم من كل التغييرات الجيوسياسية وبرغم نشأة دولة جديدة، يبدو أن النفط والـ(لا)أمن في السودان وجنوب السودان سيظلان "وجهان لعملة واحدة". يمكن ملاحظة ذلك في سياقات السخط على مستوى المجتمع المحلي، والعلاقات بين المركز والولايات، والأنماط القومية للتهميش والفساد، والعلاقات الثنائية بين البلدين، والسياسة الإقليمية الأوسع، بل والمصالح الدولية الحالية في البلدين الغنيين بالموارد. ومن الواضح أيضا أن للعلاقة جوانب إيجابية وأخرى سلبية، غير أن التوازن – وخاصة على المستوى المحلي – قد رجح بصورة كبيرة الجانب السلبي.

في سنوات الثمانينيات والتسعينيات - خلال الحرب الأهلية الثانية – شكلت الاكتشافات النفطية قرب الحدود الاستعمارية السابقة بين شمال السودان وجنوبه محرّكا مهما للصراع، مما نجم عنه تشريد وموت. وعلى الرغم من أن عائدات النفط قد ساهمت في ربط الدولتين معاً بسلام نسبي على مدى الفترة الانتقالية لاتفاق السلام الشامل التي إمتدت لست سنوات، وعليه مهدت الطريق لاجراء استفتاء على مصير جنوب السودان في نهاية الفترة ، إلا أن الممارسات في عهد اتفاق السلام الشامل قد زادت من سخط المجتمع ورسخت عدم الثقة بين البلدين. وفي عام ٢٠١٣ ، بعد مفاوضات طويلة توصل كل من السودان وجنوب السودان في آخر الأمر إلى اتفاق بشأن رسوم النقل وخلافه، مما وفر للدولتين– ولو على نحو غير مستقر ومؤقت – مصلحة مشتركة في استقرار نسبي عبر الحدود؛ غير أن القضايا المرتبطة بالنفط لا تزالت تفاقم المشاكل الداخلية في البلدين.

ماذا عن المستقبل؟ بينما يبقى من الصعب جدا إعطاء أي توقعات نسبةً للديناميكات السياسية والاقتصادية والأمنية المعقدة – وكثير منها غير متعلق بقطاع النفط – فإنه يمكن على أقل تقدير تحديد ثلاثة اتجاهات لا تخدم مصلحة مفيدة.

أولا، لا تزال هناك مخاطر أمنية عالية في جنوب السودان؛ و في حين كان الصراع الذي بدأ في عام ٢٠١٣ مدفوعا بالعديد من الديناميكيات العرقية وأخرى متعلقة بالموارد، فإن الجائزة الكبرى على مستوى النخبة تبقى السيطرة على جهاز الدولة الذي يسمح بالوصول إلى الريع النفطي السخي، وحقيقة كونه بات أقل مما كان عليه فيما سبق ستجعل المنافسة أكثر ضراوة. الاتفاق الذي توصل إليه البلدان بوساطة من منظمة ايقاد والموقَّع في أغسطس ٢٠١٥ لا يزال هشًّا، وذلك فيما ظلت التطلعات التي إشتمل

عليها بشأن تحسين إدارة النفط – تفتقر إلى آليات إنفاذ قوية؛ ولذلك يبدو من المؤكد أن مناطق النفط ستظل محور الخلاف سواء على المستوى السياسي أو العسكري.

ثانيا، النفط آخذ في النفاد من السودان الذي بات الآن في المجمل مستوردا له؛ فقد ظلت كل الجهود المتكررة لزيادة إنتاج النفط من خلال الاستخلاص المعزز والاكتشافات الجديدة غير ناجحة، ويعود جزء من هذا الفشل إلى عجز الحكومة عن توفير بيئة استثمارية جاذبة. وانتقال السودان إلى عصر ما بعد النفط لن يكون على الأرجح سلسًا، إذ أن هياكل الأمن والمحسوبية التي ترسّخت خلال سنوات ارتفاع عائدات النفط من المستحيل أن تستمر مستقبلاً. وبينما هي تتآكل، فإن موقف النظام المؤسس عليها سيكتنفه هو الآخر عدم اليقين. ومهما يكن من أمر، فإنه في ظل غياب معارضة قومية تتسم بالقوة أو التماسك، وبعد أن فشلت عملية الحوار الوطني الشامل التي جرى التخطيط لها، ليس واضحاً ما الذي يمكن أن يحل محل ترتيبات السلطة القائمة.

ثالثا، من الممكن أن يُثْبِتَ الاستقرار النسبي في العلاقات الثنائية أنه هشّ؛ فعلى الرغم من تجنب الصراع المفتوح، استمر مستوى منخفض من الحرب بالوكالة بين السودان وجنوب السودان طوال الفترة منذ استئناف صادرات النفط في عام ٢٠١٣. تنتهي مدة الاتفاق النفطي بين السودان وجنوب السودان بنهاية عام ٢٠١٦، ومن الممكن أن تساهم مفاوضات حول صفقة جديدة في تجدد التوترات بين البلدين. سيكون جنوب السودان في موقف ضعيف نسبيا نظرا للتوترات السياسية الداخلية وضعف احتمال قيام خط أنابيب بديل، والديون الآخذة في التراكم على عاتقه. وهذا الوضع قد يشجع حكومة السودان على طرح مطالب من شأنها أن يُنظر إليها بإعتبارها أكثر ابتزازا من أي وقت مضى، مما يشكل معضلة جديدة لجوبا؛ ومن الممكن للنزاعات الحدودية القائمة والتوترات العابرة للحدود أن تندلع فتجعل الوضع أكثر تعقيداً .

منذ سنوات التسعينيات، فإن النزاعات التي تفاقمت بسبب استغلال النفط في السودان وجنوب السودان ظلت تعالج أو تبقى تحت السيطرة بسبب الاستخدام المرن لعائدات النفط.، وفيما يأخذ النفط في النضوب فإنها ستزول كعلاج مؤقت؛ ولن تستمر سوى النزاعات.

# الهوامش الختامية

١ مقابلة أجرتها الكاتبة عبر سكايب مع وزير النفط الأسبق في ٢٤ فبراير ٢٠١٤.

٢ مقابلة أجرتها الكاتبة مع مستثمر في مجال النفط، لندن، ١٩ فبراير ٢٠١٤. مراسلات الكاتبة مع عامل إغاثة إنسانية، ٣ مارس ٢٠١٤.

٣ اقتباس من شباني مواطن من الدينكا من ملكال. انظر أيضا باتي (٢٠١٤أ، ص. ٣٥-٣٦).

٤ انظر على سبيل المثال كورديد = المنظمة الكاثوليكية للإغاثة والمساعدات التنموية؛ العدل أفريقيا كورديد و(٢٠١٢)؛ إيكوس (٢٠٠٦)؛غراويرت وأندرا (٢٠١٣)؛ روني (٢٠٠٣)؛ سويتزر (٢٠٠٢).

٥ مقابلة أجرتها الكاتبة عبر سكايب مع أحمد الإدريسي وهو مستشار بيئي سابق في وزارة النفط، ١٤ فبراير ٢٠١٤. مقابلة عبر الهاتف أجرتها الكاتبة مع السر سيد أحمد وهو كاتب سوداني يكتب في قضايا النفط، ١٢ فبراير ٢٠١٤. مراسلات الكاتبة مع مسئول نفطي كبير أسبق، ١ مارس ٢٠١٤.

٦ مقابلة أجرتها الكاتبة مع مسئول مطلع على شؤون النفط، لندن، ١٨ أبريل ٢٠١٥.

٧ بعد الانفصال، أعلنت الحكومة الجديدة لجمهورية جنوب السودان أن سودابت (Nilepet) قد استحوذت على أسهم شركة سودابت في مختلف امتيازات التنقيب عن النفط وإنتاجه في الجنوب دون تعويض. احتجت حكومة جمهورية السودان بشدة بحجة أن شركة سودابت مثلها مثل المستثمرين الآخرين ينبغي أن يُسمح لها بالحفاظ على حصتها أو تعويضها ماليا. أصبحت هذه القضية مسألة خلافية في المفاوضات. ملاحظات الكاتبة مبنية على العمل كمستشارة اقتصادية لهيئة الاتحاد الأفريقي التنفيذية رفيعة المستوى حول السودان وجنوب السودان.

٨ مراسلات الكاتبة مع خبير في جنوب السودان، أكتوبر ٢٠١٥.

٩ قَامت حكومة جمهورية السودان في المبتدأ بتقسيم البلد كله إلى مربعات امتيازات نفطية وأسندت إليها أرقاما أو حروفا ومن ثم دُعي المستثمرون لتقديم عطاءاتهم بخصوص التنقيب عن النفط فيها في السنوات الأولى من التنقيب عن النفط. وهذه قامت الحدود بتقسيمها بعد الانفصال في عام ٢٠١١، ولكن جنوب السودان احتفظ إلى حد كبير بنفس نظام الترقيم. وقام السودان فيما بعد بإضافة مربعات استكشاف جديدة في جولات مناقصات لاحقة، إذ تم ترسيم بعض المربعات الجديدة أو التخلي عن أجزاء من مربعات الامتياز النفطي الموجودة.

١٠ انظر أيضا وكالة فرانس برس (٢٠١٤)؛ باتي (٢٠١٤أ).

١١ مقابلة أجرتها الكاتبة عبر سكايب مع أحمد الإدريسي وهو مستشار بيئي سابق في وزارة النفط، ١٧ فبراير ٢٠١٤.

١٢ مراسلات الكاتبة مع مسؤول نفطي رفيع سابق، ١ مارس ٢٠١٤.

١٣ مقابلة أجرتها الكاتبة مع مصدر محجوب الهوية، لندن، ١٩ فبراير ٢٠١٤.

١٤ مراسلات الكاتبة مع مسؤول نفطي رفيع سابق، ١ مارس ٢٠١٤.

١٥ غُرِّمَتْ شلمبرجير وهي شركة خدمات حقول نفط مبلغ ٢٣٢,٧ مليون دولار أمريكي لانتهاكها العقوبات الأمريكية في إيران والسودان (كونغ، ٢٠١٥).

١٦ مقابلة أجرتها الكاتبة مع مصدر في صناعة النفط السودانية، لندن، ١٨ أبريل ٢٠١٥.

١٧ مقابلة أجرتها الكاتبة عبر سكايب مع أحمد الإدريسي وهو مستشار بيئي سابق في وزارة النفط، ١٧ فبراير ٢٠١٤.

١٨ مقابلة أجرتها الكاتبة عبر سكايب مع اولي كيركفاغ وهو مستشار دولي، ١٤ فبراير ٢٠١٤.

١٩ مراسلات الكاتبة مع خبير في شؤون جنوب السودان، أكتوبر ٢٠١٥.

٢٠ انظر، على سبيل المثال، وزارة النفط والتعدين في جنوب السودان (2012a))؛ سودان تريبيون (٢٠١٤ي).

٢١ للإطلاع على تفاصيل انظر جيمس (٢٠١١ب، ص ٧٩)؛ لي (٢٠١١، ص ٨)

٢٢ مقياس معهد البترول الأمريكي لثقل النفط مقارنة بالماء هو مقياس لكثافة النفط السائل مقارنة بالماء. ويستخدم لتصنيف النفط الخام إلى خفيف (إذا كان أكثر من ٣١,١° ) ومتوسط (إذا كان بين ٢٢,٣° و ٣١,١° ) وثقيل (إذا كان أقل من ٢٢,٣° ). الإحتواء على الكبريت يجعل من النفط مادة لها قدرة أكبر على إحداث التآكل. ويعرف الزيت الخام الذي يحتوي على أكثر من ٠,٥٪ من الكبريت على أنه "خام حامض"، وذلك كنقيض للنفط الذي يحتوي على نسبة أقل من الكبريت ويسمى " الخام الحلو".

٢٣ مقابلات ومراسلات أجرتها الكاتبة مع مسؤولي نفط سابقين، لندن، ١٧، ١٨، و ٢٠ فبراير و١ مارس ٢٠١٤.

٢٤ مقابلة أجرتها الكاتبة عبر سكايب مع أحمد الإدريسي وهو مستشار بيئي سابق في وزارة النفط، ١٧ فبراير ٢٠١٤.

٢٥ مقابلة أجرتها الكاتبة عبر سكايب مع وزير نفط سابق، ٢٤ فبراير عام ٢٠١٤، ومقابلة أجرتها الكاتبة مع مستشار دولي، لندن، ١٩ فبراير ٢٠١٤.

٢٦ بلومبرج (٢٠١٤أ)؛ يوم عمل (٢٠١٤)؛ بلاتس (٢٠١٤، ٢٠١٥أ)؛ سودان تريبيون (2014k)؛ مقابلة أجرتها الكاتبة مع اولي كيركفاغ، مستشار دولي، ١٤ فبراير ٢٠١٤.

٢٧ مقابلة أجرتها الكاتبة مع مستشار دولي، لندن، ١٩ فبراير ٢٠١٤.

٢٨ مقابلة أجرتها الكاتبة مع مستثمر في مجال النفط، لندن، ١٩ فبراير ٢٠١٤. مراسلات الكاتبة مع مستثمر في مجال النفط، ٢٦ أبريل ٢٠١٥، وأيضا مع مسؤول نفطي سابق، ١٨ فبراير ٢٠١٤.

٢٩ مقابلة أجرتها الكاتبة مع مستثمر في مجال النفط، لندن، ١٩ فبراير ٢٠١٤. مراسلات الكاتبة مع مسؤول نفطي سابق، ١٨ فبراير ٢٠١٤.

٣٠ مقابلة أجرتها الكاتبة مع مستثمر في مجال النفط، لندن، ١٩ فبراير ٢٠١٤.

٣١ مقابلة أجرتها الكاتبة مع مستثمر في مجال النفط، لندن، ١٩ فبراير ٢٠١٤.

٣٢ LAPSSET هي الاختصار لميناء لامو للنقل جمهورية جنوب السودان-اثيوبيا

٣٣ معلومات حصلت عليها الكاتبة في فعاليات تشاتام هاوس، "تطوير البنية التحتية في القرن الافريقي وردود المجتمع" في ٢٥ مارس عام ٢٠١٥، تحت قاعدة تشاتام هاوس.

٣٤ مقابلة أجرتها الكاتبة عبر سكايب مع وزير النفط السابق، ٢٤ فبراير ٢٠١٤.

٣٥ انظر باتي (٢٠١٤أ، ص ٨٨ – ١٨٦).

٣٦ مقابلة أجرتها الكاتبة عبر الهاتف مع السر سيد أحمد، ١٢ فبراير عام ٢٠١٤، ومقابلة أجرتها الكاتبة مع مستثمر دولي في مجال النفط ، لندن، ١٩ فبراير ٢٠١٤. مراسلات الكاتبة مع مسؤول نفطي رفيع سابق، ١٨ فبراير ٢٠١٤.

٣٧ مراسلات أجرتها الكاتبة مع مستثمر في مجال النفط، ١٦ و ٢٦ أبريل ٢٠١٥.

٣٨ انظر جيمس (٢٠١٤).

٣٩ يعتقد بعض المحللين الدوليين المطلعين والذي لهم القدرة على الوصول إلى البيانات أن التهم الرئيسية المحددة في هذه التقارير – التي تنطوي على تواطؤ من قبل جميع شركات النفط الدولية — قد أسيء فهمها، وأن الحجج العامة تتفق مع غياب الشفافية وتفشي الفساد في مجالات مثل منح العقود.

٤٠ مقابلة أجرتها الكاتبة هاتفيا مع السر سيد أحمد، ١٢ فبراير ٢٠١٤.

٤١ انظر أيضا يونغ (٢٠١٢، ص ٣٢٥).

٤٢ مقابلة أجرتها الكاتبة عبر سكايب مع اولي كيركفاغ، مستشار دولي، ١٤ فبراير ٢٠١٤.

٤٣ مقابلة أجرتها الكاتبة مع مستثمر دولي في مجال النفط ، لندن، ١٩ فبراير ٢٠١٤.

٤٤ لانخفاض أسعار النفط تأثير غير متناسب على الإيرادات لأن ائتلافات شركات النفط تحتفظ بـ"نفط التكلفة" لتغطية نفقاتها بما يصل إلى مجموع قدره ٤٥ في المائة (لاسو، ٢٠١٤)، قبل اقتسام "نفط الربح" مع الحكومة.

٤٥ مراسلات الكاتبة مع مصدر بقطاع النفط السوداني الجنوبي، ٣ مارس ٢٠١٥. انخفضت أسعار النفط العالمية من

أكثر من ١١٠ دولارا للبرميل في يوليو ٢٠١٤ إلى أقل من ٥٠ دولار للبرميل في يناير ٢٠١٥، قبل أن تتعافى لتصل إلى نحو ٦٠ دولار للبرميل في الأشهر اللاحقة (بي بي سي، بدون تاريخ). انظر أيضا بلاس ومانسون (٢٠١٤)؛ كريز (٢٠١٤، ص ٥٦)؛ راديو تمازج ٢٠١٣ب).

٤٦ انظر دنغ (٢٠١٥)؛ وزارة النفط والتعدين في جنوب السودان (بدون تاريخ).

٤٧ استندت المكالمات إلى حد كبير على المخاوف المتعلقة باتفاق مع ستار بتروليم. انظر بلومبرغ (٢٠١٤د)؛ غلوبل وتنسي (٢٠١٤ب)؛ سودان تريبيون (2014o).

٤٨ مقابلات الكاتبة عبر سكايب مع اولي كيركفاغ مستشار دولي، ١٤ فبراير ٢٠١٤، و أيضا مع وزير النفط السابق، ٢٤ فبراير ٢٠١٤.

٤٩ مقابلة أجرتها الكاتبة مع مستثمر دولي في مجال النفط ، لندن، ١٩ فبراير ٢٠١٤.

٥٠ مقابلة أجرتها الكاتبة عبر سكايب مع اولي كيركفاغ ، مستشار دولي، ١٤ فبراير ٢٠١٤، ومع وزير النفط السابق، ٢٤ فبراير ٢٠١٤.

٥١ انظر، على سبيل المثال، كورديد = المنظمة الكاثوليكية للإغاثة والمساعدات التنموية Cordaid = The Catholic Organisation for Relief and Development Aid)) و العدل أفريقيا (٢٠١٢) وإيكوس (٢٠٠٦).

٥٢ مراسلات الكاتبة مع مسؤول نفطي رفيع المستوى، ١ مارس ٢٠١٤.

٥٣ انظر، على سبيل المثال،ليسنغ (2013) Laessing.

٥٤ انظر، على سبيل المثال، راديو دبنقا (2011; 2014a).

٥٥ مقابلة أجرتها الكاتبة عبر سكايب مع أحمد الإدريسي وهو مستشار بيئي سابق في وزارة النفط، ١٤ فبراير ٢٠١٤.

٥٦ مراسلات الكاتب مع مسؤول نفطي رفيع سابق، ١ مارس ٢٠١٤.

٥٧ للاطلاع على المناقشة، انظر سبيتلز و واينز ٢٠١٤، ص ٦١.

٥٨ مقابلة أجرتها الكاتبة عبر سكايب مع اولي كيركفاغ مستشار دولي، ١٤ فبراير ٢٠١٤. تحليل للصراع في ولاية الوحدة هو موضوع ورقة عمل مشروع التقييم الأساسي للأمن البشري.

٥٩ مراسلات الكاتب مع مصدر بقطاع النفط السوداني الجنوبي، ٣ مارس ٢٠١٥. لم يكن من الواضح ما إذا كان هذا التخفيض له إنعكاساته على التزام شركة بايونير الكبرى لعمليات البترول (GPOC) في دفع رواتب الميليشيات المحلية التي كانت تحمي حقول النفط (مشروع التقييم الأساسي للأمن البشري، بدون تاريخ).

٦٠ انظر أيضا راديو تمازج 2013a).

٦١ مقابلة أجرتها الكاتبة عبر سكايب مع وزير النفط السابق، ٢٤ فبراير ٢٠١٤.

٦٢ ينقل المصدر ما قاله حسين مار. مقابلة أجرتها الكاتبة مع مستثمر دولي، لندن، ١٩ فبراير ٢٠١٤.

٦٣ يُستغل النفط بواسطة شركاء أجانب متعاقدون مع الحكومة وينقل عبر السودان، وهذا يعني أن السيطرة على تحميل ناقلات التصدير تبقى للحكومة السودانية. في حين تذكر بعض التقارير أن هناك تواطؤ وشحن أسلحة إلى المتمردين من عناصر نظام الخرطوم – في بعض الحالات يتعلق الأمر بحلفاء قدامى من أواخر التسعينات – رسميا يبقى البشير على الأقل داعما لحكم سلفا كير. هذا الموقف يجعل من الصعب جدا على السودان السماح للمتمردين بتصدير النفط علنا، حتى وإن كانوا قد تمكنوا من السيطرة على حقول نفط بالويش وأبقوها على نحو ما تعمل.

٦٤ انظر أيضا سيد أحمد (٢٠١٤أ)؛ سودان تريبيون (٢٠١٤ب).

٦٥ ما لم ينص على خلافه، فإن هذا القسم مبني إلى حد كبير على تجربة شخصية كمستشار اقتصادي لهيئة الاتحاد الأفريقي التنفيذية رفيعة المستوى حول السودان و جنوب السودان.

٦٦ مقابلة أجرتها الكاتبة عبر سكايب مع وزير سابق للنفط، ٢٤ فبراير عام ٢٠١٤، ومقابلة أجرتها الكاتبة مع مستشار دولي، لندن، ١٩ فبراير ٢٠١٤.

٦٧ انظر، على سبيل المثال، كريز (٢٠١٣، ص. ١١٨–١٩).

٦٨ انظر سودان تريبيون (٢٠١٣ب).

٦٩ قدرت حكومة السودان في عام ٢٠١٤ أنها تلقت ٨٣٠ مليون دولار أمريكي، ولكن لم تذكر المدة الزمنية بالتحديد (سودان تريبيون، ٢٠١٤م).

٧٠ قيل أن جنوب السودان مدين للسودان بنحو ٧٥ مليون دولار والمبلغ في ارتفاع في مارس ٢٠١٥. يضاف إلى هذا المبلغ ٨٥,٥ مليون دولار بحلول يوليو (نيلد، ٢٠١٥؛ مراسلات الكاتبة مع مستثمر دولي في مجال النفط، ١٦ أبريل ٢٠١٥).

٧١ مراسلات الكاتبة مع مستثمر دولي في مجال النفط ، ١٦ أبريل ٢٠١٥.

٧٢ مقابلة أجرتها الكاتبة مع مستشار دولي، لندن، ١٩ فبراير ٢٠١٤.

٧٣ المقابلة التي أجرتها الكاتبة عبر سكايب مع وزير النفط السابق، ٢٤ فبراير ٢٠١٤.

٧٤ انظر، على سبيل المثال، سودان تريبيون (٢٠١٥ه، ٢٠١٥ح).

٧٥ انظر، على سبيل المثال، إيكوس (٢٠٠٦؛ ٢٠١٠)؛ مورو (٢٠١١)؛ باتي (٢٠١٢).

٧٦ المقابلة التي أجرتها الكاتبة عبر سكايب مع أحمد الإدريسي – مستشار بيئي سابق في وزارة النفط، ١٤ فبراير ٢٠١٤.

٧٧ "لم نشعر قط ان السودان كان حقا مهتما ]بالمخاوف البيئية[، "هكذا قال مستثمر دولي في مجال النفط. المقابلة التي أجرتها الكاتبة، لندن، ١٩ فبراير ٢٠١٤.

٧٨ مقابلة التي أجرتها الكاتبة عبر سكايب مع أحمد الإدريسي – مستشار بيئي سابق في وزارة النفط، ١٤ فبراير ٢٠١٤.

٧٩ مقابلة أجرتها الكاتبة مع مستثمر دولي في مجال النفط، لندن، ١٩ فبراير ٢٠١٤.

٨٠ انظر أيضا بانتوليانو وآخرون. (٢٠٠٩).

٨١ انظر باتي (٢٠١٤أ، ص ١٩٧–٩٩).

٨٢ مقابلة أجرتها الكاتبة بالهاتف مع السر سيد أحمد، ١٢ فبراير ٢٠١٤.

٨٣ مقابلة أجرتها الكاتبة بالهاتف مع السر سيد أحمد، ١٢ فبراير ٢٠١٤.

٨٤ مقابلة أجرتها الكاتبة عبر سكايب مع اولي كيركفاغ مستشار دولي، ١٤ فبراير ٢٠١٤، ومقابلة أخرى مع مستشار دولي، لندن، ١٩ فبراير ٢٠١٤.

٨٥ مقابلة مع مستشار دولي، لندن، ١٩ فبراير ٢٠١٤.

٨٦ مقابلة أجرتها الكاتبة عبر سكايب مع اولي كيركفاغ – مستشار دولي، ١٤ فبراير ٢٠١٤.

٨٧ مقابلة أجرتها الكاتبة عبر سكايب مع اولي كيركفاغ – مستشار دولي، ١٤ فبراير ٢٠١٤.

٨٨ مقابلة أجرتها الكاتبة مع مستثمر دولي في مجال النفط، لندن، ١٩ فبراير ٢٠١٤.

٨٩ مقابلة أجرتها الكاتبة مع مستثمر دولي في مجال النفط، لندن، ١٩ فبراير ٢٠١٤.

٩٠ انظر أيضا سودان تريبيون (٢٠١٣د).

٩١ مقابلة الكاتبة عبر سكايب مع وزير سابق للنفط، ٢٤ فبراير عام ٢٠١٤، ومقابلة أجرتها الكاتبة مع مستشار دولي، لندن، ١٩ فبراير ٢٠١٤.

٩٢ للحصول على ملخصات وافية، انظر كوردید = المنظمة الكاثوليكية للإغاثة والمساعدات التنموية (Cordaid = The Catholic Organisation for Relief and Development Aid) (2014)؛ و أيضا باكس (٢٠١٤).

٩٣ انظر أيضا كوردید = المنظمة الكاثوليكية للإغاثة والمساعدات التنموية Cordaid = The Catholic Organisation for Relief and Development Aid)) (2014).

٩٤ مقابلة الكاتبة عبر سكايب مع اولي كيركفاغ، مستشار دولي، ١٤ فبراير ٢٠١٤.

٩٥ مقابلة أجرتها الكاتبة عبر سكايب مع اولي كيركفاغ، مستشار دولي، ١٤ فبراير ٢٠١٤. غير منشورة. يبدو أن تقارير سيف وورلد التي راجعتها واستعرضتها الكاتبة تدعم هذه الحجة العامة. انظر أيضا SSNA (2014).

# قائمة المراجع


Abdalla, Yousif Abdelbagi, A.K. Siti-Nabiha, and Amirulshah Shahbudin. 2013. 'Examining the Regulatory Frameworks for the Oil and Gas Industry in Sudan.' Journal of Environmental Assessment Policy and Management, Vol. 15, No. 1.

Afaf, G.A., Hiba A. Badia, and Elaf Hassan. 2008. 'Corrosion Treatment of High TAN Crude: Case of Fula Crude, Sudan.' Khartoum: Faculty of Engineering, University of Khartoum.

AFP (Agence France-Presse). 2014. 'Indian FM Sees Sudan Trade Near $1bn.' 4 February.

—. 2015. 'Sudan to Lift Oil Output with New Wells: Minister.' 19 March.

Africa Intelligence. 2007. 'Sudan: The Local Oil Magnates.' Indian Ocean Newsletter No. 1212.

AI (Amnesty International). 2014. 'UN: South Sudan Arms Embargo Crucial after Massive Chinese Weapons Transfer.' 17 July.

Akec, John and Kathelijne Schenkel. 2013. 'Petroleum Revenue Distribution to Local Communities in South Sudan.' Sudan Tribune.

Albashir. n.d. 'Framework Agreement to Provide Kosti Electricity Station with Oil from Adariel Fields in Southern Sudan.'

Al Jazeera. 2015. 'Soaked in Oil: The Cost of War in South Sudan.' 4 March.

al-Jazz, Awad. 2007. 'The Oil of Sudan: Challenges and Achievements.' In Peter Gwynvay Hopkins, pp. 671–82.

Anderson, David and Adrian Browne. 2011. 'The Politics of Oil in Eastern Africa.' Journal of Eastern African Studies, Vol. 5, No. 2, pp. 369–410.

AP (Associated Press). 2015. 'South Sudan Economy on Edge amid War, Low Oil Production.' 22 March.

Awadallah, Al-Sammani. 2013. 'Sudan, Saudi Arabia Sign MoU on Oil.' Sudan Vision. 3 April.

Bariyo, Nicholas. 2014. 'South Sudan's Debt Rises as Oil Ebbs.' Wall Street Journal. 5 August.

BBC. 2015. 'From Our Own Correspondent.' Broadcast 17 October.

—. n.d. 'Brent Crude Oil Futures $/Barrel.' Accessed 21 October 2015.

Blas, Javier and Katrina Manson. 2014. 'War-torn South Sudan under Economic Attack from Fall in Oil Price.' Financial Times. 21 December.

Bloomberg. 2014a. 'South Sudan Says Dar Blend Oil Output Unaffected by Clashes.' 26 February.

—. 2014b. 'China Sells South Sudan Arms as Its Government Talks Peace.' 9 July.

—. 2014c. 'Exxon Ends Oil Search with Total in South Sudan as War Rages.' 14 August.

—. 2014d. 'South Sudan to Split Oil Concession as Lawmakers Question Award.' 12 September.

—. 2014e. 'China Halts Arms Sales to South Sudan After Norinco Shipment.' 30 September.

Business Day. 2014. 'South Sudan Oil Production Down due to Political Instability.' 4 March.

CBC News (Canada). 2015. 'Oil, Politics and Human Rights: A Look Back at Talisman.' 22 February.

CBOS (Central Bank of Sudan). 2005. Annual Report.

—. 2014. 'Foreign Trade Statistical Digest: October–December 2014.'

Copnall, James. 2014. A Poisonous Thorn in Our Hearts: Sudan and South Sudan's Bitter and Incomplete Divorce. London: Hurst.

Cordaid. 2014. 'Oil Production in South Sudan: Making It a Benefit for All.'

— and Justice Africa. 2012. Harnessing Natural and Public Resources for a Peaceful and Prosperous South Sudan: What Can We Learn from Others? Presented at the International Experience Sharing Conference, Juba, South Sudan, 3–6 September.
Craze, Joshua. 2013. Dividing Lines: Grazing and Conflict along the Sudan–South Sudan Border. HSBA Working Paper No. 30. Geneva: Small Arms Survey.
—. 2014. Contested Borders: Continuing Tensions over the Sudan–South Sudan Border. HSBA Working Paper 34. Geneva: Small Arms Survey.
Deng, David. 2015. Oil and Sustainable Peace in South Sudan. Working Paper. Juba: South Sudan Law Society.
Dziadosz, Alexander. 2012. 'Special Report: South Sudan's Chinese Oil Puzzle.' Reuters. 14 November.
ECOS (European Coalition on Oil in Sudan). 2006. Oil Development in Northern Upper Nile, Sudan.
—. 2010. Unpaid Debt: The Legacy of Lundin, Petronas and OMV in Sudan, 1997–2003. Utrecht: ECOS.
—. 2011. 'International Arbitration for Victims of Sudanese Oil Contracts.'
El Tuhami, Sherief. 2007. 'Oil in Sudan: Its Discovery and Industrial Development.' In Peter Gwynvay Hopkins, pp. 657–70.
Frontier Economics. 2015. 'South Sudan: The Cost of War—An Estimation of the Economic and Financial Costs of Ongoing Conflict.'
Global Witness. 2009. 'Fuelling Mistrust: The Need for Transparency in Sudan's Oil Industry.'
—. 2011. 'Crude Calculations: The Continued Lack of Transparency over Oil in Sudan.'
—. 2012. 'Blueprint for Prosperity: How South Sudan's New Laws Hold the Key to a Transparent and Accountable Oil Sector.'
—. 2014a. 'South Sudan: The Call for a Moratorium on New Oil Contracts.'
—. 2014b. 'Will Star Shine for South Sudan? Scrutinising South Sudan's First Post-Independence Oil Deal.'
Grawert, Elke and Christine Andra. 2013. 'Oil Investment and Conflict in Upper Nile State, South Sudan.' Brief 48. Bonn: Bonn International Center for Conversion.
Gyimah-Boadi, E. et al. 2013. Oil & Mining Countries: Transparency Low, Impunity High. Accra: Afrobarometer.
Hong, Nicole. 2015. 'Schlumberger to Pay $232.7 Million for Violating U.S. Sanctions in Iran, Sudan, Source Says—2nd Update.' Dow Jones Newswires. 15 March.
Hopkins, Peter Gwynvay, ed. 2007. The Kenana Handbook of Sudan. London: Kegan Paul International.
HSBA (Human Security Baseline Assessment for Sudan and South Sudan). n.d.a. 'The Conflict in Unity State.' Updated April 2015. Geneva: Small Arms Survey.
—. n.d.b. 'The Conflict in Upper Nile.' Updated April 2015. Geneva: Small Arms Survey.
IEA (International Energy Agency). 2014. 'Update on Overseas Investments by China's National Oil Companies: Achievements and Challenges since 2011.'
IGAD (Intergovernmental Authority on Development). 2015. Agreement on the Resolution of the Conflict in the Republic of South Sudan. 15 August. IGAD: Addis Ababa.
IMF (International Monetary Fund). 2010. 'Petroleum Industry: Fiscal Regimes and Revenue Management.' Presentation at a workshop held in Khartoum, 18 October.
Ives, K. and M. Buchner. 2011. Implementing Corporate Social Responsibility in South Sudan: A Comparative Analysis of CSR Policies and Practices of Oil Companies in South Sudan. Juba: Integrity and Norwegian People's Aid.
James, Laura M. 2011a. 'The Oil Boom and Its Limitations in Sudan.' In Daniel Large and Luke Patey, pp. 52–69.

—. 2011b. 'From Slaves to Oil.' In John Ryle et al., eds. The Sudan Handbook. Woodbridge, UK: James Currey, pp. 70–84.
—. 2014. Recent Developments in Sudan's Fuel Subsidy Reform Process. Winnipeg, Canada: International Institute for Sustainable Development.
—. 2015. 'Table of Oil Operations in Sudan and South Sudan.' Unpublished background paper.
Jemal, Nesru. 2013. 'Sudan: Oil Ministers of Sudan, S. Sudan Stress Enhancing Economic Relations.' Addis Ababa: Ethiopian Radio and Television Agency, 24 October.
Johnson, Douglas. 2007. The Root Causes of Sudan's Civil Wars, 4th impression. Oxford: James Currey.
Johnson, Hilde. 2011. Waging Peace in Sudan: The Inside Story of the Negotiations that Ended Africa's Longest Civil War. Brighton: Sussex Academic Press.
Jorgic, Drazen. 2014. 'China Takes More Assertive Line in South Sudan Diplomacy.' Reuters. 5 June.
Laessing, Ulf. 2013. 'Special Report: The Darfur Conflict's Deadly Gold Rush.' Reuters. 8 October.
Large, Daniel. 2011. 'Southern Sudan and China: "Enemies into Friends"?' In Daniel Large and Luke Patey, pp. 157–75.
— and Luke Patey, eds. 2011. Sudan Looks East: China, India and the Politics of Asian Alternatives. Woodbridge, UK: James Currey.
Lasu, Peter Simba. 2014. 'South Sudan SAI Experience on Audit of Extractive Industries.' Presentation to Working Group on Audit of Extractive Industries, Kampala, August.
Leff, Jonah and Emile LeBrun. 2014. Following the Thread: Arms and Ammunition Tracing in Sudan and South Sudan. HSBA Working Paper No. 32. Geneva: Small Arms Survey.
Li Xin. 2011. 'The Partition of Sudan and Its Impact on China's Oil Interests.' Contemporary International Relations, Vol. 2, No. 6, pp. 8–20.
Manson, Katrina and Javier Blas. 2014. 'South Sudan's Factions Vie for Control of Oilfields.' Financial Times. 24 February.
Mehli, Svein Aage. 2010. 'Environmental and Social Impacts of Petroleum Activities in Southern Sudan: Principal Findings and Recommendations.' Presentation at the Petrad workshop, Oil for Development: Environmental Challenges in Sudan, Khartoum, 24–25 October.
MoFEP (Ministry of Finance and Economic Planning). 2015. 2014–15 Third Quarter Macro-Fiscal Report. Juba: MoFEP.
MoFNE (Ministry of Finance and National Economy). 2006. Southern Sudan Oil Revenue Sharing Report. Collated monthly reports.
—. 2007. Southern Sudan Oil Revenue Sharing Report. Collated monthly reports.
—. 2008. Southern Sudan Oil Revenue Sharing Report. Collated monthly reports.
—. 2009. Southern Sudan Oil Revenue Sharing Report. Collated monthly reports.
—. 2010. Southern Sudan Oil Revenue Sharing Report. Collated monthly reports.
—. 2011. Southern Sudan Oil Revenue Sharing Report. Collated monthly reports for January–May.
Mohamed, Abdalla. 2007. 'Investment in Sudanese Petroleum: Exploration and Production.' In Peter Gwynvay Hopkins, pp. 705–10.
Moro, Leben Nelson. 2011. 'Local Relations of Oil Development in Southern Sudan.' In Daniel Large and Luke Patey, pp. 70–86.
MPM (Ministry of Petroleum and Mining of the Republic of South Sudan). 2012a. 'MPM Marketing Report: July 2011–January 2012.'
—. 2012b. 'Workshop Report: The Petroleum Act 2012 and Draft Petroleum Regulations.'
—. 2013. 'Seminar: Management Systems under the Petroleum Act 2012 and Draft Management Systems Regulations.'

—. 2014. 'Statement on Crude Oil Sale as from June 2013 to May 2014.'
—. n.d. 'Petroleum Policy.'
Nield, Richard. 2015. 'Tentative Peace for South Sudan but Output Continues to Fall.' African Energy. 10 September.
Nilepet. n.d. Website. Accessed 7 March 2014; no longer available as of this writing.
Odera, Carl. 2014. 'South Sudan Government Orders Embattled Oil State to Keep Crude Flowing.' Reuters. 22 February.
Offshore Technology. 2014. 'ONGC Videsh Wins Offshore Block in Sudan.' 15 January.
Pantuliano, Sara. 2010. 'Oil, Land and Conflict: The Decline of Misseriyya Pastoralism in Sudan.' Review of African Political Economy, Vol. 37, Iss. 123, pp. 7–23.
— et al. 2009. Put out to Pasture: War, Oil and the Decline of Misseriyya Humr Pastoralism in Sudan. London: Overseas Development Institute.
Patey, Luke. 2012. 'Lurking beneath the Surface: Oil, Environmental Degradation, and Armed Conflict in Sudan.' In Päivi Lujala and Siri Aas Rustad, eds. High-Value Natural Resources and Peacebuilding. London: Earthscan.
—. 2014a. The New Kings of Crude: China, India and the Global Struggle for Oil in Sudan and South Sudan. London: Hurst & Company.
—. 2014b. 'Requiem for a Dream?' Petroleum Economist. July/August.
Pax. 2014. 'Scrutiny of South Sudan's Oil Industry: Community Relations, Labour Practices and Impact on Land Use Patterns.' Utrecht: European Coalition on Oil in Sudan.
Platts. 2014. 'South Sudan's Apr Dar Blend Crude Exports to Fall 17% on Month to 4 Mil Barrels: Sources.' 12 March.
—. 2015a. 'South Sudan's Apr Dar Blend Crude Oil Exports to Rise 4% on Month to 4.8 Mil Barrels.' 10 March.
—. 2015b. 'South Sudan's Dar Blend Crude Exports to Drop 8% on Month to 4.4 Mil Barrels in May.' 21 April.
Radio Dabanga. 2011. 'Misseriya Youth Attack Chinese Workers.' 30 September.
—. 2014a. 'Job Seekers Killed, Injured at Oil Field in Sudan's West Kordofan.' 3 March.
—. 2014b. '"Ransom Paid for Abducted Oil Workers in Sudan": Sources.' 5 May.
Radio Tamazuj. 2013a. 'US Engineers to Complete Thiangrial Refinery by Mid-2014: Ministry.' 11 October.
—. 2013b. 'Juba Repays $232 Million in Loans.' 11 October.
—. 2014a. 'Juba Strips State Oil Minister of Powers.' 27 February.
—. 2014b. 'Security Operations Ongoing around Unity Oil Fields.' 6 March.
—. 2015a. 'South Sudan Ask Sudan to Reduce Pipeline Fees.' 3 March.
—. 2015b. 'UNMISS Plans to Deploy Troops inside Malakal Town.' 11 March.
—. 2015c. 'Sudan and South Sudan to Exchange Electricity for Oil.' 29 March.
—. 2015d. 'S Sudan's Oil Revenue Only about $10/Barrel.' 2 April.
—. 2015e. 'South Sudan Govt Takes Steps to Control Petrol Prices.' 21 April.
Reuters. 2014. 'Sudanese Militants Kill Two, Kidnap Three at Oil Field.' 19 April.
Rone, Jemera. 2003. 'Sudan: Oil and War.' Review of African Political Economy, Vol. 30, No. 97, pp. 504–10.
Ross, Michael. 2013. The Oil Curse: How Petroleum Wealth Shapes the Development of Nations. Princeton, NJ: Princeton University Press.
Salama, Vivian. 2014. 'Museveni's Oil Bet.' Foreign Affairs. 20 February.

Sandrai, Adel. 2013. 'Resumption of Oil Production in South Sudan.' Weekly Review. 29 April. Juba: Sudd Institute.
Savage, Emily. 2013. 'South Sudan's Petroleum Revenue Management Act.' Policy Brief. 12 December. Juba: Sudd Institute.
Shankleman, Jill. 2011. 'Oil and State Building in South Sudan.' Washington, DC: United States Institute of Peace.
Sidahmed, Alsir. 2014a. 'South Sudan Oil Again and Again.' Sudan Vision. 4 February.
—. 2014b. 'The Oil Years in Sudan: The Quest for Political Power and Economic Breakthrough.' Toronto: Key Publishing House.
Small Arms Survey. 2007. 'Arms, Oil, and Darfur: The Evolution of Relations between China and Sudan.' HSBA Issue Brief No. 7. Geneva: Small Arms Survey.
Spittaels, Steven and Yannick Weyns. 2014. 'Mapping Conflict Motives: The Sudan–South Sudan Border.' Antwerp: International Peace Information Service.
SSNA (South Sudan News Agency). 2014. 'Mabaan Community in Canada/USA Strongly Condemn the Government of South Sudan Plan to Arm Melut Malitia [sp] to Attack Mabaan Civilians Living in Adar.' 22 February.
Sudan Tribune. 2006. 'Sudan Rebels Attack Kordofan Oilfield.' 27 November.
—. 2013a. 'Sudan Accuses Rebels of Attacking Abyei Oil Pipeline but JEM Denies.' 14 June.
—. 2013b. 'Bashir-Kiir Summit in Khartoum; New Meeting but Similar Pledges.' 3 September.
—. 2013c. 'Sudan Missed Four Payments to Indian Oil Firm: Report.' 3 November.
—. 2013d. 'Unity State to Take Action against Oil Companies over Pollution.' 4 November.
—. 2013e. 'S. Sudan Silent on $4.5bn Loan Obtained after Oil Shutdown.' 22 November.
—. 2013f. 'South Sudan Oil Production Continues Despite Crisis.' 23 December.
—. 2013g. 'Ex-VP Machar Says Forces Will Divert Oil Revenues from Juba.' 23 December.
—. 2014a. 'Sudanese Rebels Loot Oil Installations in Unity State—Reports.' 11 January.
—. 2014b. 'Khartoum Agrees to Assist Juba in Restarting Oil Production in Unity State: Official.' 12 January.
—. 2014c. 'S. Sudan May Ask for Sudan's Help to Secure Oil Fields: Report.' 18 January.
—. 2014d. 'Sudan's Bashir Calls for Increased Efforts to Protect Oilfields.' 14 February.
—. 2014e. 'S. Sudan Acknowledges Rebel Threat to Oilfields.' 16 February.
—. 2014f. 'Oil Workers Evacuated from Upper Nile amid Fears of Rebel Attacks.' 21 February.
—. 2014g. 'South Sudan President Sacks Upper Nile Oil Minister.' 26 February.
—. 2014h. 'Fresh Clashes Erupt between Misseriya and Dinka Ngok in Abyei.' 3 March.
—. 2014i. 'UN Witnesses "Large" Movement of Opposition Forces in Malakal Town.' 4 March.
—. 2014j. 'Malaysia's Petronas to Boost Oil Investments in Sudan.' 12 May.
—. 2014k. 'South Sudan Admits Conflict Has Hampered Oil Production.' 26 May.
—. 2014l. 'Sudan to Assume Full Ownership of Oil Pipelines by End of 2016: Minister.' 9 June.
—. 2014m. 'Sudan Says Oil Production Falls Short of Target, Blames Currency Decline on Speculators.' 12 June.
—. 2014n. 'Sudan's Oil Ministry Downplays Radiation Incident in W. Kordofan.' 16 June.
—. 2014o. 'S. Sudan Rejects Calls for Suspension of New Oil Contracts.' 28 July.
—. 2014p. 'Sudan Receives $183m from Oil Companies in Transit Fees.' 3 August.
—. 2014q. 'S. Sudan Denies Involvement in Dismissal of Oil Workers.' 10 September.
—. 2014r. 'Sudan Frees Chinese Oil Worker Abducted in W. Kordofan.' 25 October.

—. 2014s. 'Sudanese Journalist Hauled before Oil Minister for Questioning: Media Watchdog.' 1 December.
—. 2015a. 'Sudan Signs Six-year Oil Exploration Deal with China.' 29 January.
—. 2015b. 'S. Sudan's Oil Production Showing Signs of Recovery: Minister.' 9 February.
—. 2015c. 'Juba, Khartoum Begin Oil Fee Negotiations.' 2 March.
—. 2015d. 'Fuel Shortage Blamed for Recent Power Outages in Sudan.' 10 March.
—. 2015e. 'Juba Seeks Foreign Intervention over Air Attack by Sudan.' 12 April.
—. 2015f. 'South Sudan Expenditures Exceed Revenues: Official.' 19 April.
—. 2015g. 'Fighting between South Sudanese Rivals Reaches Bentiu.' 27 April.
—. 2015h. 'Sudan's Bashir Threatens to Pursue Rebels inside South Sudan Territory.' 28 April.
—. 2015i. 'Sudan Says Oil Companies Refusing to Repair Faulty Wells amid Oil Slump.' 23 September.
—. 2015j. 'South Sudan Rejects International Pressure to Reverse Creation of 28 States.' 8 October.
Sudan Vision. 2015. 'Petroleum Minister: We Have Considerable Oil Facilities.' 23 January.
Switzer, Jason. 2002. 'Oil and Violence in Sudan.' Geneva: International Institute for Sustainable Development.
TI (Transparency International). 2014. 'Corruption Perceptions Index 2014: Results.'
Tiitmamer, Nhial. 2015. 'Understanding the Enforcement of Environmental Provisions of Petroleum Act 2012 and Why Environmental Ruin Continues.' Policy Brief. Juba: Sudd Institute.
Todisco, Claudio. 2015. Real but Fragile: The Greater Pibor Administrative Area. HSBA Working Paper 25. Geneva: Small Arms Survey.
Total. 2014. 'Total in South Sudan.' Updated October.
UN (United Nations) News Centre. 2014. 'Security Council: Progress Lagging on Post-secession Accord between Sudan, South Sudan.' 12 March.
UNEP (United Nations Environment Programme). 2007. Sudan Post-Conflict Environmental Assessment.
UNMIS (United Nations Mission in Sudan). 2006. 'Oil Exploration Continues to Fuel Displacement: An Update.' Briefing Paper.
UNMISS (United Nations Mission in the Republic of South Sudan). n.d. 'UNMISS Mandate.'
USDoS AF/SPG (United States Department of State Bureau of African Affairs/Office of Sudan Programs Group). 2007. 'Private Oil Field Security Tied to NISS, Says Al-Jaz at Special AEC Session.' Cable to United States Secretary of State. Reference ID 07KHARTOUM1177_a. 29 July.
Vickers, Emma. 2015. 'Bad Credit for South Sudan?' Global Witness Blog. 2 April.
VOA (Voice of America). 2015. 'Analysts Weigh Role of Chinese Peacekeepers in S. Sudan.' 20 April.
Young, John. 2012. The Fate of Sudan: The Origins and Consequences of a Flawed Peace Process. London: Zed Books.

# عن الكاتبة

**لورا م. جيمس** هي مستشارة مستقلة متخصصة في نقاط التلاقي بين القضايا السياسية والاقتصادية في الشرق الأوسط وأفريقيا. تعمل حاليا محاضرة تابعة لجامعة كامبريدج، كما عملت مستشارة مقيمة في الخرطوم في شؤون الاقتصاد السوداني لصالح جهات عديدة من ضمنها الاتحاد الأوروبي وهيئة الاتحاد الأفريقي التنفيذية رفيعة المستوى وإدارة المملكة المتحدة للتنمية الدولية. عملت في السابق محللا لشؤون الشرق الأوسط لدى وحدة إيكونوميست للمعلومات. أكملت الدكتوراه في جامعة أكسفورد وألفت كتاب "ناصر في حالة حرب: صور العدو بعيون عربية" (٢٠٠٦).

# منشورات مسح الأسلحة الصغيرة حول مشروع التقييم الأساسي للأمن البشري

## ملخصات الأعداد

**العدد ١، أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦**
تهديدات مستمرة: اضطراب الأمن البشري في ولاية البحيرات في جنوب السودان منذ توقيع اتفاق السلام الشامل

**العدد ٢، تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦**
المجموعات المسلحة في السودان: قوات الدفاع عن جنوب السودان في أعقاب إعلان جوبا

**العدد ٣، (الإصدار الثاني)، شباط/فبراير ٢٠٠٧**
دراسة تحليلية لنزع سلاح المدنيين بولاية جونقلي: التجارب والتداعيات الأخيرة

**العدد ٤، كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦**
لا حوار ولا تعهدات: أخطار دبلوماسية الآجال الأخيرة بالنسبة إلى دارفور

**العدد ٥، كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧**
اتساع دائرة الحرب حول السودان: انتشار المجموعات المسلحة في جمهورية أفريقيا الوسطى

**العدد ٦، أيار/مايو ٢٠٠٧**
عسكرة السودان: مراجعة أولية لتدفق الأسلحة وحيازتها

**العدد ٧، تموز/يوليو ٢٠٠٧**
الأسلحة والنفط ودارفور: تطوّر العلاقات بين الصين والسودان

**العدد ٨، أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧**
الاستجابة للحروب الرعوية: استعراض مساعي الحد من العنف في السودان وأوغندا وكينيا

**العدد ٩، شباط/فبراير ٢٠٠٨**
تداعيات الصدى: عدم استقرار تشاد ونزاع دارفور

**العدد ١٠، آذار/مارس ٢٠٠٨**
لا «مشتركة» ولا «مدمجة»: الوحدات المشتركة المدمجة ومستقبل اتفاقية السلام الشامل

**العدد ١١، أيار/مايو ٢٠٠٨**
حلفاء ومنشقون: آخر مستجدات إدماج المجموعات المسلحة وأنشطة القوى العاملة بالوكالة

**العدد ١٢ ، آب/أغسطس٢٠٠٨**
الانجراف إلى الحرب: انعدام الأمن والعسكرة في جبال النوبة

**العدد ١٣، أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨**
اللا موقف، آفاق قليلة: كيف خذل السلام المقاتلات والنساء المرتبطات بالقوات والمجموعات المقاتلة الجنوب سودانيات

**العدد ١٤، أيار/مايو ٢٠٠٩**
تضارب الأولويات: تحديات حكومة جنوب السودان الأمنية والاستجابات الأخيرة

**العدد ١٥، كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩**
العرض والطلب: تدفق الأسلحة وحيازتها في السودان

**العدد ١٦، نيسان/ابريل ٢٠١٠**
الأعراض والأسباب: انعدام الأمن وشيوع ضعف التنمية في ولاية شرق الاستوائية

**العدد ١٧، أيار/مايو ٢٠١١**
الإخفاقات والفرص: إعادة النظر في نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في جنوب السودان

**العدد ١٨، تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١**
الاقتتال على الغنائم: حركات التمرد المسلحة في منطقة أعالي النيل الكبرى

**العدد ١٩، نيسان/ابريل ٢٠١٢**
السعي إلى السلاح: تدفّق الأسلحة وحيازتها في جنوب السودان

**العدد ٢٠، أيلول/سبتمبر ٢٠١٢**
الأعمال تجري كالمعتاد : تدفق الأسلحة إلى دارفور ما بين عامي ٢٠٠٩ و٢٠١٢

**العدد٢١، تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢**
جاري وعدوي: العنف القبلي في جونقلي

**العدد ٢٢، تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣**
البندول يتأرجح: صعود وهبوط المليشيات المتمردة في جنوب السودان

**العدد ٢٣: تموز/يوليو ٢٠١٤**
إجراءات إحترازية: تدابير الأمن المحلية في أعالي النيل الكبرى

**أوراق العمل**

**العدد ١، تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦**
قوات الدفاع جنوب السودان عشية إعلان جوبا
بقلم جون يونغ

**العدد ٢، شباط/فبراير ٢٠٠٧**
العنف واستهداف الضحايا في جنوب السودان: ولاية البحيرات في فترة ما بعد اتفاقية السلام الشامل
بقلم ريتشارد جارفيلد

**العدد ٣، آيار/مايو ٢٠٠٧**
جبهة الشرق والكفاح ضد التهميش
بقلم جون يونغ

**العدد ٤، آيار/مايو ٢٠٠٧**
حدود بالاسم فقط: تجارة الأسلحة والمجموعات المسلحة على حدود جمهورية الكونغو الديمقراطية والسودان
بقلم جوشوا ماركس

**العدد ٥، آيار/مايو ٢٠٠٧**
الجيش الأبيض: مقدمة واستعراض
بقلم جون يونغ

**العدد ٦، تموز/يوليو ٢٠٠٧**
انقسموا هزموا: تشرذم المجموعات المتمردة في دارفور
بقلم فكتور تانّر وجيروم توبيانا

**العدد ٧، تموز/يوليو ٢٠٠٧**
توترات الشمال – الجنوب وآفاق العودة إلى الحرب
بقلم جون يونغ

**العدد ٨، أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧**
جيش الرب للمقاومة في السودان: تاريخ ولمحات
بقلم ماريكه شوميروس

**العدد ٩، تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧**
المجموعات المسلحة على حدود السودان الشرقية: استعراض وتحليلات
بقلم جون يونغ

**العدد ١٠، كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧**
ثورة المنظمات شبه العسكرية: قوات الدفاع الشعبي
بقلم ياغو سالمون

**العدد ١١، كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧**
العنف والاستهداف بالأذى بعد نزع سلاح المدنيين: حالة جونقلي
بقلم ريتشارد غارفيلد

**العدد ١٢، نيسان/ابريل ٢٠٠٨**
حرب تشاد – السودان بالوكالة و(درفرة) تشاد: أساطير وحقائق
بقلم جيروم توبيانا

**العدد ١٣، حزيران/يونيو ٢٠٠٨**
مخلفات العنف: انعدام الأمن في ولايتي الاستوائية الوسطى وشرق الاستوائية السودانيتين
بقلم ماريكه شوميروس

**العدد ١٤، تموز/يوليو ٢٠٠٨**
قِياس الخوف وانعدام الأمن: وجهات نظر حول العنف المسلح في شرق الاستوائية وتوركانا الشمالية
بقلم كلير مك ايفوي وريان موري

**العدد ١٥، أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨**
نزاع وأسلحة وعسكرة: ديناميات مخيمات النازحين في دارفور
بقلم كليا كاهن

**العدد ١٦، كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠**
طلقات في الظلام: حملة نزع سلاح المدنيين في جنوب السودان لعام ٢٠٠٨
بقلم آدم أوبراين

**العدد ١٧، حزيران/يونيو ٢٠٠٩**
ما بعد «الجنجويد»: فهم مليشيات دارفور
بقلم جولي فلينت

**العدد ١٨، أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩**
الالتفاف حول القانون: تدفق الأسلحة إلى السودان في مرحلة ما بعد اتفاقية السلام الشامل
بقلم مايك لويس

**العدد ١٩، كانون الثاني/يناير ٢٠١٠**
الخطابة والواقع: فشل حل الصراع في دارفور
بقلم جولي فلينت

**العدد ٢٠، نيسان/ابريل ٢٠١٠**
مستقبل غامض: النزاع المسلح في جنوب السودان
بقلم كلير ماكفوي وأميل ليبرن

**العدد ٢١، حزيران/يونيو ٢٠١٠**
توقعات غير واقعية: التحديات الحالية لإعادة الدمج في جنوب السودان
بقلم جولي برثفيلد

**العدد ٢٢، تشرين الأول/اكتوبر ٢٠١٠**
الحرب الأخرى: الصراع العربي الداخلي في دارفور
بقلم جولي فلينت

**العدد ٢٣، تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠**
الحاجة إلى المراجعة: مراحل تحول الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA) من ٢٠٠٦ حتى ٢٠١٠، وما بعد ذلك
بقلم ريتشارد راندز

**العدد ٢٤، شباط/فبراير ٢٠١١**
نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج (DDR) في السودان: إنجازات متواضعة بعد فوات الأوان؟
بقلم رايان نيكولز

**العدد ٢٥، آذار/مارس ٢٠١١**
نبذ المتمرّدين: الأبعاد المحلية والإقليمية للتقارب بين تشاد والسودان
بقلم جيروم توبيانا

**العدد ٢٦، حزيران/يونيو ٢٠١١**
تأسيس حقائق على الأرض: ديناميات الصراع في أبيي
بقلم جوشوا كريز

**العدد ٢٧، حزيران/يونيو ٢٠١٢**
مهمّة قيد الإنجاز: تطوير قوات الأمن في جنوب السودان حتى شباط/ فبراير ٢٠١٢
بقلم جون أ. سنودن

**العدد ٢٨، تموز/يوليو ٢٠١٢**
دارفور المنسية: أساليب قديمة ولاعبون جدد
بقلم كلاوديو غرامیزي وجيروم توبيانا

**العدد ٢٩، نيسان/ابريل ٢٠١٣**
حربٌ جديدة وأعداء قُدامَى: ديناميات الصّراع في جنوب كُرْدُفان
بقلم كلاوديو غرامیزي وجيروم توبيانا

**العدد ٣٠، تموز/يوليو ٢٠١٣**
الخطوط الفاصلة: الرعي والصراع على طول الحدود بين السودان وجنوب السودان
بقلم جوشوا كريز

**العدد ٣١، كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣**
الطريق المسدود: الصراع في ولاية النيل الأزرق
بقلم كلاوديو غرامیزي

**العدد ٣٢، آيار/مايو ٢٠١٤**
اقتفاء الأثر: تعقب الأسلحة والذخائر في السودان وجنوب السودان
بقلم جونا ليف وإميل ليبرن

**العدد ٣٣، أيلول/سبتمبر ٢٠١٤**
الجبهة الثورية السودانية: تقديم ونظرة موجزة
بقلم أندرو ماك كاتشيون

**العدد ٣٤، تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤**
حدود مختلف حولها: توتر مستمر حول حدود السودان / جنوب السودان
بقلم جوشوا كرايز

**العدد ٣٥، آذار/مارس ٢٠١٥**
حقيقي لكنه هش: منطقة البيبور الإدارية الكبرى
بقلم كلاوديو توديسكوبي

**العدد ٣٦، مايو/ أيار ٢٠١٥**
التنمية المؤجلة: شرق السودان بعد إتفاق سلام شرق السودان،
من إعداد مشروع مسح الأسلحة الصغيرة

**العدد ٣٧، تموز/يوليو ٢٠١٥**
الخضوع للهجوم دون الإخضاع للرقابة؟ تسريب الأسلحة والذخيرة من قوات حفظ السلام في السودان وجنوب السودان، ٢٠٠٢- ٢٠١٤، بقلم إريك بيرمان وميهيلا راكوفيتا

**العدد ٣٨، آب ٢٠١٥**
جبهتان، وحرب واحدة: نشوء الصراع في المنطقتين، ٢٠١٤- ٢٠١٥
بقلم بينياديتا دي أليسي

**العدد ٣٩، ديسمبر ٢٠١٦**
تمرد مشاكس: داخل الحركة الشعبية لتحرير جنوب السودان المعارضة
بقلم جون يونغ

# مصادر من الانترنت

معظم نشرات مسح الأسلحة الصغيرة متاحة للتحميل مجانا من موقعنا على الانترنت
www.smallarmssurvey.org/publications

العديد من نشرات مسح الأسلحة الصغيرة متاحة بلغات أخرى على الموقع الإلكتروني:
www.smallarmssurvey.org/languages

هناك مجموعة من أدوات الإنترنت المتعلقة بالأسلحة الصغيرة والعنف المسلح – بما في ذلك تحديد الأسلحة وتتبع الموارد – وخرائط غنية بالبيانات الغنية وكتيبا تفاعلية يمكن الوصول إليها على الموقع الإلكتروني: www.smallarmssurvey.org/tools.

للحصول على كل جديد عبر البريد الإلكتروني بخصوص النشرات وغيرها من الأخبار، اشترك في الخدمة الإخبارية الإلكترونية عبر الموقع الإلكتروني: www.smallarmssurvey.org/eAlerts.

## تابع مسح الأسلحة الصغيرة على

www.facebook.com/SmallArmsSurvey

www.twitter.com/SmallArmsSurvey

www.smallarmssurvey.org/podcasts

## وقولوا لنا عما تفكرون فيه

نحن حريصون على تلقي ملاحظاتكم حول كيفية استخدام بحوث مسح الأسلحة الصغيرة وكيف يمكننا تحسين نشراتنا وغيرها من الموارد. يرجى ملء استبيان قصير على الموقع الإلكتروني: www.smallarmssurvey.org/feedback أو مراسلتنا على البريد الإلكتروني لإبداء أي ملاحظات أو اقتراحات إلى: feedback@smallarmssurvey.org.

Icons by Freepik from www.flaticon.com